جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

تقرير الاقتصاد العراقي

بغداد/كانون الاول ٢٠١٤

المحتويات

العناوين	رقم الصفحة
المقدمة	٩
الخلاصة التنفيذية	١٠
الفصل الاول: اداء الاقتصاد الكلي	١٣
اولاً : الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي	١٣
١. بالاسعار الجارية	١٣
٢. بالاسعار الثابتة	١٤
ثانياً : التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي	١٨
ثالثاً : الناتج المحلي الاجمالي للقطاعين العام والخاص	١٩
رابعاً : الاختلال الهيكلي في الناتج المحلي غير النفطي	٢١
الفصل الثاني : المالية العامة	٢٢
اولاً : الايرادات العامة	٢٤
ثانياً : النفقات العامة	٢٧
ثالثاً : العجز او الفجوة في الموازنة العامة للدولة	٢٨
الفصل الثالث : الانفاق الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت	٣١
اولاً : الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الاقاليم	٣١
ثانياً : استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي	٤٠
ثالثاً : اجمالي تكوين رأس المال الثابت	٤٢
الفصل الرابع: التطورات النقدية	٤٩
السياسة النقدية	٤٩
اولاً : عرض النقد	٤٩
عرض النقد بالمفهوم الضيق M١	٤٩
السيولة النقدية M٢	٥٠

ثانياً : معدل التضخم وحركة الاسعار	٥٢
ثالثاً : سعر الصرف	٥٨
رابعاً : سعر الفائدة	٥٩
خامساً : القطاع المصرفي	٥٩
الفصل الخامس : ميزان المدفوعات العراقي	٦١
اولاً : الحساب الجاري	٦٢
١. الميزان التجاري	٦٣
٢. صافي الخدمات	٦٣
٣. حساب الدخل	٦٤
٤. حساب الدخل الثانوي (التحويلات بدون مقابل)	٦٤
ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي	٦٥
١. الحساب الرأسمالي	٦٥
٢. الحساب المالي	٦٦
ثالثاً : صافي السهو والخطأ	٦٧
الفصل السادس : التجارة الخارجية	٧٠
اولاً : مؤشرات التجارة الخارجية لعام ٢٠١٣	٧٠
١ـ الصادرات	٧١
٢ـالاستيرادات	٧٢
ثانياً : الاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٣	٧٣
التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات	٧٣
التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات	٧٤
ثالثاً : التركيب السلعي للتجارة الخارجية لغاية ٢٠١٣	٧٥
التركيب السلعي للصادرات لعام ٢٠١٣	٧٥
التركيب السلعي للاستيرادات لعام ٢٠١٣	٧٦
الفصل السابع : تنمية البنى التحتية	٧٧
اولاً : نشاط الطاقة الكهربائية	٧٨

ثانياً : قطاع الماء والصرف الصحي	٨٤
١. خدمات الماء الصافي	٨٤
٢. خدمات الصرف الصحي	٨٧
ثالثاً : قطاع النقل	٩٠
١. سكك الحديد	٩٠
٢. النقل المائي	٩٢
٣. النقل الجوي	٩٥
٤. النقل البري	٩٨
٥. النقل العام	١٠٠
الملحق الاحصائي	١٠٣

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	الاهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٠ -٢٠١٣)	٢١
٢	الايرادات العامة للموازنة العامة للدولة حسب نوع الايراد في العراق للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٢٦
٣	تطور النفقات العامة في العراق للسنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣	٢٨
٤	عجز الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٢٩
٥	التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للموازنة الاستثمارية في العراق للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٣	٣٣
٦	الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق التشغيل الحكومي والإنفاق الاستثماري الحكومي بالأسعار الجارية في العراق	٣٦
٧	اجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم (عدا اقليم كردستان)	٣٩
٨	اجمالي الاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمحافظات كافة (عدا اقليم كرستان) وكلفها الاجمالية للمشاريع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤	٤١
٩	اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب نوع الملكية مع الدول المانحة بالاسعار الجارية للمدة ٢٠١١ – ٢٠١٣	٤٤
١٠	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالاسعار الجارية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٣	٤٦
١١	الاهمية النسبية لتكوين راس المال الثابت حسب نوع الموجودات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٤٧
١٢	مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M١	٤٩
١٣	مكونات عرض النقد (M١ ,M٢) للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٣	٥١
١٤	تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣	٥٤
١٥	تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك خلال النصف الاول من عام ٢٠١٤	٥٦
١٦	سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في المزاد وفي السوق الموازية	٥٨
١٧	تطور مؤشرات سعر الفائدة للسنوات ٢٠١١- ٢٠١٤	٥٩
١٨	مؤشرات القطاع المصرفي للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣	٦٠

١٩	مكونات ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة ٢٠١٠- ٢٠١٣	٦٩
٢٠	تطور حجم التجارة الخارجية مع اهم الشركاء التجاريين خلال عامي ٢٠١٢- ٢٠١٣	٧٤
٢١	الهيكل السلعي للصادرات خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٣	٧٥
٢٢	الهيكل السلعي للاستيرادات خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٣	٧٦
٢٣	كمية انتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة ٢٠١١-٢٠١٣	٧٩
٢٤	اعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية	٨٠
٢٥	عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية	٨٠
٢٦	اعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة ٢٠١١-٢٠١٣	٨١
٢٧	توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب اصناف المستهلكين للمدة ٢٠١١-٢٠١٣	٨٢
٢٨	المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)	٨٦
٢٩	المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)	٨٧
٣٠	المؤشرات الرئيسية لنشاط السكك الحديدية في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)	٩٠
٣١	موانئ الحمولة والحاويات في العراق	٩٣
٣٢	المؤشرات الرئيسية للنقل المائي للمدة ٢٠١١-٢٠١٣	٩٣
٣٣	عدد المسافرين وكمية الشحن الوارد والصادر للمدة ٢٠١١ – ٢٠١٣	٩٦
٣٤	المؤشرات الرئيسية لنشاط النقل البري في العراق للمدة ٢٠١٠- ٢٠١٣	٩٩
٣٥	المؤشرات الرئيسية لنشاط النقل العام للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٣	١٠١

فهرست الاشكال

ت	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للفترة (٢٠١٠ -٢٠١٣)	١٤
٢	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	١٥
٣	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	١٦
٤	الدخل القومي للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) ترليون دينار	١٧
٥	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) مليون دينار	١٧
٦	الاهمية النسبية للأنشطة الرئيسية من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	١٩
٧	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	٢٠
٨	الاهمية النسبية لتقديرات الايرادات العامة لموازنة الدولة لعام ٢٠١١	٢٩
٩	الاهمية النسبية لتقديرات الايرادات العامة لموازنة الدولة ٢٠١٢	٣٠
١٠	الاهمية النسبية لتقديرات الايرادات العامة لموازنة الدولة لعام٢٠١٣	٣٠
١١	نسب الصرف على المشاريع الاستثمارية السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٣	٣٧
١٢	اجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لمشاريع الموازنة الاستثمارية للأعوام (٢٠٠٨ -٢٠١٣)	٣٨
١٣	اجمالي التخصيصات الاستثمارية والمصروفات الاستثمارية لعام ٢٠١٣	٣٨
١٤	الاهمية النسبية لتكوين راس المال الثابت حسب نوع الموجود لعام ٢٠١٢	٤٨
١٥	الاهمية النسبية لتكوين راس المال الثابت حسب نوع الموجود لعام ٢٠١٣	٤٨
١٦	عرض النقد والعوامل المؤثرة فية (٢٠١٢-٢٠١٣)	٥٠

١٧	عرض النقد بالمفهوم الضيق M١ للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٥١
١٨	نسب مساهمة الارقام القياسية لأسعار المستهلك لعموم العراق خلال عام ٢٠١٣	٥٥
١٩	معدلات التضخم للنصف الاول من عام ٢٠١٤	٥٧
٢٠	تطور الحساب الجاري خلال المدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣	٦٢
٢١	مكونات الحساب الجاري خلال المدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣	٦٥
٢٢	تطور الحساب الرأسمالي خلال المدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣	٦٦
٢٣	تطور الحساب المالي خلال المدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣	٦٧
٢٤	صافي السهو والخطأ خلال المدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣	٦٨

الملاحق الاحصائية

ت	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية للفترة (٢٠١٠ -٢٠١٣)	١٠٤
٢	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	١٠٥
٣	الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	١٠٦
٤	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للفترة (٢٠١٠ -٢٠١٣)	١٠٧
٥	الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد كل منهما للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	١٠٨
٦	توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب الكمية بالأسعار الجارية للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	١٠٩
٧	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)	١١٠

المقدمة

أنطلاقاً من أهمية تحليل واقع مسيرة الاقتصاد العراقي ومتابعة تطور حركة المؤشرات والمتغيرات الاجمالية والقطاعية فيه وأنعكاساتها المباشرة وغير المباشرة ، دأبت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط على اعداد هذا التقرير سنويا ليتضمن اخر التطورات والمستجدات الحاصلة في العراق من خلال التحليل العلمي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسسية والخاصة باداء الاقتصاد الكلي وهو ما يساهم في أعطاء صورة واقعية لمختلف محاور الاقتصاد العراقي وأجراء التحليل المعمق لمجمل عملية التنمية والبناء الاقتصادي التي ستساعد المخططين ومتخذي القرار نحو أجراء المزيد من الاصلاحات والتغييرات الهيكلية في الشأن الاقتصادي وتهيئة المناخ المناسب لديمومة الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج معه وتحرير التجارة الخارجية وفسح المجال أمام القطاع الخاص لآن يلعب دوره الاساسي الى جانب القطاع العام في أدارة الاقتصاد العراقي .

لقد قسم التقرير الى (٧) فصول تناول الاول مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي الكلية وبشكل خاص المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وتطور الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة فضلاً عن توزيع الناتج حسب الملكية الى القطاعين العام والخاص .

أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة قطاع المالية العامة أذ ركز التقرير على تحليل أجمالي الايرادات والنفقات العامة بشقيها التشغيلية والاستثمارية وأختص الفصل الثالث بتحليل واقع الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص بشقيه المحلي والاجنبي وتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي .

وجاء الفصل الرابع لدراسة تحليل مؤشرات عرض النقد وسعري الصرف والفائدة والقطاع المصرفي والعوامل المؤثرة فيها فضلاً عن تناول مؤشرات التضخم وحركة الاسعار في الاقتصاد العراقي ومؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

أما الفصل الخامس فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات وتناول الفصل السادس تحليل تجارة العراق الخارجية مسلطاُ الضوء على تطور حجم الصادرات والاستيرادات فضلاً عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية والتركيب السلعي للتجارة الخارجية .

ولآهمية قطاع البنى التحتية فقد تم تناوله في الفصل السابع مركزاً على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في قطاع الطاقة الكهربائية وقطاع النقل وقطاع الماء والصرف الصحي .

خلاصة تنفيذية

القت هشاشة النمو وحالة عدم اليقين التي تجتاح الاسواق العالمية بظلالها على النمو الاقتصادي العالمي . فقد ادت حالة الترقب التي تسود الاقتصاد العالمي الى تقلب واضح في معدلات النمو العالمي المتحققة في العديد من الاقتصاديات العالمية وخاصة في منطقة اليورو التي تعاني من ركود واضح في العديد من بلدانها.

وفي سياق هذه الحالة فان النمو الاقتصادي في العراق قوي بشكل ملحوظ اذ اظهر الاقتصاد العراقي في الاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ اداءاً جيداً في اغلب مؤشراته الاقتصادية . وقد ساهم في تحقيق هذا الاداء استمرار تحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية خلال هذه المدة ، فضلا عن ارتفاع الطلب العالمي على السلع الاولية الى جانب ارتفاع حجم الانتاج النفطي عبر جولات التراخيص مما انعكس ايجابيا على حجم الايرادات المتحققة والتي ساهمت بدورها في رفد النمو الاقتصادي .

وخلال السنوات الاخيرة فقد حقق الاقتصاد العراقي تطورات مهمة في العديد من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية اذ سجل الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٣ وبالاسعار الجارية (٢٦٧,٤) ترليون دينار وبنسبة زيادة بلغت بحدود (٦,١%) عن عام ٢٠١٢ . كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (سنة الاساس ١٩٨٨=١٠٠) الى (٧٣,١) مليار دينار في عام ٢٠١٣ مقابل (٧٠,٢) مليار دينار عام ٢٠١٢ مسجلا بذلك نسبة زيادة بلغت (٤.٢%) . ويعزى هذا التحسن في نمو الناتج المحلي الاجمالي الى جملة من العوامل منها ارتفاع كمية النفط الخام المنتج من (١٠٥٤,٦) مليون برميل لعام ٢٠١٢ الى (١٠٨٨) مليون برميل عام ٢٠١٣ اي بمعدل زيادة قدره (٣,٢%) ، برغم أنخفاض سعر برميل النفط الخام الى (١٠٢,٣) دولار عام ٢٠١٣ بعد ان كان (١٠٦,٠) دولار للبرميل عام ٢٠١٢ . وهذا مايعكس هيمنة القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي وجاء ذلك متماشيا مع توجه السياسة الاستثمارية لخطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ -٢٠١٧) والتي دعت الى القبول المؤقت بحالة استمرارية احادية الاقتصاد من اجل زيادة معدل انتاج النفط وصادراته تعزيزاً للمركز المالي للعراق بدافع تمويل التنمية واعادة الاعمار .

كما ان التحسن النسبي في معدلات النمو يعود الى نمو بعض الانشطة الاقتصادية لاسيما ، نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ، ونشاط البناء والتشييد ونشاط البنوك والتأمين ونشاط الصناعة التحويلية . اذ سجلت باقي الانشطة الاقتصادية الاخرى عدا النفط الخام في عام ٢٠١٣ نسبة مساهمة بلغت (٥٣%) ونشاط النفط الخام (٤٧%) ، بعد ان كانت (٥٠,١%) للأولى و (٤٩,٩%) للنفط الخام وذلك في عام ٢٠١٢.

اما بخصوص الدخل القومـــي بالاسعار الجارية فقد ارتفع من حوالي (١٩٢) ترليون دينار عام ٢٠١١ الى نحو (٢٢٥) ترليون دينار عام ٢٠١٢ مما انعكس ذلك على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي ارتفع من حوالي (٥,٨) مليون دينار عام ٢٠١١ الى (٦,٦) مليون دينار عام ٢٠١٢[١] .

اما في مجال المالية العامة فأن الصورة المالية للعراق هي ايجابية اذ كانت العائدات المتزايدة من النفط لها الاثر الايجابي على قدرة الحكومة لزيادة الايرادات العامة في الميزانية بشكل كبير اذ سجلت الموازنة زيادة من (٨٠,٩) تريليون دينار في عام ٢٠١١ الى (١١٩,٣) تريليون دينار عام ٢٠١٣ الانها سجلت عجزاً مخططاً وصل الى (١٦,١) تريليون دينار وبنسبة (٦,٠%) من الناتج المحلي الاجمالي .

اما على صعيد الاستثمار وتكوين راس المال الثابت ، فقد سجل الاستثمار الحكومي في عام ٢٠١٣ (٥٢٠٧٢) مليار دينار بعد ان كان (٣٧١٧٨) مليار دينار وذلك في عام ٢٠١٢ وبنسبة زيادة بلغت (٤٠,١%) . في حين سجل اجمالي تكوين راس المال الثابت بالاسعار الجارية في عام ٢٠١٣ (٦٣٦١٨,١) مليارديناردينار بعد ان كان (٤١٩٥٦,٤) مليار دينار في عام ٢٠١٢ .ويعود السبب في ذلك الى تنامي الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها والتي تدفقت الى عموم الاقتصاد مدفوعة بتعاظم الايرادات النفطية.

اما بشأن اهم التطورات النقدية ومن خلال تحليل تطور السيولة المحلية فقد ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (M١) من (٦٣٧٣٦) مليار دينار عام ٢٠١٢ ليصل الى (٧٣٨٥٨) مليار دينارعام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة بلغت (١٥,٩%) . ويعود ذلك الى صافي في التداول و الودائع الجارية في نهاية عام ٢٠١٣.اما عرض النقد بالمعنى الواسع (M٢) فقد سجل خلال زيادة عام ٢٠١٣ حوالي (٨٧٧٠٧) مليار دينار مقابل (٧٥٤٦٦) مليـــار دينـــار في عـــام ٢٠١٢ وبنسبة زيادة (١٦,٢٥%).

كما استمر البنك المركزي بمراقبة التطورات الحاصلة في المستوى العام للاسعار بغية تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية وابقاء التضخم عند الارقام المنخفضة بحيث لاتتعدى المرتبة العشرية الواحـــدة . اذ ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك في عموم العراق من (١٣٢,١) نقطة في عام ٢٠١١ الى (١٤٠,١) نقطة في عام ٢٠١٢ اي بمعدل تغير من (٥.٦%)عام ٢٠١١ الى (٦,١%) عام ٢٠١٢ . وتشير البيانات المتوفرة لعام ٢٠١٣ الى ان معدل التضخم الاساس قد بلغ (٢,٤%) مقارنة بعام ٢٠١٢ في حين سجل معدل التضخم العام لسنة ٢٠١٣ ارتفاعا بمعدل (١,٩%) عن سنة ٢٠١٢

[١] لا تتوفر بيانات عن الدخل القومي لعام ٢٠١٣ عند هذا التقرير

وتلعب العوامل الخارجية دورا في التأثير على معدلات التضخم وذلك لانفتاح العراق على العالم الخارجي وان اغلب سلة المستهلك هي استيرادية الامر الذي سيجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية المتوقعة سلبا او ايجابا حيث سجلت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٢ ما نسبته (٢٦%) الامر الذي سينعكس في زيادة الضغوط التضخمية في حال ارتفاع الاسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة من الخارج . وعلى الرغم من كل ذلك الا ان البنك المركزي العراقي قادر على ادارة السياسة النقدية بشكل فاعل . فعلى صعيد اسعار السياسة النقدية فقد حافظ البنك المركزي على سعر فائدته (سعر السياسة) البالغة (٦%) منذ عام ٢٠١١ كجزء من سياسته النقدية الهادفة الى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الاموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للانشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار معقولة . كما ابقى البنك المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني البالغة (١٥%) على كافة الودائع المصرفية سواء أكانت ودائع حكومية ام ودائع قطاع خاص موزعة بواقع (١٠%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي و(٥%) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف .اما بالنسبة الى سعر صرف الدينار فقد عمل البنك المركزي على تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار منذ بداية عام ٢٠١٢ ليصل الى (١١٦٦) ديناراً لكل دولار بعد ان كان مستقرا عند سعر (١١٧٠) ديناراً لكل دولار وفي عام ٢٠١٣ بلغ ايضاً (١١٦٦) دينار ، فيما سجل معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السوق الموازية (١١٩٦) ديناراً لكل دولار عام ٢٠١١ ارتفع خلال عام ٢٠١٢ ليسجل (١٢٣٣) ديناراً لكل دولار وفي عام ٢٠١٣ بلغ (١٢٢٢) دينار لكل دولار .

وعلى صعيد تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات فقد تطورت التجارة الخارجية خلال عام ٢٠١٣ اذ اظهرت مؤشراتها تطوراً ايجابيا في ادائها اذ ارتفع حجم الصادرات النفطية والصادرات الاخرى في عام ٢٠١٢ الى (١١٠,٤) تريليون دينار مقابل (٩٧.٤) تريليون دينار عام ٢٠١١ اي بنسبة زيادة بلغت (١٣,٣%) وذلك نتيجة تأثرها بالارتفاع في اسعار النفط في السوق العالمية . وفيما يخص ميزان المدفوعات فقد حقق في عام ٢٠١٣ فائضا مقداره (٧,٩) مليار دولار . ويعزى ذلك الى الفائض المتحقق في الحساب الجاري الذي مقداره (٢,٢) مليار دولار ، مقارنة مع فائض في الميزان مقداره (١٠,٤) مليار دولار خلال عام ٢٠١١ .

وعلى صعيد تنمية البنى التحتية فقد سجل تحسنا في بعض مؤشراته الرئيسية الا انها لاترتقي الى مستوى الطموح اذ لايزال هنالك الكثير من المعوقات والتي تحد من فاعلية هذه الانشطة في تلبية متطلبات الطلب البشري والنشاط الاقتصادي الامر الذي ينعكس على زيادة الاعباء على كاهل المواطنين بصورة كلف مالية اضافية بغية تأمين هذه الخدمات بالحد الادنى .

الفصل الاول

أداء الاقتصـــــاد الكـــــلي

لقد أظهر الاقتصاد العراقي في الاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تطور ملموساً في أغلب مؤشراته ومتغيراته ، إذ أستمر تحسن أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وأرتفاع الطلب العالمي على السلع الاولية والمواد الخام الى جانب أرتفاع حجم الانتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص الى المساهمة في تحقيق هذا الاداء الجيد مما أنعكس ذلك إيجابياً على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي . ويمثل الناتج المحلي الاجمالي مجموع القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة تكون في الغالب سنة واحدة .

اولاً :- الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي

١- الأسعار الجارية :-

حقق الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية استمرار في الارتفاع خلال الفتـــرة (٢٠١٠-٢٠١٣) حيث وصل في عام ٢٠١٣ الى (٢٦٧٣٩٥,٦) مليار دينار ، محققاً معدل نمو مركب قـدره (١٨,٢%) للفترة المذكورة، أما بالمقارنة بعام ٢٠١٢ حيث كان يبلغ نحو (٢٥١٩٠٧.٧) مليار دينار فقد حقق نسبة زيادة سنوية قدرها (٦,١%) ، وكما مبين في الجدول رقم (١) في الملحق الإحصائي ، ويعزى ذلك وبشكل رئيسي الى ارتفاع اسعار النفط الى اعلى مستوى لها في التسعة الاشهر الماضية ، وسط مخاوف تأثير تطورات الاوضاع في العراق على الإمدادات العالمية من النفط ، حيث ارتفعت اسعار برنت الخام بنسبة (٣%) لتصل الى (١١٣,٢٧) دولار للبرميل . وتعتبر هذه الزيادة في حجم الانتاج من النفط السبب الرئيسي في دفع عجلة النمو في الاقتصاد العراقي وهذا يعكس أولوية هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالـــي .

شكل (١)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه بالاسعار الجارية

للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣) **مليار دينار**

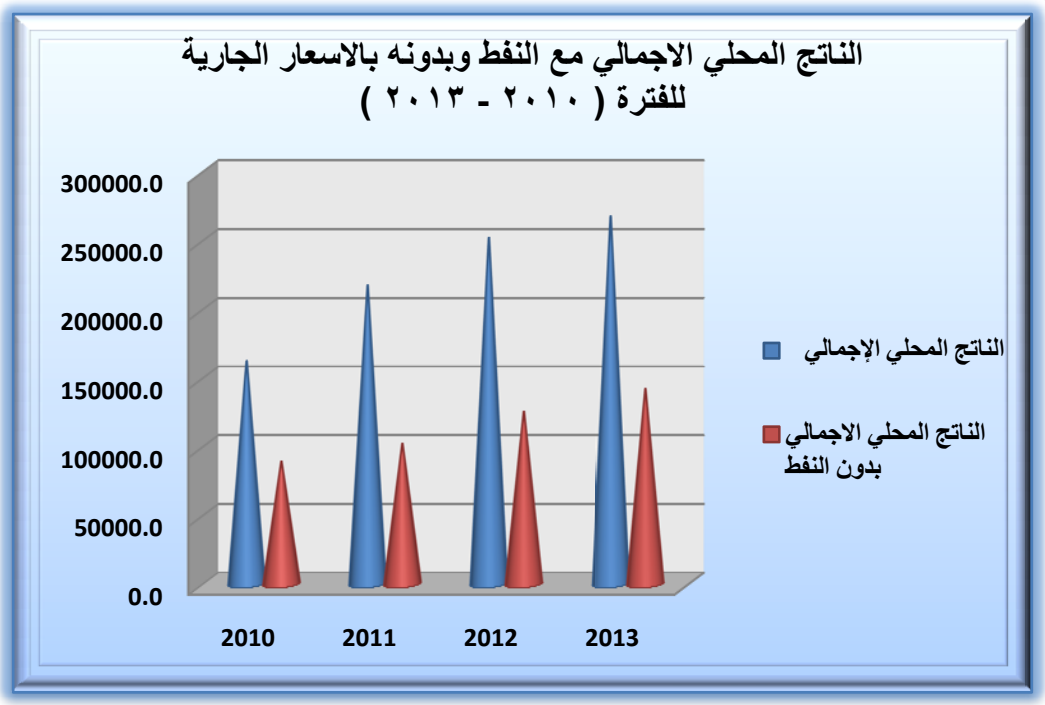

٢. الاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) :-

سجل الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الثابتة في عام ٢٠١٣ ارتفاعا ملحوظا ليصل الى (٧٣.١) مليار دينار محققاً زيادة سنوية قدرها (٤.٢%) مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث كان (٧٠.٢) مليار دينار بعد ان كان يبلغ (٥٧,٧) و (٦٣.٦) مليار دينار لعامي (٢٠١٠- ٢٠١١) على التوالي وقد حقق معدل نمو مركب قدره (٨,٢%) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) وقد احتل القطاع النفطي اعلى قيمة فيه حيث ارتفعت القيمة المضافة له من (٢٤,١) مليار دينار عام ٢٠١٠ ليصل الى (٣٠.٧) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو مركب قدره (٨,٤%) للفترة ذاتها واحتل نشاط الخدمات الاجتماعية (الحكومة العامة) المرتبة الثانية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي أذ نما خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) بمعدل نمو مركب بلغ (٥.١%) حيث سجلت القيمة المضافة له ارتفاعا من (١٠.٢) مليار دينار عام ٢٠١٠ ليصل الى (١١,٩) مليار دينار عام (٢٠١٣) وبنسبة زيادة سنوية قدرها (١٦,١%) مقارنة بعام (٢٠١٢) .

وبعد استبعاد القطاع النفطي بلغ الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط الخام (٤٢,٥) مليار دينار في ٢٠١٣ محققا نسبة زيادة سنوية بلغت (٧,٣%) مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث كان (٣٩,٦) مليار دينار اما على مستوى الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) فقد حقق هذا المؤشر معدلا للنمو بلغ (٨,١%) .

الشكل رقم (٢) يوضح اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي الجاري والمبين خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣) حيث يبين الفجوة بين الاثنين والتي تعكس بالدرجة الاولى اثر تطورات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي بأعتباره المكون الاساسي للناتج ، ويوضح ايضاً الى ان معدلات النمو للناتج ترجع بالدرجة الاولى الى الزيادة الواضحة في الاسعار حيث تلعب اسعار النفط دورا اساسيا في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقابل التدني الواضح لأسهام القطاعات السلعية الاخرى ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد اكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو خلق بدائل لتحويل التنمية والتطور من خلال توفير مناخ استثماري محلي واجنبي وتوسيع دور القطاع الخاص لياخذ دوره في خلق قاعدة أنتاجية سلعية .

شكل (٢)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة

للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣) **(مليار دينار)**

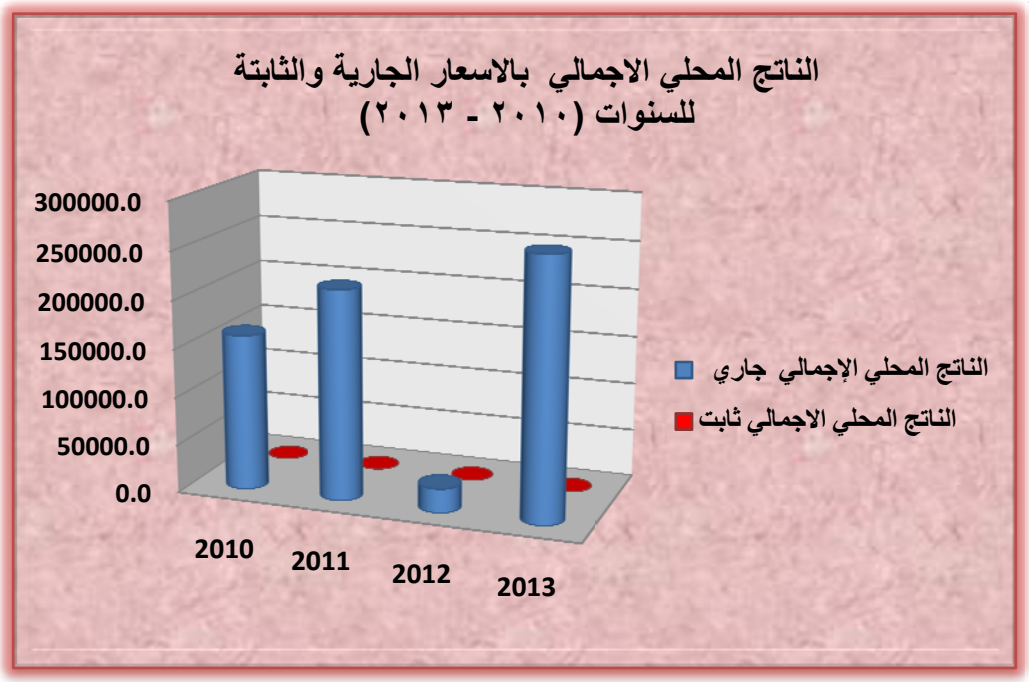

اما بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فتشير البيانات المتوفرة بأن النمو الاقتصادي المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣) يعكس تحسن مستوى معيشة المواطنين من خلال ارتفاع متوسط نصيب الفرد الناتج بالاسعار الجارية من (٥.٠) مليون دينار عام ٢٠١٠ الى (٧,٦) مليون دينار عام (٢٠١٣) محققا معدل للنمو (١٥,٢%) للمدة المشار إليها وبنسبة زيادة سنوية بلغت (٣.٤%) مقارنة بعام (٢٠١٢) حيث كان يبلغ (٧,٣) مليون دينار وكما مبين في جدول (٥) في الملحق الاحصائي ويعزى سبب هذا الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الى ان معدل النمو المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي يفوق معدل نمو السكان والبالغ (٢,٦٠%) خلال الفترة المشار اليها وكما مبين في الشكل رقم (٣) .

شكل (٣)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣)

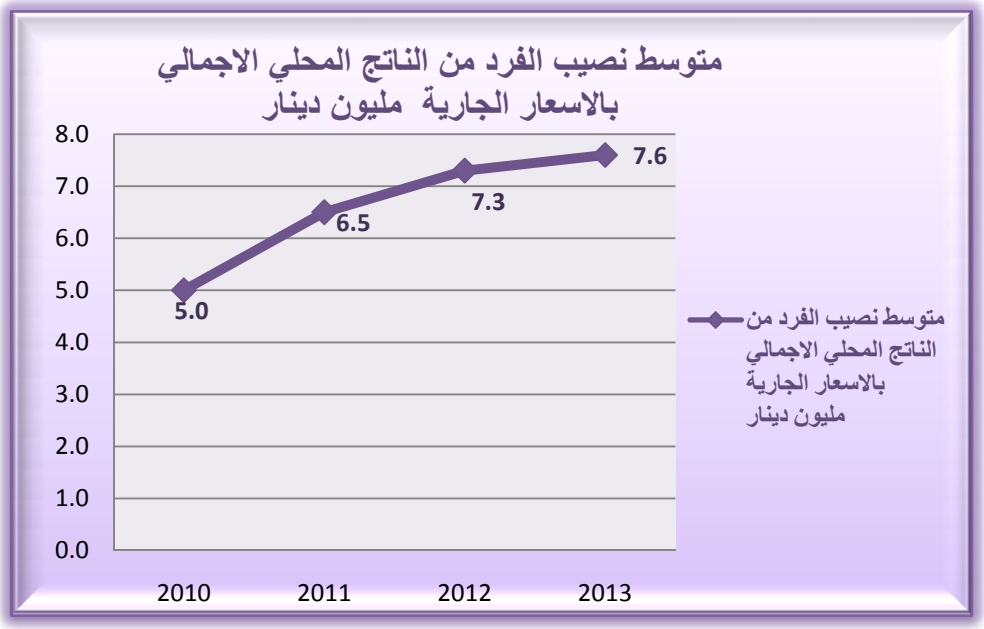

أما بخصوص الدخل القومي فقد أرتفع من حوالي (١٠٠) ترليون دينار عام ٢٠٠٧ بما يعادل (٧٩,١) مليار دولار الى نحو (٢٢٥) ترليون دينار بما يعادل (١٩٣) مليار دولار عام ٢٠١٢ مما انعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي ارتفع من حوالي (٣,٨) مليون دينار بما يعادل (٢٦٦٣,٨) دولار عام ٢٠٠٧ الى (٦,٦) مليون دينار بما يعادل (٥٦٤٨) دولار عام ٢٠١٢ وكما مبين في الشكل (٤) و (٥) أدناه :

شكل (٤)
الدخل القومي للمدة ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ (ترليون دينار)

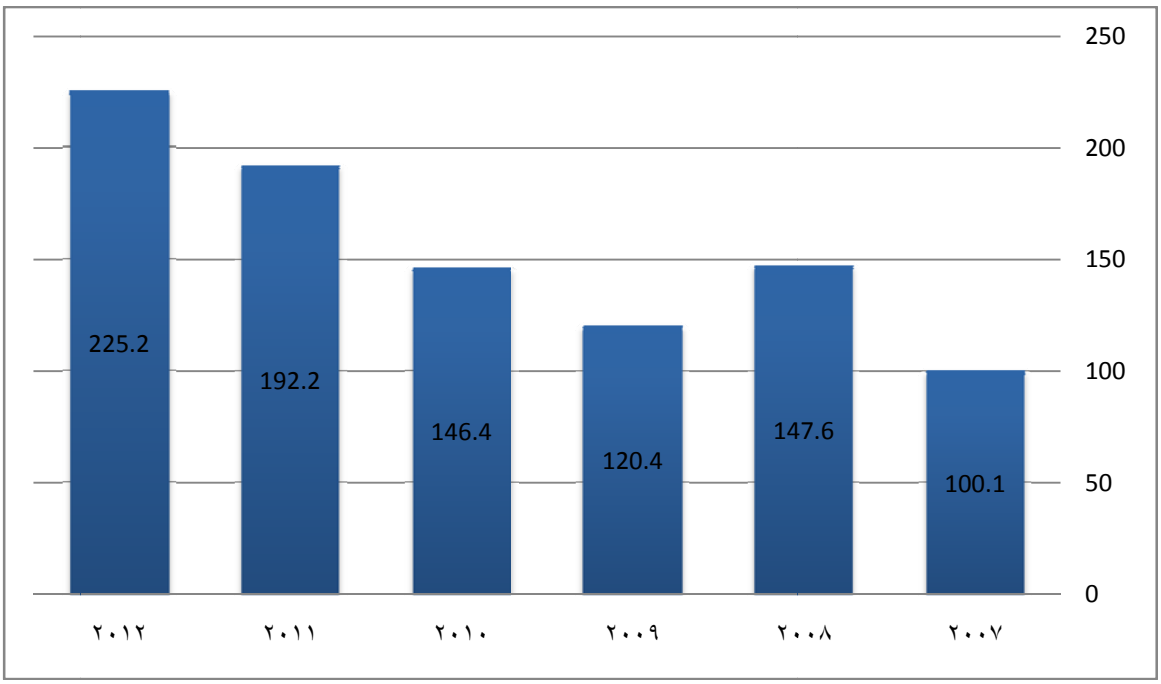

شكل (٥)
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٢ (مليون دينار)

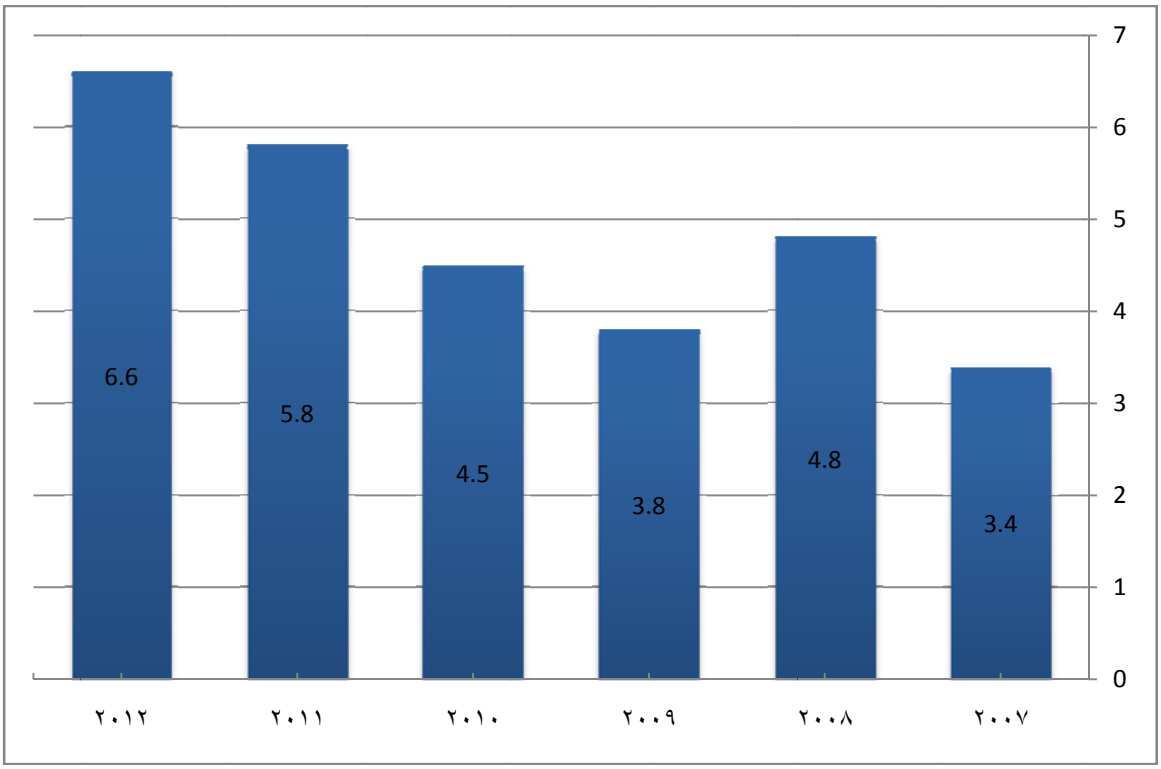

ثانياً :- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي :-

ان دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي مهمة ضرورية لتغيير هيكلية الاقتصاد وومستوى تطوره وعن مدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات ، ويمكن ان تبين المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مع النفط للفترة من (٢٠١٠- ٢٠١٣) وبالاسعار الجارية ومن خلال جدول رقم (٢) في الملحق يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الانشطة السلعية من توليد الناتج المحلي الاجمالي من (٦٠,٦%) عام ٢٠١٠ الى (٦٦,٧%) عام (٢٠١١) بينما انخفضت النسبة في عام (٢٠١٣) الى (٦٣,٦%) ، في حين احتل نشاط النفط الخام مركز الصدارة فيها اذ ساهم بنسبة (٤٩,٩%) و(٤٦,٦%) في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي من مجموع الانشطة . وهذا يعزي بشكل رئيسي الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الانتاج ، اضافة الى ان هذا القطاع يشهد تنفيذ المزيد من المشاريع التي يجري العمل فيها حول اكتشاف وتطوير حقول النفط والغاز وفق الاهداف التي تبنتها خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ - ٢٠١٧) ، بالتركيزعلى هذا القطاع بالمدى القريب والمتوسط بأعتباره يمثل الثروة السيادية للعراق .

ان هذا الارتفاع لقطاع النفط والتعدين من الناتج المحلي ادى الى تراجع الاهمية النسبية لباقي القطاعات الاخرى لعام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ رغم الارتفاع الطفيف في التنمية المضافة لبعض القطاعات .

اما بالنسبة لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في عام ٢٠١٣ لم يطرا عليها اي تغيير عما كانت عليها في عام ٢٠١٢ اذ بلغت (٢,٧%) وهي نسبة متدنية رغم اهمية دور هذا القطاع في تصحيح الاختلال الانتاجي وهيكلية الصادرات فيما اذا رفعت مساهمته ، ونفس الحال بالنسبة لقطاع الكهرباء والماء اذ بلغت نسبة مساهمته في عامي (٢٠١٢- ٢٠١٣) على التوالي (١,٥%) وكما مبين في الشكل رقم (٦).
اما بالنسبة للانشطة الخدمية فقد احتلت المرتبة الثانية في مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (٢٢,٢%) في عام ٢٠١٢ مقابل (٥٦٣٦٦,٤) مليار دينار انخفضت نسبة مساهمتها في عام ٢٠١٣ الى (٢٢,٠%) مقابل (٥٩٤٥٨.٧) مليار دينار محققة نسبة زيادة قدرها (٥,٥%) مقارنة عام ٢٠١٢ وقد حقق نشاط الحكومة العامة اعلى نسبة مساهمة بلغت (١٤,٧%) في عام ٢٠١٠ .
في حين لم تشكل مساهمة الانشطة التوزيعية بالاسعار الجارية سوى (١١,٨%) في عام ٢٠١٢ مقابل (٢٩٩٢٠,٥) مليار دينار وسجلت ارتفاعا الى (١٤.٤%) مقابل (٣٨٦٧٨,٦) مليار دينار في عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة بلغت (٢٩,٣%) مقارنة بالعام السابق.
وقد احتل قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق على اعلى نسبة مساهمة في فروع الانشطة التوزيعية ، اذ بلغت (٥.٧%) و(٦.٦%) في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي .

ونجد في الملحق رقم (١) من التقريرتحليلا لاهم التطورات الرئيسية للقطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية.

شكل (٦)

الاهمية النسبية للانشطة الرئيسية من الناتج المحلي الاجمالي

للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣) %

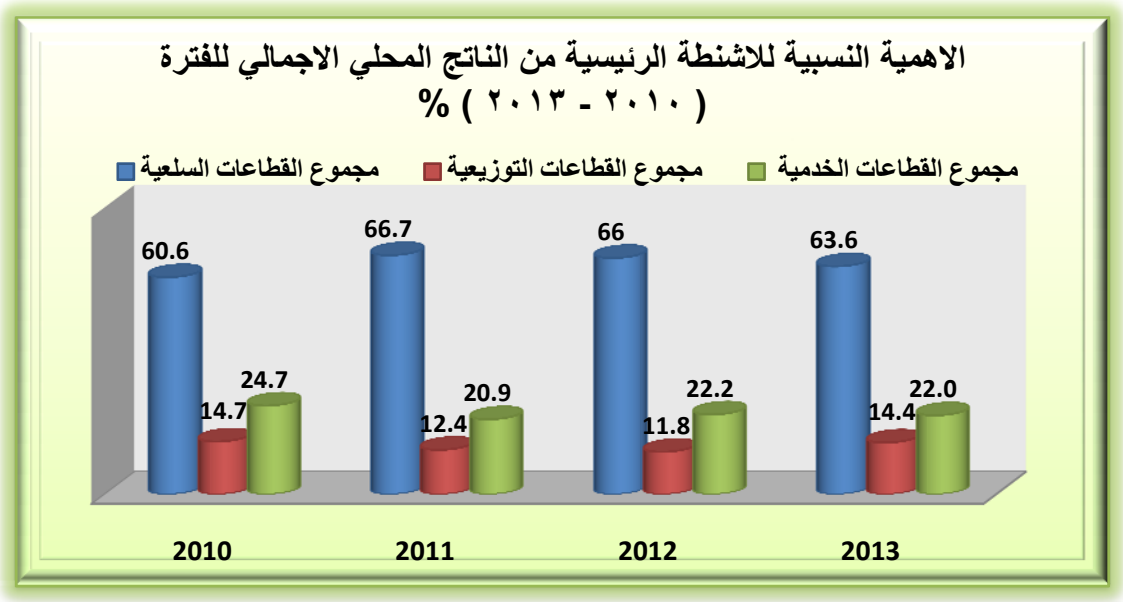

ثالثاً :- الناتج المحلي الاجمالي للقطاعين العام والخاص :

تشير البيانات المتوفرة الى ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام مع النفط الخام قد شهدت ارتفاعا خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣) حيث كانت (١٠٦٤٠٦.٦) مليار دينار عـــام ٢٠١٠ لتصـــل الـــى (١٨١٣١١.٥) مليار دينار عام ٢٠١٣ مسجلة نسبة زيادة سنوية قدرهـا (٣.٦%) مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث كانت قيمته (١٧٥٠٨٣.٠) مليار دينار كما في جدول رقم (٦) من الملحق .

اما بالنسبة لنسب مساهمة القطاع العام في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا من (٦٥.٢%) في عام ٢٠١٠ الى (٦٩.٥%) و (٦٩.١%) للاعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي وعادت وانخفضت في عام ٢٠١٣ لتصل الى (٦٧.٣%) . وقد كان لقطاع النفط الخام النصيب الاكبر حيث كانت نسبة مساهمة القطاع العام في انشطـــة النفـــط الخـــام (١٠٠.٠%) خـــلال الفتـــرة (٢٠١٠–٢٠١٣) وهذا يؤكد بان القطاع يبقى هو القطاع السيادي ولابد ان تكون ادارته وتوزيعه من قبل الدولة في قطاعها العام .

اما دور القطاع الخاص في هذا النشاط فأنه محدود ويقتصر على الانشطة الخدمية في عمليات الانتاج والتسويق ، وتشير البيانات الاحصائية الخاصة بالقطاع الخاص الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية لعام ٢٠١٣ لتصل الى (٣٢.٧%) بعد ان كانت تبلغ (٣٠.٩%) عام ٢٠١٢ و(٣٠.٥%) عام ٢٠١١ وكانت مساهمة هذا النشاط بنسبة (١٠٠%) في ناتج كل من ملكية دور السكن والخدمات الشخصية في توليد الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) وبنسبة (٩٩.٩%) في قطاع الزراعة في عام ٢٠١٠ وارتفعت الى (١٠٠%) في السنوات(٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣).

شكل (٧)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب الملكية بالاسعار الجارية للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)

%

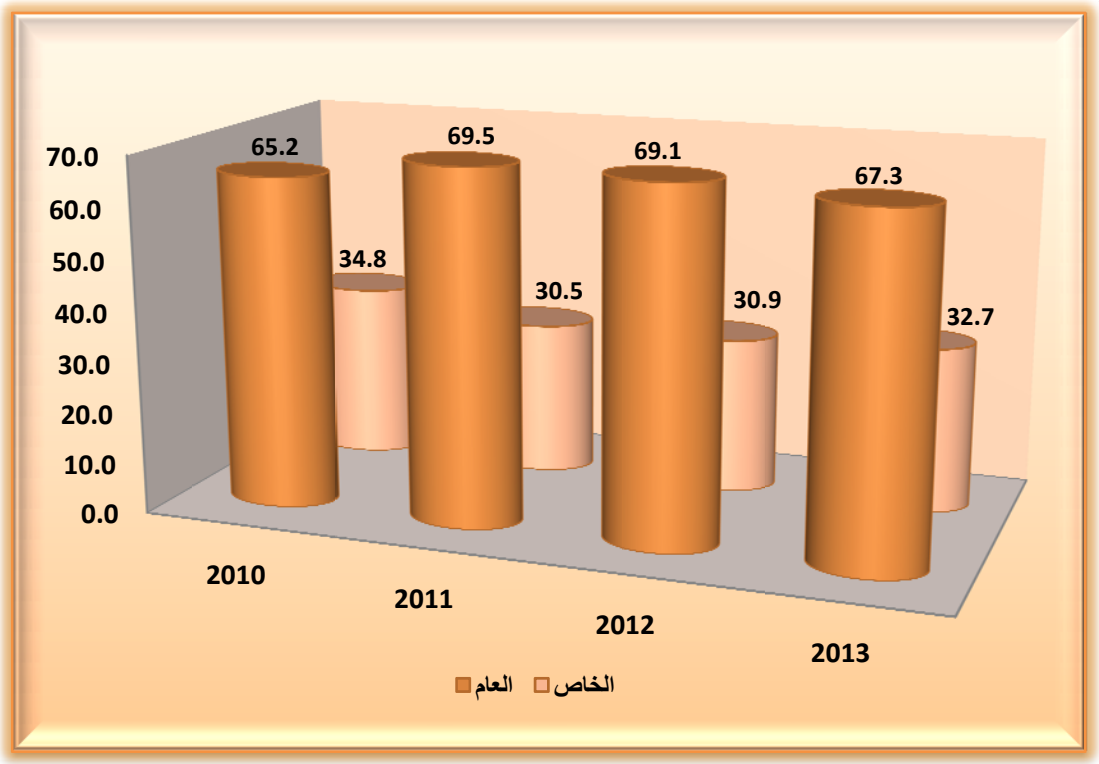

رابعاً : الاختلال الهيكلي في الناتج المحلي غير النفطي :

لقد اتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي بفعل الاعتماد الاساسي والرئيسي على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي على حساب تراجع انتاجية قطاعات الاقتصاد الاساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وغيرها من النشاطات الامر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي ، حيث استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي فضلا" عن عدم قدرة المنتوج المحلي منافسة المنتوجات المستوردة ، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الاكبر في توليد الناتج المحلي طوال العقود الماضية .

والجدول التالي يبين الاختلال الهيكلي في القطاعات غير النفطية :

جدول (١)

الاهمية النسبية للانشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط وبدونه للاسعار الجارية

للمدة (٢٠١٠ –٢٠١٣) %

الإنشطة الأقتصادية	2010 %	2011 %	2012 %	2013 %
الانشطة السلعية مع النفط	٦٠,٦	٦٦,٧	٦٦,٠	٦٣,٦
الانشطة السلعية بدون النفط	١٥,٩	١٤,٠	١٦,١	١٧,١
الانشطة التوزيعية مع النفط	٥٤,٤	٦٥,١	٦١,٧	٦١,٠
الانشطة التوزيعية بدون النفط	١٤,٧	١٢,٤	١١,٨	١٤,٤
الانشطة الخدمية مع النفط	٦٩,٤	٧٣,٦	٧٢,١	٦٨,٦
الانشطة الخدمية بدون النفط	٢٤,٧	٢٠,٩	٢٢,٢	٢٢,٠

ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاعات غير النفطية بغية جعل الاقتصاد اكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل التنمية والتطور من خلال اعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والاجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تعزيز دور القطاعات الاساسية المنتجة والمشغلة للايدي العاملة بما يضمن تحفيز النمو في كافة القطاعات الاقتصادية دون حصره في قطاع او نشاط معين .

الفصل الثاني

المالیــة العامــة

ان السياسة المالية تشمل مجموعة من الإجراءات والفعاليات والبرامج الهادفة الى تنظيم وتعبئة وتوزيع الموارد المالية للدولة على الاستخدامات والأنشطة التي تعزز من دور المؤسسات والوزارات الحكومية في تحريك النشاط الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطنية وزيادة فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية فضلا عن رفع معدلات النمو الاقتصادي والاستمرار في توفير الدعم والمنافع الاجتماعية وتغطية التزامات الدولة اتجاه مواطنيها وتعهداتها الخارجية .

يتم إعداد الموازنة العامة للدولة وفق الأسس والمبادئ العامة والتوجهات المعتمدة والتي تعكس الأولويات الضرورية للمرحلة التي يمر البلد باعتبارها اداة تساعد في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية حيث تم التركيز الموازنة خلال السنوات السابقة الى بناء اقتصاد متنوع وكفوء وقادر على تحقيق الأهداف التي جاءت بها الخطط التنموية حيث ركزت على أولويات منها الأولوية للناحية الأمنية وتوفير مستلزمات إنجاح الخطط الأمنية وفرض النظام والقانون التي من شانها تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ، التوازن في الخطط بين النفقات الجارية والاستثمارية بما يؤمن التوازن الضروري بين وظيفة الدولة في تلبية الاحتياجات المتزايدة للخدمات العامة وتحقيق معدل النمو الاقتصادي مع التركيز على اعمار البنى التحتية التي تهيئ مستلزمات البناء الاقتصادي ، الأولوية لمشاريع القطاع النفطي والطاقة الكهربائية وقطاع البنى التحتية مع ضرورة التزام الجهات المنفذة لمدد المشاريع بالانجاز وتحقيق نسب انجاز متقدمة وفق التوقيتات الزمنية المحددة فضلاعن التأكيد على اهمية تنفيذ المشاريع الاستثمارية من قبل الشركات والمؤسسات الرصينة ذات الكفاءة العالية في التنفيذ .

أن من ابرز ملامح الموازنة العامة استمرار اعتمادها على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية وبنسبة بلغت بحدود (٩٢,٦%) و(٩٣,١%) عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي بعد أن كانت تشكل بحدود (٨٨,٨%) عام ٢٠١١ بحيث أصبح الاقتصاد العراقي ينمو مع نمو إيرادات النفط الخام .

هذه الحقيقة رغم مرور سنين عليها تركت أثارها على توجهات السياسة المالية المنفذة في العراق والتي تجسدت باستمرار احتلال النفقات التشغيلية للمراكز الأولى على حساب النفقات الاستثمارية حيث شكلت الأولى مانسبته (٦٨,٣%)عام ٢٠١٢ و (٦١,٥%) عام ٢٠١٣ بعد أن كانت تبلغ (٦٧,٩%) عام ٢٠١١ وهذا يمكن تفسيره بالاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية للدولة الداعمة للاستهلاك بشكل عام.

وأن استمرار هذا الاتجاه ساعد على استمرار زيادة ضغط الطلب الكلي مقابل تراجع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والدفع باتجاه زيادة الاستيراد للخارج ، ومن ثم ساعد على ظهور فجوة تضخمية في الاقتصاد العراقي .

أن أعداد الموازنة العامة في العراق كان ولا يزال يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الظروف والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مسيرة التنمية في العراق ، فالعوامل والتحديات الداخلية تعكس حاجات الاقتصاد العراقي المتنامية والاختلال الهيكلي في تركيبة الإيرادات العامة وتأهيل البنى التحتية وتوفير الخدمات العامة وإيجاد فرص عمل جديدة للحد من البطالة ومكافحة الفقر مع الاستمرار في توفير المنافع الاجتماعية وزيادة تخصيصات الجهات والأجهزة الأمنية لمواجهة العمليات الإرهابية فضلاً عن ضرورة توفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في الاقتصاد .

وأما الاعتبارات الخارجية فأنها تتمثل في تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط الخام في السوق العالمية ومحدودية الطاقة التصديرية من النفط الخام فضلاً عن التزامات العراق الدولية أمام المجتمع الدولي (اتفاقيات صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، تنفيذه لاتفاقية الترتيبات الساندة SBA ، مع سداد ترتيبات الحرب ومشكلة مديونيته الخارجية مع الدول الدائنة خارج نادي باريس بالإضافة الى مساهمات العراق في المنظمات الدولية والاقليمية).

اذ تأتي السياسة المالية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية وبالشكل الذي يعمق من الآثار والنتائج الايجابية التي تساهم في تحقيق وتائر نمو عالية في الاقتصاد العراقي مع تجنب الآثار غير المرغوبة فيه .

أولاً : الايرادات العامة

أن العلاقة القائمة بين السياسة المالية والانفاق الحكومي هي علاقة مباشرة من حيث أعتماد الاخير على ايرادات الموازنة العامة للدولة التي تتكون بشكل عام من موارد نفطية وموارد غير نفطية خصوصاً أذا ماعلمنا بأن الانفاق العام يشكل جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعال وهو مايؤثر على حجم النشاط الاقتصادي بأتجاه تحقيق المنافع العامة وأشباع الحاجات في العراق .

لقد بلغت الإيرادات العامة للدولة لسنة٢٠١١ بحدود (٨٠٩٣٥) مليار دينار حيث ارتفعت القيمة المطلقة للموارد النفطية لتصل الى (٧١٨٧٣) مليار دينار وبنسبة زيادة سنوية كانت بحدود (٢٨.٢%)عن عام (٢٠١٠) وهذا يعود الى ارتفاع كمية النفط المصدر من (٦٩٠) مليون برميل عام ٢٠١٠ الى (٧٩٠,٥) مليون برميل عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة بلغت بحدود (١٤,٦%) وأيضاً الى زيادة أسعار برميل النفط الخام عالمياً حيث شكلت الصادرات النفطية مانسبته (٩٩,٧%) من أجمالي الصادرات لعام ٢٠١١ أذ لاتزال الايرادات النفطية المتأتية عن تصدير النفط الخام تحتل المركز الاول وبنسبة (٨٨,٨%) من أجمالي الايرادات العامة لسنة ٢٠١١ .

أما في عام ٢٠١٢ فقد حصل أرتفاع كبير في أجمالي الايرادات العامة للحكومة لتصل الى (١٠٧٧٧٢) مليار دينار وبنسبة زيادة كانت بحدود (٣٣,٢%)عن سنة ٢٠١١ مشكلة مانسبته (٤٣%) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ (٢٥١٩٠٨) مليار دينار عام ٢٠١٢ وهذا يعود بالدرجة الاساس الى ارتفاع الايرادات المتأتية من عمليات أنتاج وتصدير النفط الخام الى الخارج حيث بلغت الايرادات النفطية نحو (٩٩٨٢٣) مليار دينار عام ٢٠١٢ وشكلت مانسبته (٩٢.٦%) من مجمل الايراد العام ، وتشير البيانات الى زيادة في حجم الايرادات النفطية في عام ٢٠١٣ أيضاً لتبلغ نحو (١١١٠٧٨) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (٩٣,٥%) من أجمالي الايرادات العامة وهذا يمكن تفسيره بالتحسن المستمر في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي الى جانب تنفيذ ماتم توقيعه من العقود مع الشركات الاجنبية لزيادة الانتاج والصادرات معاً.

أما فيما يتعلق بالايرادات غير النفطية فأنه بالرغم من أرتفاع حصيلتها بالقيمة المطلقة والنسبية من (٥٦٨٥) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى (٩٠٦٢) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة سنوية كانت بحدود (٥٩,٤%) وأستقرار أهميتها النسبية عند (١١,٢%) بعد أن كانت تشكل بحدود (٩,٢%) عام ٢٠١٠ ، ألا أنها لازالت منخفضة مقارنة بالايرادات النفطية لأسباب عديدة تتمثل أهمها في أستمرار تطبيق مبدأ الاعفاءات الضريبية وتعدد قنوات التهرب من دفع المستحقات الضريبية وتأجيل تطبيق

قانون التعريفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٤ [٢] مع عدم وجود برنامج لأستحصال الضرائب المترتبة على الشركات النفطية الاجنبية والمتعاقدين العاملين معها .

وفي عام ٢٠١٢ يلاحظ حدوث أنخفاض في مجمل الايرادات الغير النفطية لتصل الى (٧٩٤٩) مليار دينار ولتشكل مانسبته (٧,٤%) من اجمالي الايرادات العامة، وهذا يمكن تفسيره بأنخفاض مكونات هذه العوائد والمتمثلة بتناقص حصيلة الضرائب غير المباشرة (خصوصاً رسوم الكمارك) فضلاً عن أنخفاض ضريبة الدخل على الموظفين والى هبوط واضح في دخل الفوائد والايرادات والرسوم الاخرى مع تشخيص لواقع حقيقي يتمثل في ضعف وخلل كبير في أستحصال وجباية أجور الخدمات العامة المقدمة الى فئات وشرائح المجتمع كافة .

أما في عام ٢٠١٣ فتشير البيانات الى أن حجم الايرادات غير النفطية بلغت حوالي (٨٢٢٣) مليار دينار وتشكل ما نسبته (٦,٩%) فقط من أجمالي الايرادات العامة للدولة مما يدل على أن أقتصاد الدولة لايزال أحادي المصدر ولم يلعب فيه القطاع الخاص دوراً مهماً في المساهمة في تمويل الموازنة العامة للـدولة بسبب التحديات والظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العراقي حاليا .

ووفقا لذلك فان العراق بحاجة الى احداث تحولات جذرية متوازنة في بنيته الاقتصادية بهدف تنويع مصادر نمو الدخل القومي والايراد العام وتعزيز وتطوير مبادئ الشراكة والتعاون مع المجتمع الدولي والموسسات والمنظمات الدولية ليتمكن العراق من بناء مستقبله وهذا يتطلب اتباع استراتيجيات وسياسات تنموية تقوم على اساس التحول من الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الى الاعتماد على القطاعات غير النفطية في تنويع مصادر الدخل مع التركيز على استثمارات القطاع الخاص القائمة على اساس اقتصاد الية السوق مع اعتماد استراتيجية دعم الصادرات وبدائل الاستيرادات معاً فضلا عن دعم القطاعات الجاذبة للنقد الاجنبي كالسياحة.

[٢] تم تفعيل قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ على شكل مراحل حيث طبقت المرحلة الاولى منذ اجاز ما بداية العام الحالي ٢٠١٤ من خلال اصدار جداول تتضمن (١٠٩) فقرة او مادة تم اخضاعها للرسم الكمركي .

جدول رقم (٢)

الايرادات العامة للموازنة العامة للدولة

حسب نوع الايراد في العراق

لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (مليار دينار)

ت	مصدر الايـــراد	٢٠١١	الاهمية النسبية %	٢٠١٢	الاهمية النسبية %	٢٠١٣	الاهمية النسبية %
١	الايرادات النفطية	٧١٨٧٣	٨٨,٨	٩٩٨٢٣	٩٢,٦	١١١٠٧٨	٩٣,١
٢	اجمالي الايرادات غير النفطية	٩٠٦٢	١١,٢	٧٩٤٩	٧,٤	٨٢٢٣	٦,٩
	أ. الضرائب غير المباشرة	١٦١٦	٢,٠	١٢٩٥	١,٢	١٤١٧	١,٢
	- الكمارك رسم اعادة الاعمار	١٣١٦	١,٦	٩٦٥	٠,٩	١٠٦٢	٠,٩
	- ضريبة المكس	٣٠٠	٠,٤	٣٣٠	٠,٣	٣٥٥	٠,٣
	ب. الضرائب المباشرة	٦٥٢.٧	٠,٨	١١٨٥	١,١	١١٦٧	١,٠
	- ضريبة الدخل الخاصة بالافراد	٢٠٢.٧	٠,٣	٤٦٤	٠,٤	١٧٥	٠,١
	- ضريبة دخل الشركات	٢٥٠	٠,٣	٣٠٥	٠,٣	٣٧٤	٠,٣
	- ضريبة دخل الموظف	٢٠٠	٠,٢	١١٦	٠,١	٣١٨	٠,٣
	- ضريبة دخل شركات النفط الاجنبية	--	--	٣٠٠	٠,٣	٣٠٠	٠,٢
	ج. دخل الفوائد	٢٠٠	٠,٢	٥٠	--	٥٠	—
	د. ايرادات وارباح الشركات العامة المملوكة للدولة	٢٥٠٠	٣,١	٢٥٩١	٢,٤	٢٨١٠	٢,٤
	هـ. اجور الخدمات	١١٩.٣	٠,١	٨٧	٠,١	—	—
	و. ايرادات والرسوم الاخرى	٣٩٧٤	٥,٠	٢٧٤١	٢,٦	٢٧٧٩	٢,٣
	المجمـــوع العـــــام	٨٠٩٣٥	%١٠٠	١٠٧٧٧٢	%١٠٠	١١٩٣٠٠	١٠٠

المصدر :- وزارة المالية ، دائرة الموازنة

الايرادات العامة تقديرات مخططة وليست ارقام فعلية وذلك لعدم توفر توزيع الايرادات العامة حسب نوع الايراد من (الاحصائيات الفعلية).

ثانياً : النفقات العامة

تسعى الدولة من خلال نفقاتها العامة التشغيلية والاستثمارية الى تحقيق العديد من الاهداف العامة التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تنشيط الاقتصاد المحلي وتسهم في مجملها الى تحقيق الاهداف التنموية والاقتصادية ويرتبط تحقيق الاهداف العامة طردياً بتطور حجم الانفاق العام .

ونظراً لتعدد الاهداف وأتساعها بسبب الزيادة الكبيرة التي حصلت في الايرادات النفطية الناجمة عن تصدير النفط الخام العراقي الى الخارج والذي يعد المصدر الرئيسي لآيرادات الموازنة العامة للدولة فقد أنعكس ذلك على زيادة تخصيصات الموازنة العامة بشقيها التشغيلية والاستثمارية على مستوى الاقتصاد العراقي ، أذ أتخذت النفقات العامة مساراً تصاعدياً حيث سجلت أرتفاعاً لتصل الى (١١٧١٢٣) مليار دينار عام ٢٠١٢ بعد أن كانت تشكل بحدود (٨٩٧٣٤) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة بلغت (٣٠,٥%) خلال سنة واحدة كما يتضح ذلك من بيانات الجدول (٣).

لقد شكلت النفقات التشغيلية مانسبة (٦٨,٣%) من أجمالي النفقات العامة لسنة ٢٠١٢ بعد أن كانت تبلغ (٦٧,٩%) عام ٢٠١١ وهذا يعود الى توجيه معظم العملة الصعبة من الدولار الى الموازنة التشغيلية أو (الجارية) للانفاق على البنود والفقرات والاغراض ذات الطبيعة الاستهلاكية ولاسيما تخصيصات الرواتب والاجور وتقديم أنواع الدعم والاعانات وتوفير المستلزمات السلعية والخدمية لدوائر ومؤسسات و وزارات الدولة .

في حين نلاحظ أنه بالرغم من أرتفاع النفقات الاستثمارية بقيمتها المطلقة من (٢٨٨٠٩) مليار دينار عام ٢٠١١ الى (٣٧١٧٨) مليار دينار عام ٢٠١٢ نتيجة لأرتفاع عوائد القطاع النفطي ألا أن مساهمتها النسبية قد أنخفضت من (٣٢,١%) الى (٣١,٧%) من مجمل الانفاق العام لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ على التوالي . وتشير التقديرات في عام ٢٠١٣ الى حصول زيادة في أجمالي الانفاق العام ليبلغ (١٣٥٣٨٨) مليار دينار بنسبة (١٥,٦%) عن عام ٢٠١٢ حيث أرتفعت بشكل ملحوظ مساهمة الانفاق الاستثماري من (٣١,٧%) عام ٢٠١٢ الى (٣٨,٥%) في عام ٢٠١٣ مقابل أنخفاض مساهمة النفقات التشغيلية من (٦٨,٣%) عام ٢٠١٢ الى (٦١,٥%) عام ٢٠١٣ .

جدول رقم (٣)

تطور النفقات العامة في العراق للسنوات (٢٠١١ – ٢٠١٣) (مليار دينار)

المفردات	٢٠١١	الاهمية النسبية%	٢٠١٢	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %	٢٠١٣	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
النفقات التشغيلية	٦٠٩٢٥	٦٧,٩	٧٩٩٤٥	٦٨,٣	٣١,٢	٨٣٣١٦	٦١,٥	٤,٢
النفقات الاستثمارية	٢٨٨٠٩	٣٢,١	٣٧١٧٨	٣١,٧	٢٩,٠	٥٢٠٧٢	٣٨,٥	٤٠,١
المجموع	٨٩٧٣٤	١٠٠	١١٧١٢٣	١٠٠	٣٠,٥	١٣٥٣٨٨	١٠٠	١٥,٦

المصدر : وزارة المالية ، وزارة التخطيط

ثالثاً : العجز أو الفجوة في الموازنة العامة للدولة

تشير البيانات الى تفوق النفقات العامة للدولة بشقيها التشغيلية والاستثمارية على أجمالي الايرادات العامة خلال عام ٢٠١٢ والتي جاءت لسد حاجة العراق المتنامية وفقاً للموارد المتاحة حيث بلغت النفقات العامة (١١٧١٢٣) مليار دينار بعد أن كانت تشكل (٨٩٧٣٤) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة مقدارها (٣٠,٥%) وفي مقابل هذه الزيادة حققت الايرادات المتوقعة لموازنة عام ٢٠١٢ زيادة بمقدار (٣٣,٢%) إلا إنها لم تستطع تغطية النفقات العامة للدولة مما ولد عجزاً بلغ (٩٣٥١) مليار دينار في الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ وبنسبة زيادة مقدارها (٦,٣%) عن سنة ٢٠١١ بعد أن كان مقدار العجز بحدود (٨٧٩٩) مليار دينار وأرتفع هذا العجز المخطط ليصل الى (١٦٠٨٨) مليار دينار عام ٢٠١٣ كما في الجدول (٤).

وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا العجز يغطى بالكامل من الموارد الفائضة المتراكمة من السنوات السابقة اضافة الى الاقراض الداخلي والخارجي . فضلا عن تدوير المبالغ من العام السابق.

جدول (٤)

عجز الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير %
النفقات التشغيلية	٦٠٩٢٥	٧٩٩٤٥	٨٣٣١٦	٤,٢
نفقات المشاريع الاستثمارية	٢٨٨٠٩	٣٧١٧٨	٥٢٠٧٢	٤٠,١
أجمالي النفقات	٨٩٧٣٤	١١٧١٢٣	١٣٥٣٨٨	١٥,٦
الايرادات الكلية	٨٠٩٣٥	١٠٧٧٧٢	١١٩٣٠٠	١٠,٧
العجز أو الفائض	(٨٧٩٩)	(٩٣٥١)	(١٦٠٨٨)	٧٢,٠

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة

وزارة التخطيط /دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

الايرادات الكلية ارقام تقديرية او مخططة

شكل (٨)

الأهمية النسبية لتقديرات الإيرادات العامة لموازنة الدولة لعام ٢٠١١ (%)

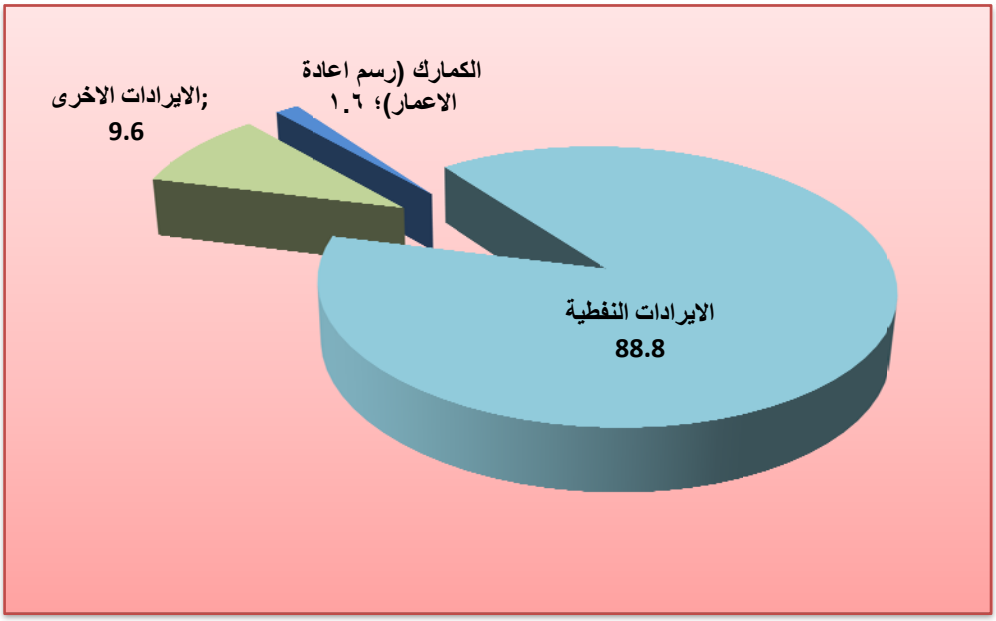

شكل (٩)

الأهمية النسبية لتقديرات الإيرادات العامة لموازنة الدولة لعام ٢٠١٢ (%)

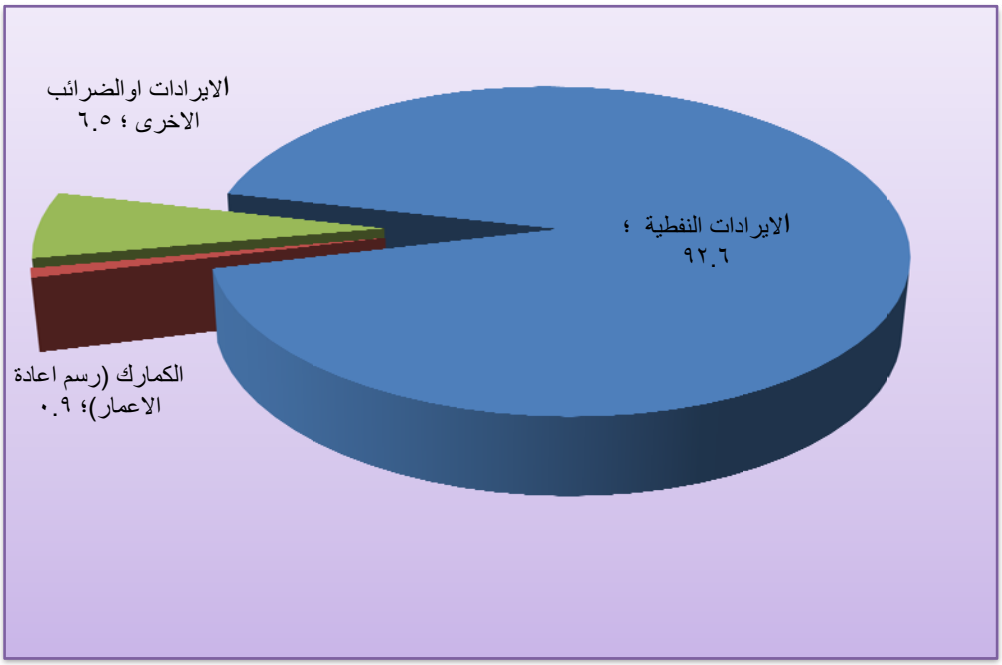

شكل (١٠)

الأهمية النسبية لتقديرات الإيرادات العامة لموازنة الدولة لعام ٢٠١٣ (%)

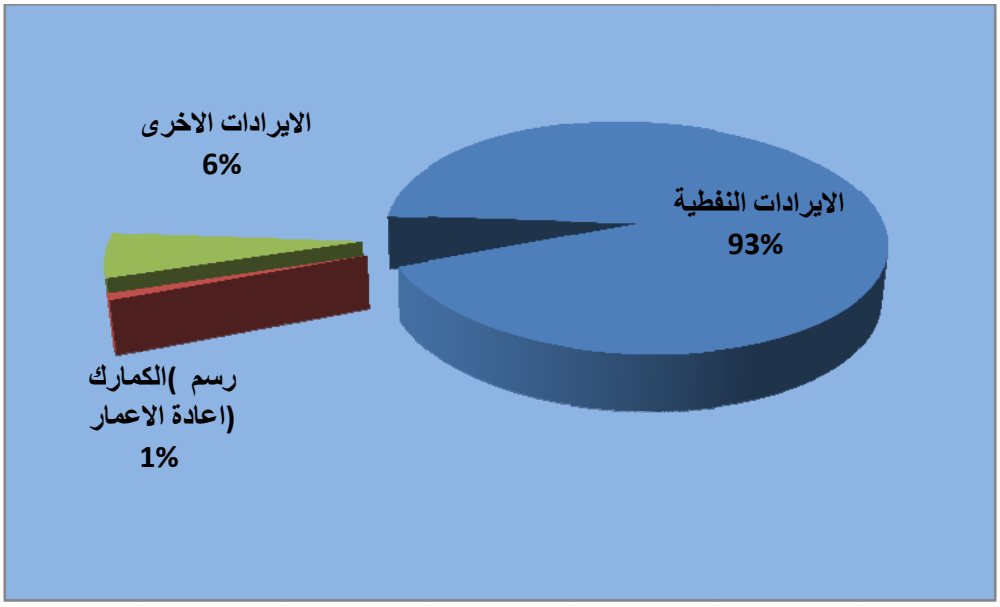

الفصل الثالث

الإنفاق الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت

يعتبر الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص من العوامل المهمة المساهمة في تحديد النمو الاقتصادي وإحداث التطور على مستوى ناتج الانشطة والقطاعات الاقتصادية إلا إن درجة المساهمة هذه في ما يتعلق بالاستثمار الحكومي تحديداً تعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام الى الخارج وبالتالي فإن الاستثمار الحكومي والذي سنتناوله بشكل خاص سوف يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل والمتغيرات الدولية والاقليمة لأسعار النفط الخام في السوق العالمية .

أولا : الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الاقاليم

تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي من خلال كونه يشكل جزءاً من الإنفاق العام الذي يساهم في إنشاء وإقامة مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشآت والمؤسسات القائمة حالياً في قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي كافة بما في ذلك المشاريع الزراعية والصناعة التحويلية ومشاريع الكهرباء والنفط ومشاريع الإسكان والنقل والاتصالات والتربية والتعليم والصحة بهدف زيادة إنتاج السلع وتقديم أفضل الخدمات في العراق .

ان النشاط الاستثماري الحكومي يمثل جزءاً من مكونات الموازنة العامة الموحدة للدولة في العراق إذ إن هذا الانفاق سيؤدي لاحقا الى أحداث أضافات في التراكم الرأسمالي أو زيادة الموجودات الرأسمالية الثابتة والتي تشكل القاعدة المادية لتحقيق معدلات النمو ودعم مشاريع الاستثمار وتأهيل البنى التحتية والنهوض بالواقع التنموي والخدمي وخلق فرص العمل في الاقتصاد العراقي وفي هذا المجال يعد المنهاج الاستثماري الحكومي من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية حيث يعد هذا البرنامج الأداة الأساسية لتنفيذ أولويات مسيرة أعمار وتنمية الاقتصاد العراقي في ضوء أهداف وخطط التنمية الوطنية وسياسات الإصلاح الاقتصادي ووفق الأسس والمبادئ التي تعكس درجة الأولويات الضرورية للمرحلة المقبلة .

ووفقاً لما تقدم فإن اتجاهات تطور الإنفاق الاستثماري تتباين باختلاف الفترات الزمنية والمراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد العراقي عبر تطوره التاريخي وفي ضوء متطلبات السياسة الاقتصادية والتنموية حيث لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة أساسية على مصدر واحد والمتمثل بالإيرادات المتحققة عن تصدير النفط الخام إلى الخارج لتمويل مسيرة التنمية والأعمار فيه مع محدودية الإيرادات الأخرى ، إذ انه في ضوء تنفيذ الأهداف الأساسية للخطط الاقتصادية والتنموية للدولة في بناء التنمية الاقتصادية المتوازنة فان الاستثمارات الجديدة تحدد معدل النمو والتطور في البلد مع ضمان

تحقيق مستوى من العدالة في توزيع الاستثمارات والدخول بين المحافظات والأقاليم وصولاً إلى تحقيق التوازن والعدالة في هذا التوزيع على مستوى الإفراد وفئات وشرائح المجتمع العراقي كافة.

وفي ضوء هذا التوجه نلاحظ وجود تذبذب في تخصيصات ونفقات البرنامج الاستثماري واختلافها ما بين الزيادة والنقصان بين عام وأخر، حيث إن السياسة الاستثمارية كثيراً ما تواجه تحديات كبيرة على مستوى الاقتصاد العراقي وهذا يعود إلى هيمنة الإيرادات النفطية في تمويل هذا الإنفاق ومحدودية وضآلة مصادر الإيرادات الأخرى ، إذ من الملاحظ بان تراجع العوائد النفطية وعدم انتظامها فضلاً عن عدم تمكن القطاع العام من تنويع عوائده المالية عدا النفط الخام في العراق فان ذلك انعكس على كفاءة أداء الاقتصاد العراقي ، بصورة عامة تاركاً أثارا سلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية فيه.

من الجدول (٥) نلاحظ وجود تذبذب في التخصيصات الاستثمارية بين عـــام وأخـــر للمـــدة ٢٠٠٨-٢٠١٣ إذ أنها تراجعت في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى (١٥٠٨٣) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (٥٠,٩%) عن تخصيصات عام ٢٠٠٨ والبالغة (٣٠٧٠٨) مليار دينار ويكمن السبب في ذلك إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثرها على حجم التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة والتي تعتمد بشكل كبير على تحقق العوائد النفطية حيث ترتب على هذه الأزمة انخفاض في أسعار النفط الخام عالمياً مما أدى إلى نقص حصة الموازنة الاستثمارية من العملة الأجنبية حيث تم توجيه معظمها إلى المجالات والإغراض ذات الطبيعة الاستهلاكية بما في ذلك زيادة الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والخدمية وتقديم أنواع الدعم والإعانات في الموازنـــة التشغيليـــة (الجارية) للدولة .

وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وبسبب ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً وتحسن سعر صرف الدينار بعد أن شارفت الأزمة العالمية على الانتهاء في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ فقد أثر ذلك إيجابا على زيادة التخصيصات للمشاريع الاستثمارية على مستوى الاقتصاد العراقي حيث ارتفعت تلك التخصيصات لتبلغ (٢٥٦٥٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة كانت بحدود (٧٠,١%) عن سنة ٢٠٠٩ ولتستمر بالارتفاع لتصل إلى (٣٨٢١٣) مليار دينار عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة بلغت (٤٩,٠%) عن تخصيصات البرنامج الاستثماري الحكومي لعام ٢٠١٠.

أما في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ فقد ساهم استمرار تحسن أسعار النفط العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام والى جانب ارتفاع حجم الإنتاج المحلي وزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام العراقي إلى الخارج إلى زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة الاتحادية للدولة لتصل إلى (٤٨٦٧٢) مليار دينار وبنسبة زيادة كانت بحدود (٢٧.٤%) عن سنة ٢٠١١ ومن ثم تواصل الارتفاع لتبلغ (٦٩٣٧٣) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة بلغت (٤٢,٥%) عن عام ٢٠١٢ .

جدول (٥)

التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للموازنة الاستثمارية في العراق

للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٣ (مليار دينار)

السنة	التخصيصات السنوية ١	المصروفات الفعلية ٢	نسبة تغيير التخصيصات % ٣	نسبة تغيير المصروفات% ٤	نسب الصرف المالي أو التنفيذ % ٥
٢٠٠٨	٣٠٧٠٨	١٨٤٣٥	—	—	٦٠,٠
٢٠٠٩	١٥٠٨٣	١٣٣٧٠	(٥٠,٩)	(٢٧,٥)	٨٨,٦
٢٠١٠	٢٥٦٥٠	١٩٨٩٥	٧٠,١	٤٨,٨	٧٨,٠
٢٠١١	٣٨٢١٣	٢٨٨,٩	٤٩,٠	٤٤,٨	٧٥,٤
٢٠١٢	٤٨٦٧٢	٣٧١٧٨	٢٧,٤	٢٩,٠	٧٦,٤
٢٠١٣	٦٩٣٧٣	٥٢٠٧٢	٤٢,٥	٤٠,١	٧٥,١

المصدر :- وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

إما فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري الحكومي فقد حصل أنخفاض في النفقات الاستثمارية الى (١٣٣٧٠) مليار دينار عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت تشكل بحدود (١٨٤٣٠) مليار دينار عام ٢٠٠٨ وبنسبة تناقص بلغت (٢٧,٥%) وهذا يرجع الى أثر الازمة العالمية وما يترتب عن ذلك من قيام الوزارات والجهات المنفذة للمشاريع الاستثمارية بمراجعة خططها وقراراتها والعمل على الاستغلال الامثل لتخصيصاتها المتاحة ومحاولة حصرها في عدد من المشاريع الحيوية والاستراتيجية مما أدى الى تناقص هذه المصروفات الفعلية الاستثمارية وفي عام ٢٠١٠ فقد حصل توسع كبير فيها ليصل إلى (١٩٨٩٥) مليار دينار وبنسبة زيادة سنوية بحدود (٤٨,٨%) عن عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى ارتفاع مساهمتها إلى (٢٤,٦%) من مجمل الإنفاق العام وهذا يعود إلى اعتماد العراق في برنامجه الاستثماري على الإيرادات المالية الكبيرة التي تحققت من خلال زيادة أسعار النفط الخام عالميا

في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ وارتفاع إجمالي الإيرادات النفطية والذي انعكس في زيادة الإنفاق على مشاريع البناء وإعادة أعمار الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتأهيل البنى التحتية والتقليل من نسب الحرمان فضلا عن خلق فرص عمل جديدة ضمن النشاط الاقتصادي في العراق .

وفي سنة ٢٠١١ استمر الارتفاع الحاصل في القيمة المطلقة للإنفاق الاستثمـــاري الحكومـــي ليصل إلى (٢٨٨٠٩) مليار دينار وبنسبة زيادة سنوية كانت بحدود (٤٤,٨%) وهذا ما سعى إليه المخطط المالي من تحقيق الهدف الذي يتمثل في إن تشكل النفقات الرأسمالية بحدود (٣٠,٢%) من الميزانية العامة للدولة لتحتل أهمية خاصة نحو تحقيق أهداف التنمية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها وتمكين دوائر وأجهزة الدولة من تنفيذ استثمارات رئيسية في قطاعي النفط والكهرباء والقطاع الزراعي والنشاطات الخاصة بالبنى التحتية .

إما في عام ٢٠١٢ قد ازدادت حجم المصروفات الفعلية للموازنة الاستثمارية لتصل إلى (٣٧١٧٨) مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت (٢٩,٠%) عن سنة ٢٠١١ وهي اقل من نسبة زيادة مصروفات عامي ٢٠١١ و ٢٠١٠ عن سنة ٢٠٠٩ وهذا يدل على تذبذب قدرات الوزارات على تنفيذ المشاريع الاستثمارية والى أنها لا تزال تعاني من عدم تحقيق تقدم ملموس في بلوغ الأهداف المرسومة لها في الخطط التنموية على مستوى الاقتصاد العراقي وأستمر الحال بزيادة هذه النفقات ولكن بوتيرة عالية هذه المرة لتصل الى (٥٢٠٧٢) مليار دينار عام ٢٠١٣ وهذا يدل على وجود تقدم ملحوظ في تنفيذ المشاريع .

وفيما يتعلق بتحليل العلاقة بين الاستثمارات والنمو الاقتصادي فانها تعتبر واحدة من اهم المؤشرات التخطيطية اذ يمكن من خلالها معرفة توجهات الاقتصاد ومسيرته التنموية وبما يحقق الهدف الذي يسعى اليه المخطط في وضع الستراتيجيات والخطط المستقبلية ، حيث اصبح واضحاً ان هذه الخطط تعمل على تحقيق عدد من الاهداف الستراتيجية المرتبطة بالتنمية والتي جاءت ضمن اهداف الالفية وخاصة فيما يتعلق بمعالجة الفقر وتحسين الواقع الخدمي حيث ان تحقيق هذه الاهداف وغيرها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة معدلات دخل الفرد بوتائر عالية ورفع مستوى التشغيل والحد من البطالة وهذا مايتطلب تحقيق معدل نمو مرتفع ومستدام في ظل بيئة اقتصادية مستقرة بما يعزز من النمو الاقصادي المستهدف .

ويوضح الجدول (٦) نسبة كل من الانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يشير الى ان نسبة الانفاق التشغيلي او (الاستهلاكي) الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي كانت حوالي (٣٩,١%) عام ٢٠٠٨ ارتفعت الى (٤١,٤%) عام ٢٠٠٩ بينما لم تكن نسبة الانفاق الاستثماري العام سوى (١١,٨%) وكان هذا تراجعاً في السياسة الاستثمارية والسبب في

ذلك يعود الى الازمة المالية العالمية وانعكاسها سلباً على حجم التخصيصات والانفاق الاستثماري في العراق .

الا انه بعد عام ٢٠١٠ ونتيجة للتحسن النسبي في النشاط الاستثماري عاودت هذه النسبة بالارتفاع لتصل الى (١٢,٣%) ثم لترتفع بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة لتبلغ بحدود (١٤,٨%) و (١٩,٥%) عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي وهذا مايعد مؤشراً ايجابياً يخدم مسارات النمو الاقتصادي في العراق حيث ان معدلات الاستثمار المتحققة في الاقتصاد تعد الشرط الاساسي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة وهي التي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو والانفاق الاستثماري الفعلي من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الاجمالي .

من ناحية اخرى نلاحظ من خلال الجدول ذاته ان نسبة الانفاق التشغيلي او الاستهلاكي الحكومي قد انخفضت الى (٣٧,٦%) و (٢٨,٠%) عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي الا انها عاودت للارتفاع لتصل الى (٣١,٧%) و (٣١,٢%) عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان تكوين الاستثمارات الجديدة يعتبر مؤشراً مهم في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان بهدف رفع المستوى المعاشي للافراد حيث يعد الاستثمار شرطاً ضرورياً لرفع معدل دخل الفرد وان لم يكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة حيث ان الامر لا يتعلق فقط برفع معدلات الاستثمار بل يجب اعطاء اهمية كبيرة في رفع نسب كفاءة تنفيذ المشاريع وتوسيع حجم الطاقة الاستعابية مع العمل على توسيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي والاهتمام بادارة الموارد المالية بكفاءة عالية حيث ان المشكلة ليست بندرة الموارد بل ان الامر يتعلق ايضا بجانب مهم في الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وان اي تقييم لاداء الموازنات الاستثمارية السنوية يجب ان يتضمن زيادة كفاءة الصرف ونسب التنفيذ قياساً لحجم التخصيصات الموضوعة فاذا ماكانت النسبة متدنية فان هذا يدل على وجود ضعف واضح من قبل الوزارات والجهات المنفذة في تقييم قدراتها التنفيذية وامكانياتها في تنفيذ المهام الموكلة اليـــها .

جدول (٦)

الناتج المحلي الاجمالي والانفاق التشغيلي الحكومي والانفاق الاستثماري الحكومي

بالاسعار الجارية في العراق (مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	الانفاق التشغيلي الحكومي (٢)	الانفاق الاستثماري الحكومي (٣)	نسبة ١:٢ (٤)	نسبة ١:٣ (٥)
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦	٦١٣٤٩	١٨٤٣٥	٣٩,١	١١,٨
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٢	٥٤١٤٨	١٣٣٧٠	٤١,٤	١٠,٢
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤	٦٠٩٨١	١٩٨٩٥	٣٧,٦	١٢,٣
٢٠١١	٢١٧٣٢٧	٦٠٩٢٥	٢٨٨٠٩	٢٨,٠	١٣,٣
٢٠١٢	٢٥١٩٠٨	٧٩٩٤٥	٣٧١٧٨	٣١,٧	١٤,٨
٢٠١٣	٢٦٧٣٩٦	٨٣٣١٦	٥٢٠٧٢	٣١,٢	١٩,٥

المصدر / وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي .
وزارة المالية ، دائرة الموازنة .
وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية

إما فيما يتعلق بنسب أو كفاءة التنفيذ المالي إلى التخصيصات الاستثمارية فقد ارتفعت من (٦٠%) عام ٢٠٠٨ لتصل إلى (٨٨,٦ %) عام ٢٠٠٩ وهذا يدل على وجود تطور أو تحسن نسبي في قدرة و كفاءة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة من القيام بمهامها الخاصة بتنفيذ المشاريع وتحقيق مستوى جيد في بلوغ الأهداف المرسومة لها في الخطط التنموية .

إلا انه من الملاحظ حصول انخفاض واضح في نسب الصرف أو كفاءة التنفيذ على مستوى إجمالي الموازنة الاستثمارية لتصل إلى (٧٨%) و (٧٥.٤%) عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي مقارنة بما كان عليه الحال خلال سنة ٢٠٠٩ ثم لترتفع قليلاً لتبلغ (٧٦,٤%) عام ٢٠١٢ ولتنخفض من جديد لتبلغ بحدود (٧٥,١%) عام ٢٠١٣ وهي اقل من كفاءة الصرف لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي وهذا يعود إلى جملة أسباب نذكر منها طول الفترة في المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية والتأخر في إجراءات الإعلان والإحالة للمشاريع وفي فتح الحسابات المستقلة للمشاريع الجديدة والكفوءة وأيضا إلى التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة بسبب تراجع مستوى كفاءة المقاولين في تنفيذ المشاريع وهجرة الكفاءات الهندسية والفنية في الوزارات والجهات المنفذة الى الخارج فضلاً عن تأخر تنفيذ جانباً من المشاريع الحكومية في بعض المحافظات والمدن خصوصاً المناطق الساخنة وغير الآمنة منها في العراق وبما يؤدي إلى عدم استثمار التخصيصات بالصورة المطلوبة .

وماتجدر الإشارة اليه في هذا المجال إلى أن عوامل اختيار المشاريع الاستثمارية في العراق تخضع إلى مجموعة معايير لتحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات وبما يضمن الكفاءة المثلى في الاختيار والتي تتمثل في إن تكون للمشاريع المقترحة في الموازنة الاستثمارية دراسات جدوى فنية واقتصادية بموجب التعليمات النافذة المعدلة والتي يجب إن تشير نتائج هذه الدراسات إلى إمكانية تنفيذ المشاريع ونجاحها والتي ستساهم بعد انجازها إلى دعم وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي وزيادة مستويات الإنتاجية إضافة إلى زيادة الموارد الجديدة لميزانية الدولة وارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والتقليل من الاستيرادات من الخارج وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة الموحدة للدولة.

إن ذلك يتطلب الاستمرار والتركيز في تفعيل استراتيجيات وسياسات اقتصادية تقوم على أساس التحول من الاعتماد على القطاع النفطي إلى تطوير الأنشطة والقطاعات الأخرى غير النفطية في تنويع مصادر الدخل مع اعتماد إستراتيجية التصدير وتوسيع الإنتاج كماً ونوعاً وزيادة الإنتاجية والتنافسية مع العالم الخارجي مع تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبما ينعكس لاحقاً على تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وزيادة مستوى الرفاهية في العراق .

شكل (١١)

الاهمية النسبية لنسب الصرف على المشاريع الاستثمارية للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٣)

(%)

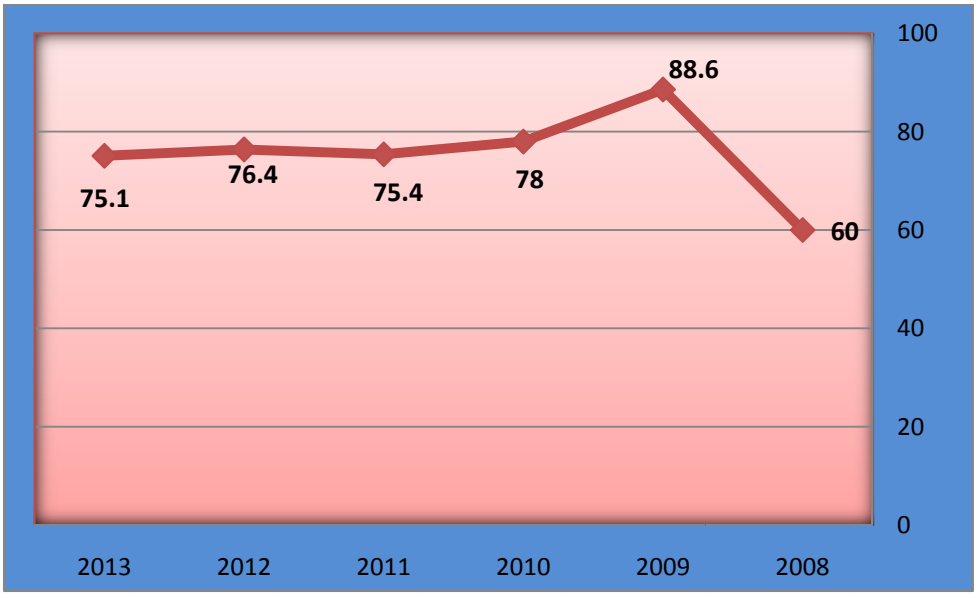

شكل (١٢)

إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لمشاريع الموازنة الاستثمارية

للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٣) **(مليار دينار)**

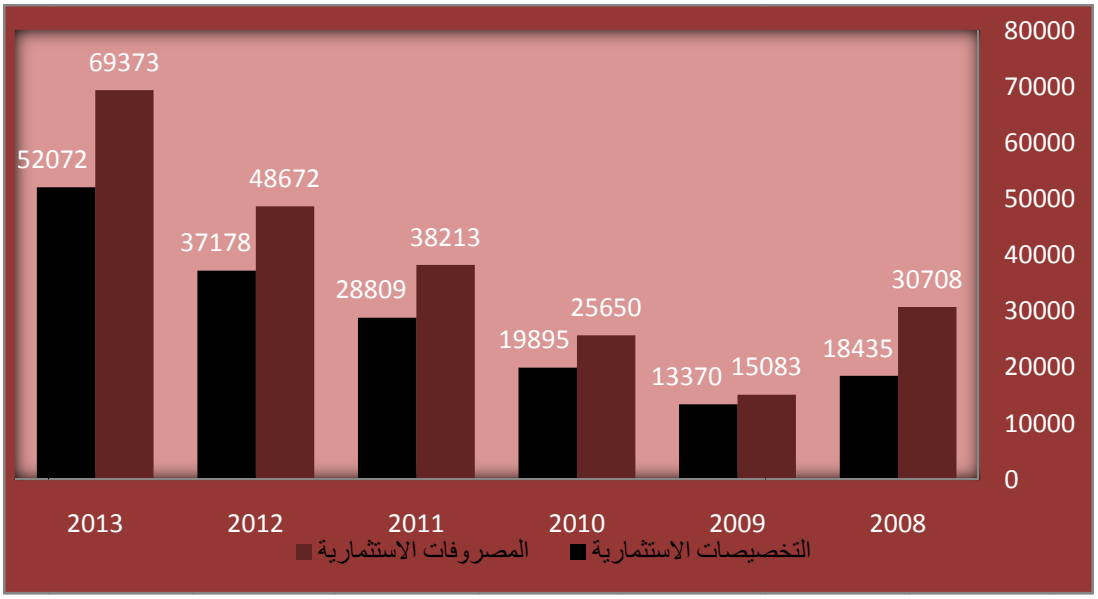

شكل (١٣)

إجمالي التخصيصات الاستثمارية والمصروفات الاستثمارية لعام ٢٠١٣

(مليار دينار)

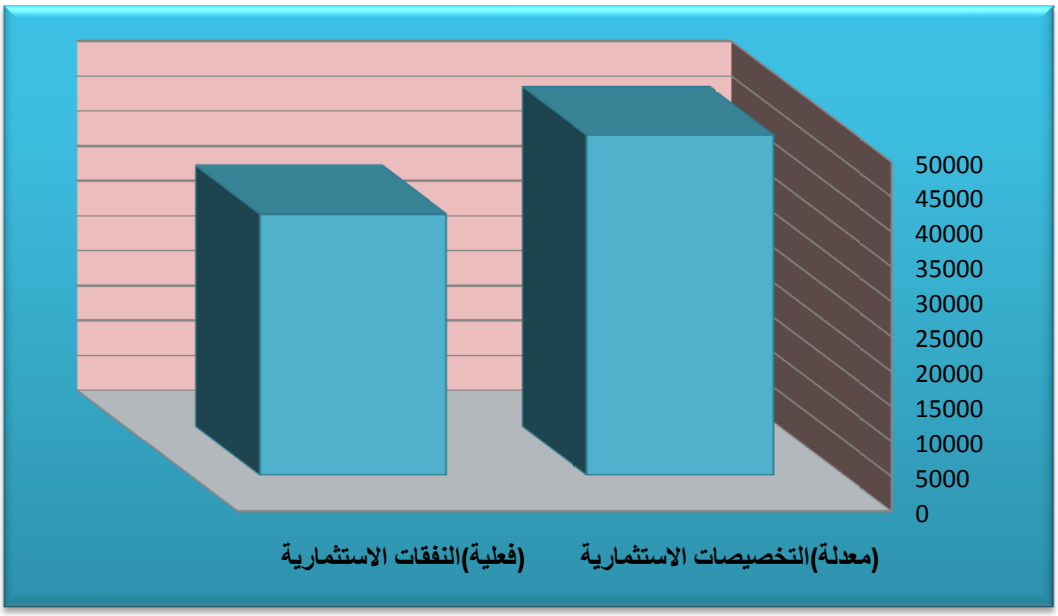

اما فيما يتعلق ببرنامج تنمية الاقاليم وأنسجاماً مع التوجهات اللامركزية في أدارة الدولة فأن جزء من مهام وصلاحيات الوزارات القطاعية على مستوى أعتماد و تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الاستثمارية قد تم نقلها الى المحافظات غير المرتبطة بالاقليم منذ عام ٢٠٠٦ حيث أنها تتولى تحديد أحتياجاتها من مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية كمشاريع الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي وأكساء الشوارع ومشاريع الكهرباء وتحسين البيئة وغيرها من المشاريع ذات المساس المباشر بتطوير وتحسين حياة المواطنين فيها ، والجدول رقم (٧) في ادناه يوضح التطور الحاصل في تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم عدا (اقليم كردستان) والنفقات الفعلية ونسب الصرف المالي لهذا البرنامج للمدة من ٢٠٠٨-٢٠١٣ .

جدول (٧)

أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم عدا (أقليم كردستان) للمدة ٢٠٠٨- ٢٠١٣

(مليار دينار)

السنوات	تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم (١)	المصروفات الفعلية (٢)	نسب الصرف المالي أو التنفيذ %(٣)	نسبة تغير التخصيصات %(٤)	نسبة تغير المصروفات %(٥)
٢٠٠٨	٧٥٥٨.٢	٣٧٤٤.٦	٤٩.٥	—	—
٢٠٠٩	٢٥٦٨.٣	٢٣٦٣.٩	٩٢.٠	(٦٦.٠-)	(٣٦.٩-)
٢٠١٠	٣٢٦٥.٦	٢١٩٠.٨	٦٧.١	٢٧.٢	(٧.٣-)
٢٠١١	٦٥٣٤.٨	٣٦٩٨.٥	٥٦.٦	١٠٠.٠	٦٨.٨
٢٠١٢	١٠٩٢٠.٣	٧٤٣٩.٠	٦٨.١	٦٧.١	١٠١.١
٢٠١٣	١٢٩٩٣,٠	٧٥٥٩,٣	٥٨,٢	١٩	١,٦

المصدر : وزارة التخطيط / دائرة الاستثمار الحكومي / قسم الموازنة الاستثمارية

ثانياً : استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي

ان للقطاع الخاص دورا مهما وأساسي في بناء اقتصاديات البلدان من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية التي تنعكس بالمقابل على توفير فرص العمل من جهة ومساعدة القطاع العام من جهة اخرى ناهيك عن زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي ذلك الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار .

الا ان ما شهده العراق في العقود السابقة الى يومنا هذا من عدم استقرار امني وسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير أدى الى انهيار هذا القطاع مما اثر بشكل واضح وكبير على قطاعات اقتصادية واسعة نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وكذلك عن عدم التوازن في القطاعات الانتاجية والتنموية مما انعكس على أداء القطاع الخاص المحلي والأجنبي وأصبح من غير الممكن ان يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار فضلا عن عدم فاعلية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، إلا انه بعد عام ٢٠٠٣ اتخذ العراق العديد من الخطوات المتجهة نحو تعزيز القطاع الخاص من خلال اعتماد اصلاحات اقتصادية شاملة نذكر منها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للأسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الأنتاجية والخدمية وتنويعها كما يقوم هذا القانون بتشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتاسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

لقد تم انجاز (٧٦) ملف استثماري حتى عام ٢٠١٠ والاعلان عن تأهيل (١٨) شركة صناعية حتى عام ٢٠١١ الا ان درجة الأقبال لا زالت ضعيفة من قبل مستثمري القطاع الخاص بسبب قدم تلك الشركات أما فيما يخص خطة ٢٠١٣ ـ ٢٠١٧ فقد افترضت الخطة ان القطاع الخاص يساهم بما قيمته (٨٨) ترليون دينار أي ما يعادل (٧٥) مليار دولار والتي تشكل نسبة (٢١%) يتوقع انفاقها على مختلف المجالات والاستثمارات المحددة من قبل الخطة .

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول أدناه والمستلمة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات يتبين لنا ان حجم المشاريع التي تم منح اجازات استثمارية لها قد بلغ (١٠٦٧) مشروع وبكلفة استثمارية مقدارها (٥٣,٩) مليار دولار للفترة من عام ٢٠٠٨ - ٢٠١٤ موزعة حسب القطاعات منها ما نفذ بنسبة ١٠٠% ومنها قيد التنفيذ والقسم الأخر متوقف لاكمال الأجراءات الأدارية للتعاقد على التنفيذ ، ويرافق محاولة جذب الاستثمار الى العراق عدة مشاكل تجعل من واقع الاستثمار في العراق وبيئته بيئة طاردة للاستثمار نتيجة للظروف المحيطة بعمله منها الوضع الامني والسياسي

والفساد الاداري وغياب البنى التحتية اللازمة لعمل هذه المشاريع اضافة الى مشاكل عديدة أبرزها المشاكل الادارية المتعلقة بتهيئة الاجراءات التعاقدية وشروطها من خلال نافذة واحدة وعدم جعل المستثمر هو المسؤول عن استحصال الموافقات الأصولية للتعاقد ، لذلك لابد ان تتحمل الحكومة عملية الأصلاح الاقتصادي والسياسي لخلق بيئة استثمار واعدة تستقطب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي .

جدول (٨)

اجمالي الاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمحافظات كافة عدا اقليم كردستان وكلفها الاجمالية للمشاريع للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	الكلفة (مليار دولار)
١	الهيئة الوطنية للاستثمار	١٩	١٣,٢
٢	هيئة استثمار نينوى	٦٩	٢,١
٣	هيئة استثمار ديالى	٢٥	٠,٦٩٨
٤	هيئة استثمار كركوك	٥٠	١,٦
٥	هيئة استثمار صلاح الدين	١٠٨	٣,١
٦	هيئة استثمار الانبار	٧٧	٢,٥
٧	هيئة استثمار بغداد	١٩	٩,٨
٨	هيئة استثمار كربلاء	٤٧	٢,٨
٩	هيئة استثمار بابل	٥٧	٠,٩٧٠
١٠	هيئة استثمار النجف	١٨٧	٦,٠
١١	هيئة استثمار الديوانية	٢٦	١,٠
١٢	هيئة استثمار ذي قار	٣٥	٢,٤
١٣	هيئة استثمار ميسان	١٥	،٠
١٤	هيئة استثمار واسط	١٦	٠,١١٨
١٥	هيئة استثمار المثنى	٧٩	٤,٢
١٦	هيئة استثمار البصرة	٦٣	٢,٨
	المجموع	١٠٦٧	٥٣,٩

المصدر : بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في محافظات العراق

ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد التكوين الرأسمالي الثابت من ابرز المتغيرات الاقتصادية التي احتلت دوراً حيوياً ومؤثراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لكونه يمثل أحد ركائز النمو الاقتصادي ومسؤولاً عن السمات الإيجابية والسلبية لاتجاهاته لكونه يمثل محوراً لعملية التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق الاستثمار المنتج والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة والعمل على توسيعها فضلاً عن كونه من الوسائل الفعالة التي تلعب دوراً أساسيا في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني ومن خلال ذلك يمكن تعريف **إجمالي تكوين رأس المال الثابت** بأنه يمثل الإضافة إلى رأس المال القائم في المجتمع وبتعبير آخر يمثل الزيادة في الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل نطاق الاقتصاد القومي والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج وتأخذ عادة سنة تقويمية . وتشترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات.وبناءاً على ذلك سوف يتضمن هذا المحور التغيرات التي شهدها هذا المؤشر خلال المدة ٢٠١١- ٢٠١٣ .

١-توزيع إجمالي تكوين راس المال حسب الملكية بالأسعار الجارية

لقد شهد مستوى النشاط الاقتصادي المحلي ارتفاعا فمن بيانات الجدول (٩) الذي يوضح إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية (حسب نوع الملكية) حيث بلغ في عام ٢٠١١ (٢٨٢٣٤,٩)مليار دينار وموزعه للقطاع العام (٢٥٧٢٣,٠)مليار دينار والقطاع الخاص (٢٥١١,٩) مليار دينار ثم ارتفع في عام ٢٠١٢ ليصل إلى (٤١٩٥٦,٤١) مليار دينار موزعه للقطاع العام (٣٩٨٢٥,٩) وانخفض القطاع الخاص إلى (٢١٣٠,٠)مليار دينار في العام ٢٠١٢ إما في عام ٢٠١٣ فقد ارتفع تكوين رأس المال الثابت إلى (٦٣٦١٨,١٤)مليار دينار موزعة للقطاع العام (٥٣٦٤٠,٦) مليار دينار وانخفض القطاع الخاص إلى (٩٩٧٧,٥) مليار دينار وتعود هذه الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام إلى تنامي الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها فضلاً عن هذا دور المنح في تعزيز هذه الزيادة وأن مسألة الزيادات في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام والخاص خلال المدة(٢٠١١-٢٠١٣) لا تمثل زيادات حقيقية (أي خلق طاقات إنتاجية) بقدر ما هي تعويض و تغطية لأثار الدمار المادي و الاندثار الفني الذي لحقت بالطاقات الإنتاجية التي كانت موجودة فعلاً .

وأشرت التقديرات الإحصائية الأولية وجود تباين في نسب الزيادة والمساهمة للأنشطة المكونة لهذا المؤشر ، فقد شهد إجمالي التكوين عام ٢٠١١ تغيرات هامة إذ ازدادت نسب بعض الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية مع بقاء الأنشطة الخدمية في مواقعها المتقدمة وبشكل خاص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة ، وبعدها استمر بالزيادة خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ معظم الأنشطة المكونة للتكوين ، ألان سياسة الاستثمار للقطاع الخاص اتسمت بعدم التنوع والثبات على أنماطها التقليدية على الرغم من سعي خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) إلى فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .

بالرجوع إلى بيانات الجدول (٩) يلاحظ إن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا يزال يهيمن عليها القطاع العام فكان له الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك لاستمرار تبوؤ القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الصعبة ، وتمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام ، فعلى الرغم من التأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي إلا إن انخفاض مساهمته في التكوين الرأسمالي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد.

جدول (٩)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية مع الدول المانحة بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١١-٢٠١٣) (مليار دينار)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠١١			٢٠١٢			٢٠١٣		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٥٩٦.٤٣٣	٠.٠٥٥	٥٩٦.٤٨٨	٣٧١.١٨٠٣٩٣	٠.٠٥٧٨٢١	٣٧١.٢٣٨٢	٢٦٦.٩٤٦٢	٦٢٧.١٦٢٢	٨٩٤.١٠٨٤
التعدين والمقالع	٤١١٧.٧٢٠	٠.١٥١	٤١١٧.٨٧٠	٩٧٣٤.٦٩١٤٧٩	٠.١٣٨٨١٥	٩٧٣٤.٨٣	١٠٩٩٢.٦٦٦٩	٠.٤٠٤٥	١٠٩٩٣.٠٧
أ ـ النفط الخام	٤١٠٩.٦٤٠	٠	٤١٠٩.٦٤٠	٩٦٣٧.٧٧٦٤٧٩	٠	٩٦٣٧.٧٧٦	١٠٦٠٦.٠٣١٩	٠	١٠٦٠٦.٠٣
ب ـ انواع اخرى من التعدين	٨.٠٨٠	٠.١٥١	٨.٢٣٠	٩٦.٩١٥	٠.١٣٨٨١٥	٩٧.٠٥٣٨٢	٣٨٦.٦٣٥٠	٠.٤٠٤٥	٣٨٧.٠٣٩٥
الصناعة التحويلية	١١٨١.٤٦٧	٤٢٩.١٤٠	١٦١٠.٦٠٦	١١٤٩.٥٢٠١٥٧	١٦.٠٧٦٢٧٧	١١٦٥.٥٩٦	٢٤٠٩.٣٦٣	٢٤٢.٧١٢٤	٢٦٥٢.٠٧٥
الكهرباء والماء	٧٢٩٦.٠٠٥	٠.٨٧٦	٧٢٩٦.٨٨١	٧٨٢٥.٦٨٦١٤١	٢٠.١٣١٥٠١	٧٨٤٥.٨١٨	٨٩٨٩.١٢٩٤	٨٣.٣٢١٣	٩٠٧٢.٤٥١
البناء والتشييد	٤٢٣.٣٢٥	٠.٢٦٦	٤٢٣.٥٩١	٧٧١.٩٣٢	٣.٤٨٦٥٤٥	٧٧٥.٤١٨٥	١٩١٣.٠٠٧٣	٥٢١.٠٤٣٩	٢٤٣٤.٠٥١
النقل والمواصلات والخزن	٢٦٤٢.١٤٦	٠.٢٤٠	٢٦٤٢.٣٨٦	٣٨١٩.٥٥٤٣٤٥	٠.٠٦٧٦٣٨	٣٨١٩.٦٢٢	٥١٢١.٣٤٣٨	١٣٥٤.٩٥٥٥	٦٤٧٦.٢٩٩
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	٥٥٨.١٣١	٣٤٦.٠٥١	٩٠٤.١٨٢	٥٤١.١٢٢٠٣٣	٤٣٢.٧١٧١٨٨	٩٧٣.٨٣٩٢	١٦٤.٤٢١٣	٢٠٤٤.٤٠٨٣	٢٢٠٨.٨٣
البنوك والتأمين	٨١.٦٥٩	٨٩.٢٩٩	١٧٠.٩٥٩	٢٦٤.٧٦٦٥	١٢١.٥٨٨٢٣١	٣٨٦.٣٥٤٧	٦١٠.٧٢٩٧	١١٣.٤٠٠٢	٧٢٤.١٢٩٩
ملكية دور السكن	٠.٠٠٠	١٦٣١.٩٧٩	١٦٣١.٩٧٩	٠	١٥١٥.٩٣٤٩٧	١٥١٥.٩٣٥	٠	٣٨١٩.٦١٢٦	٣٨١٩.٦١٣
خدمات التنمية الاجتماعية	٨٨٢٦.١٩٨	١٣.٨٥١	٨٨٤٠.٠٤٩	١٥٣٤٧.٣٨	٢٠.٣٧٥٧٨٦	١٥٣٦٧.٧٦	٢٣١٧٢.٩٨٩	١١٧٠.٥١٨٧	٢٤٣٤٣.٥٠٨
أ ـ خدمات التنمية الأجتماعية	٨٨٢٦.١٩٨	٠	٨٨٢٦.١٩٨	١٥٣٤٧.٣٨	٠	١٥٣٤٧.٣٨	٢٣١٧٢.٩٨٩	٠	٢٣١٧٢.٩٨٩
ب ـ الخدمات الشخصية	٠	١٣.٨٥١	١٣.٨٥١	٠	٢٠.٣٧٥٧٨٦	٢٠.٣٧٥٧٩	٠	١١٧٠.٥١٨٧	١١٧٠.٥١٩
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	٢٥٧٢٣.٠٨٠	٢٥١١.٩٠٨	٢٨٢٣٤.٩٩٣	٣٩٨٢٥.٨٣٣٠٥	٢١٣٠.٥٧٥	٤١٩٥٦.٤١	٥٣٦٤٠.٥٩٧	٩٩٧٧.٥٣٩٦	٦٣٦١٨.٠٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية ، قسم إجمالي تكوين رأس المال ، صفحات متفرقة .

١. توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات

بلغ إجمالي حجم الاستثمارات حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٣) وكما موضح في الجدول أدناه، حيث سجل في عام ٢٠١١ (٢٨٢٣٤,٩٩) مليار دينار وقد تركزت الزيادة في المكائن والمعدات ضمن مكونات تكوين رأس المال الثابت موزع حسب نوع الموجودات لهذا احتل المرتبة الأولى فقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذا النشاط ٢٠١١ (١٠٤٩٣,٢) مليار دينار وهذا يعود إلى توجه ألدوله لتكوين قاعدة التكوين الرأسمالي في أصول المكائن والمعدات كما ويأتي قطاع الإنشاءات الأخرى في المرتبة الثانية فقد ارتفع إلى(٧٢٧٦,٣٤) مليار دينار في حين احتل المرتبة الأولى في عام ٢٠١٢ ليصل إلى (١٦٨١٧,٥٨) مليار دينار وارتفعت إلى (١٩٢٢٦,٦٥) مليار دينار عام٢٠١٣ ، ويعود السبب في ذلك الى اهتمام الدولة بتطوير البنى التحتية من خلال ضخ استثمارات هائلة لهذه القطاع ، وكما موضح في الجدول (١٠) .

جدول (١٠)
تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالاسعار الجارية
للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)

(مليار دينار)

السنة	ألأبنية السكنية	الأبنية غير السكنية	الإنشاءات الأخرى	المكائن والمعدات	الأثـاث	وسـائط النقل	نباتات وحيوانات	موجودات أخرى	المجموع
٢٠١١	٢٢٦٦,٤٩	٥٨١٧،٢٥	٧٢٧٦,٣٤	١٠٤٩٣,١٩	٧٢٦,٩٥	١٣٥١,٨٧	١٣٠,٩٧	١٧١,٩٨	٢٨٢٣٤,٩٩
٢٠١٢	٢٧٦٧,٦٤	٨٣٣٧,٢٤	١٦٨١٧,٥٨	١٠٠٧٩,٩٩	٥٦٩,٠٢	٣٠٢٠,١٥	١١١,٣٦	٢٥٣،٤٥	٤١٩٥٦،٤١
٢٠١٣	٥٧٠٧,٩٢	١٠٩٨٦,١٩	١٩٢٢٦,٦٥	١٨١٧٤,٩٦	٦١٣,٧٤	٨٣٥٩,٠٢	١٣٣,٥٤	٤١٦,١٢	٦٣٦١٨,١٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، قسم إجمالي التكوين لرأس المال.

جدول (١١)

الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

الأنشطة الاقتصادية	الأهمية النسبية (٢٠١٢)	الأهمية النسبية (٢٠١٣)
ألأبنية السكنية	٦,٥٩٦	٨,٩٧٢
الأبنية غير السكنية	١٩,٨٧١	١٧,٢٦٩
الإنشاءات الأخرى	٤٠,٠٨٣	٣٠,٢٢٢
المكائن والمعدات	٢٤,٠٢٥	٢٨,٥٦٩
الأثـــاث	١,٣٥٦	٠,٩٦٥
وســـائط النقل	٧,١٩٨	١٣,١٣٩
نباتات وحيوانات	٠,٢٦٥	٠,٢١٠
موجودات أخرى	٠,٦٠٤	٠,٦٥٤
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

شكل (١٤)

الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود ٢٠١٢ (%)

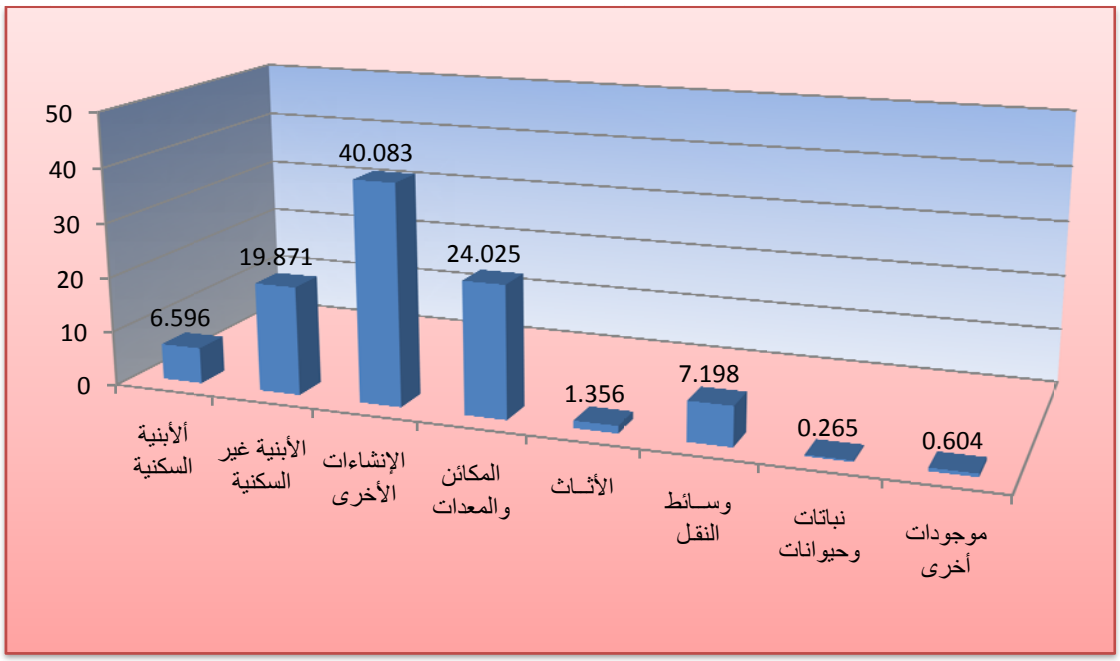

شكل (١٥)

الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود ٢٠١٣ (%)

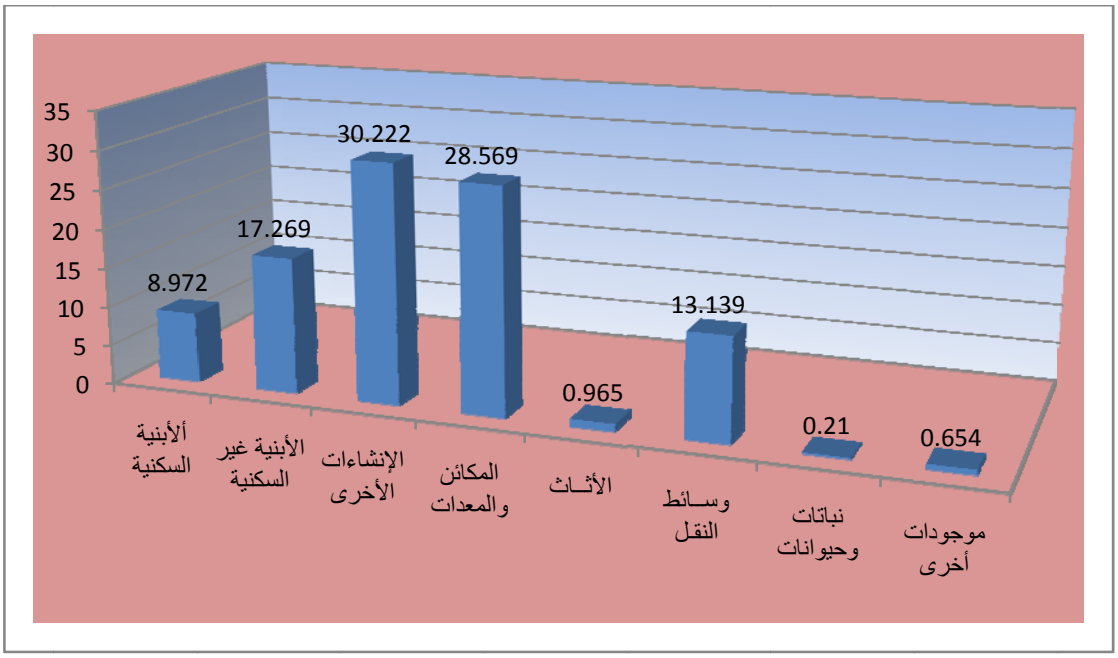

الفصل الرابع

التطورات النقدية

السياسة النقدية :

تعد السياسة النقدية من اهم اذرع السياسة الاقتصادية العامة في البلاد اذ تؤدي دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقد والتحكم في السيولة النقدية والائتمان ومن خلال هذا الدور تستطيع السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي ان تحقق اهداف حيوية محددة وفقا لاولويات تقدرها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد.

لقد أهتمت السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في توجيهاتها كافة ومنذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وتوفير فرص الاستقرار من خلال التأثير في مناسيب السيولة والسيطرة على اتجاهاتها والحفاظ على نظام مالي مستقر يعزز التنمية المستدامة ويتيح فرص العمل ويحقق الرخاء في العراق، اذ تمارس السياسة النقدية دورا محوريا في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من خلال الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية(سعر اعادة الخصم، متطلبات الاحتياطي الالزامي، عمليات السوق المفتوحة وخيارات ادارة السيولة كمزاد حوالات الخزينة والاقراض مابين المصارف) .

أولاً : عرض النقد

عرض النقد بالمفهوم الضيق M١

سجل عرض النقد اعلاه خلال عام ٢٠١٣ زيادة قدرها (١٠١٢٢) مليار دينار وبمعدل نمو (١٥,٩%) ، ليبلغ نهاية عام ٢٠١٣ (٧٣٨٥٨) مليار دينار ، بعد ان سجل (٦٣٧٣٦) مليار دينار عام ٢٠١٢ كما في الجدول الاتي :

جدول (١٢)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M١ (مليار دينار)

المكونات	٢٠١٢	٢٠١٣
صافي العملة في التداول	٣٠٥٩٤	٣٥٠٢٢
نسبة النمو %	٨,٢	١٤,٥
الودائع الجارية	٣٣١٤٢	٣٨٨٣٦
نسبة النمو %	٣,١ -	١٧,١
عرض النقد بالمفهوم الضيق M١	٦٣٧٣٦	٧٣٨٥٨

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية

شكل (١٦)

عرض النقدوالعوامل المؤثرة فيه (٢٠١٢ و٢٠١٣)

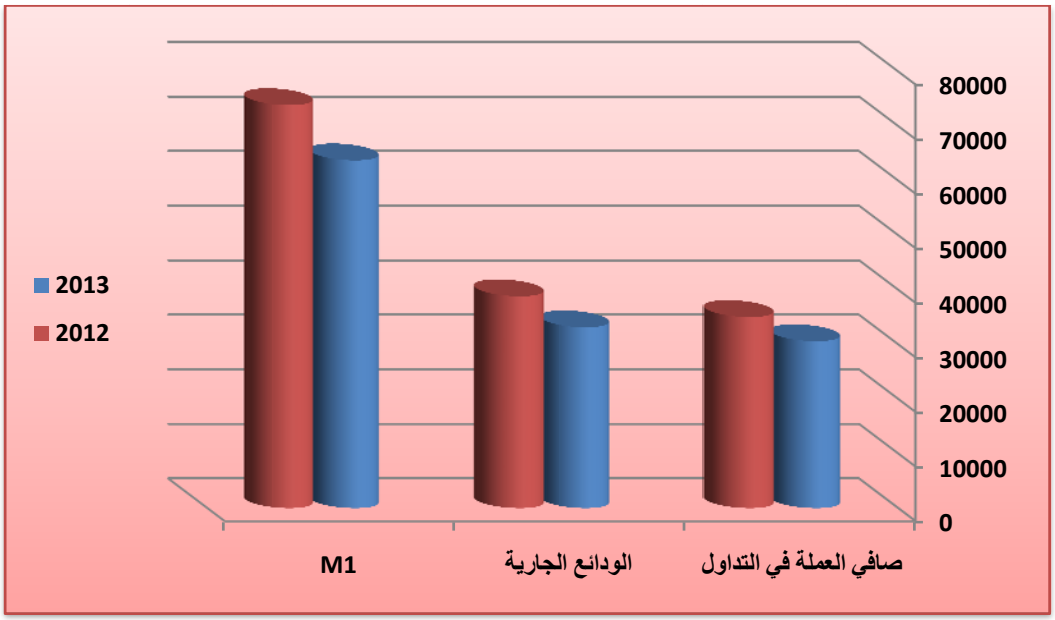

ويمكن ان يفسر النمو في عرض النقد بمفهومه الضيق من خلال المكونات الرئيسية له وهي فقرة صافي العملة في التداول والودائع الجارية ، حيث ساهم نمو الودائع الجارية بنسبة (٥٢,٦%) من اجمالي الزيادة الحاصلة في M١ مقابل مساهمتها بنسبة (٥٢%) نهاية عام ٢٠١٢ ، في حين ساهم صافي العملة في التداول في نمو عرض النقد M١ بنسبة (٤٧,٤%) مقارنة مع (٤٨%) في عام ٢٠١٢.

السيولة النقدية M٢

استمرت السيولة النقدية خلال عام ٢٠١٣ بالنمو والمتكونه من عرض النقد بمفهومه الضيق M١ مضافا اليها الودائع الاخرى لدى المصارف التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية ، باستثناء الحكومة المركزية وذلك لزيادة الطلب على النقود .حيث ارتفعت السيولة النقدية بمقدار (١٢٢٤١) مليار دينار وبنسبة (١٦,٢%) عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٢ لتبلغ (٧٨٧٠٧) مليار دينار بعد ان سجلت (٧٥٤٦٦) مليار دينار في عام ٢٠١٢ ، وكما هو موضح في الجدول (١٣) :

جدول (١٣)

مكونات عرض النقد (M١,M٢) للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٣

(مليار دينار)

المكونات	٢٠١٢	٢٠١٣
عرض النقد بالمفهوم الضيق M١	٦٣٧٣٦	٧٣٨٥٨
معدل النمو %	٢,٠٢	١٥,٩
الودائع الاخرى	١١٧٣٠	١٣٨٤٩
معدل النمو %	٢٢,٣	١٨,١
عرض النقد بالمفهوم الواسع M٢	٧٥٤٦٦	٨٧٧٠٧
معدل النمو %	٤,٦	١٢,٢

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية ٢٠١٣

شكل (١٧)

عرض النقد بالمفهوم الضيق M١ للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣

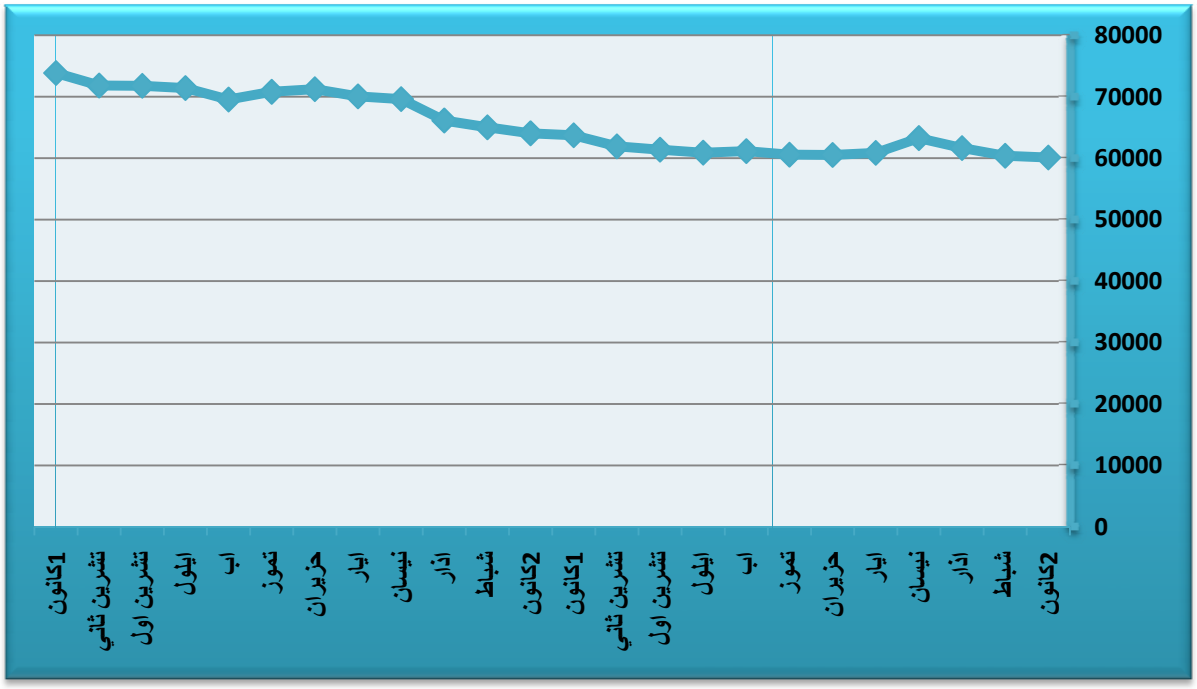

ويمكن ان يفسر نمو السيولة النقدية M٢ من خلال المكونات الرئيسية لها وهي عرض النقد بالمفهوم الضيق M١ والودائع الاخرى ، فقد ساهم عرض النقد M١ بما يعادل (٨٤,٢%) من الزيادة الحاصلة في السيولة النقدية في نهاية عام ٢٠١٣مقارنة بـــ (٨٤,٥%) في نهاية عام ٢٠١٢ ، في حين ساهمت الودائع الاخرى بنسبة (١٥,٨%) من السيولة النقدية نهاية عام ٢٠١٣مقارنة بـــ (١٥,٥%) من عام ٢٠١٢ .

ثانياً :- معدل التضخم وحركة الأسعار

التضخم في الاقتصاد العراقي

يعتبر الرقم القياسي العام من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في العراق، حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين ، ولتحليل مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي، يلاحظ من الجدول (١٤) الأتي :-

أ- **ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عموم العراق** من (١٤٠,١) نقطة خلال عام ٢٠١٢ إلى (١٤٢,٧) نقطة في عام ٢٠١٣ وبمعدل تغير (١,٩%) ، في حين ارتفع الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد(أي الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعداً منه المشتقات النفطية (النفط والغاز) وفقرتي (الفواكه والخضر)) من (١٤٠,٣) نقطه عام ٢٠١٢ إلى (١٤٣,٧) نقطه عام ٢٠١٣مسجلاً تغيراً بمقدار (٢,٤%) ، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع معظم الأقسام المكونه للسلة السلعية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، باستثناء كل من الأقسام (الاتصال ، النقل ، الترفيه والثقافة والسلع والخدمات المتنوعة) ، حيث سجلت معدلات انخفاض (-٦,٩%) (- ٠,٨%) (- ١,٠%) ،(- ٣,٧%) على التوالي وقد سجل قسم (التعليم) أعلى معدل ارتفاع (٨,٩%) مقارنة بعام ٢٠١٢، وقسم (الملابس والأحذية) بمعدل تغير (٦.٢%) ، وقســم (المطاعم) (٤,٩%) ، وقسم (الصحة) (٤,٦%) ، وقد سجل قسم (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) ، وقسم (المشروبات الكحولية والتبغ) اقل معدلات ارتفاع خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ لتبلغ (٠,٤% و ٢,٠%) على التوالي ، في حين بلغت معدلات التضخم ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ (٦,٥%) وما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ (٥,٦%) .

ب- مستوى مساهمة التغيرات والارتفاعات في أسعار السلع والخدمات وتأثيرها في المعدل العام للتضخم خلال عام ٢٠١٣ والبالغ (١.٩%) مقارنة بعام ٢٠١٢ فقد احتل قسم (السكن، المياه الكهرباء، الغاز) المرتبة الأولى من حيث مساهمتة في رفع معدل التضخم وبنسبة مساهمة (٦٨,٦%)، ويعزى ذلك لارتفاع أسعار فقرة (الإيجار) وهي إحدى مكونات هذا القسم ، اضافة الى فقرة (صيانة وخدمات السكن)، واحتل قسم (الملابس والأحذية) المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة، حيث ساهم في رفع معدل التضخم بـ (٢٣,٨%)، في حين جاء في المرتبة الثالثة قسم (الاتصال) ليساهم في خفض معدل التضخم بنسبة (- ٦,٥%)، كذلك ساهم قسم (السلع والخدمات المتنوعة) في خفض معدل التضخم بنسبة (- ٨,٦%)وقسم (النقل) بنسبة (- ٣,٨ %) وقسم (الترفيه والثقافة) بنسبة (- ٠,٥%)، وقد ساهمت بقية الأقسام الأخرى في رفع معدل التضخم وبنسب مساهمة تراوحت ما بين (٠,٥%) - (٦,٥%) على التوالـــي .

ج- وللوقوف على معدل التضخم خلال عام ٢٠١٤ ومن خلال بيانات الأرقام القياسية للنصف الأول من عام ٢٠١٤ والواردة في جدول رقم (١٤)، فقد بلغ معدل التضخم (٢,٤%) ، خلال الأشهر الستة من عام ٢٠١٤ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٣، وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع مساهمة قسم (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) ، حيث بلغت (٥٨,٧%) تليها مساهمة قسم (السكن، المياه الكهرباء والغاز) والتي بلغت (١٥,٤%) ، ثم مساهمة قسم (الملابس والأحذية) والبالغة (١٥,٤%)، في حين ساهمت بقية الأقسام في رفع معدل التضخم بنسب تراوحت ما بين (٠,٣%-٦,٧%) على التوالي، وقد ساهم قسم (الاتصـــال) وقســـم (السلع والخدمات المتنوعة) بخفض معدل التضخم وبنســـب (-١,٨%) و (-٦,٧%).

والجداول والأشكال التالية توضح هذه المؤشرات

جدول (١٤)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣

(٢٠٠٧=١٠٠)

الأقسام الرئيسة	الأوزان	معدلات الرقم القياسي				معدل التغير % (١:٢)	معدل التغير % (٢:٣)	معدل التغير % (٣:٤)	نسب المساهمة لعام ٢٠١٣ %
		٢٠١٠ (١)	٢٠١١ (٢)	٢٠١٢ (٣)	٢٠١٣ (٤)				
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	٣٠,٠٥٩	١٣٤,٣	١٣٨,٤	١٤٧,٤	١٤٨,٠	٣,١	٦,٥	٠,٤	٧,١
المشروبات الكحولية والتبغ	٠,٧٢٠	١٢١,٤	١٢٧,٥	١٣٢,١	١٣٤,٧	٥,٠	٣,٦	٢,٠	٠,٨
الملابس والأحذية	٧.٣٣٠	١٢٣,٢	١٢٦,٧	١٣٦,٣	١٤٤,٨	٢,٨	٧,٦	٦.٢	٢٦,٨
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	٣١,٣٠٥	١٢٦,١	١٤٠,٩	١٥٣,٦	١٥٩,٣	١١,٧	٩.٠	٣.٧	٦٨,٤
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٦,٣٧٧	١١٤,٩	١١٦,٣	١١٨,٩	١٢١,٤	١,٢	٢,٢	٢,١	٧,٩
الصحة	٢.٣٠٨	١٣٦.٤	١٤٨.٣	١٥٧.٣	١٦٤.٦	٨,٧	٦,١	٤,٦	٦,٢
النقل	١١.٠٨٦	١١١.٣	١٠٩.٢	١٠٦.٩	١٠٦.٠	١,٩ -	٢,١ -	٠,٨ -	(٥,٣)
الاتصال	٢,٩٢٦	٩٠.٠	٨٦,٥	٨٢.٤	٧٦,٧	٣,٩ -	٤,٧ -	٦,٩ -	(١١,٩)
الترفيه والثقافة	١,٦١٩	١٠٨,٨	١٠٦,٤	١٠٥,٢	١٠٤,١	٢,٢ -	١,١ -	١,٠ -	(٠,٩)
التعليم	٠,٩٨٩	١٢٩,٢	١٣٨.٤	١٥٠.٦	١٦٤,٠	٧,١	٨,٨	٨,٩	٥,٢
المطاعم	١,٤٠٣	١٢٥,٣	١٣٣.٣	١٤١,٢	١٤٨,١	٦,٤	٥,٩	٤,٩	٤,١
السلع والخدمات المتنوعة	٣,٨٧٨	١٣٠,٨	١٤٧,٤	١٥٧,٤	١٥١,٥	١٢.٧	٦.٨	-٣.٧	(٨.٤)
الرقم القياسي العام	١٠٠	١٢٥,١	١٣٢,١	١٤٠,١	١٤٢,٧	٥,٦	٦,١	١,٩	١٠٠
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	١٠٠	١٢٤,٨	١٣٢,٩	١٤٠,٣	١٤٣,٧	٦,٥	٥,٦	٢,٤	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية .

شكل (١٨)

نسب مساهمة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لعموم العراق خلال عام ٢٠١٣ (%)

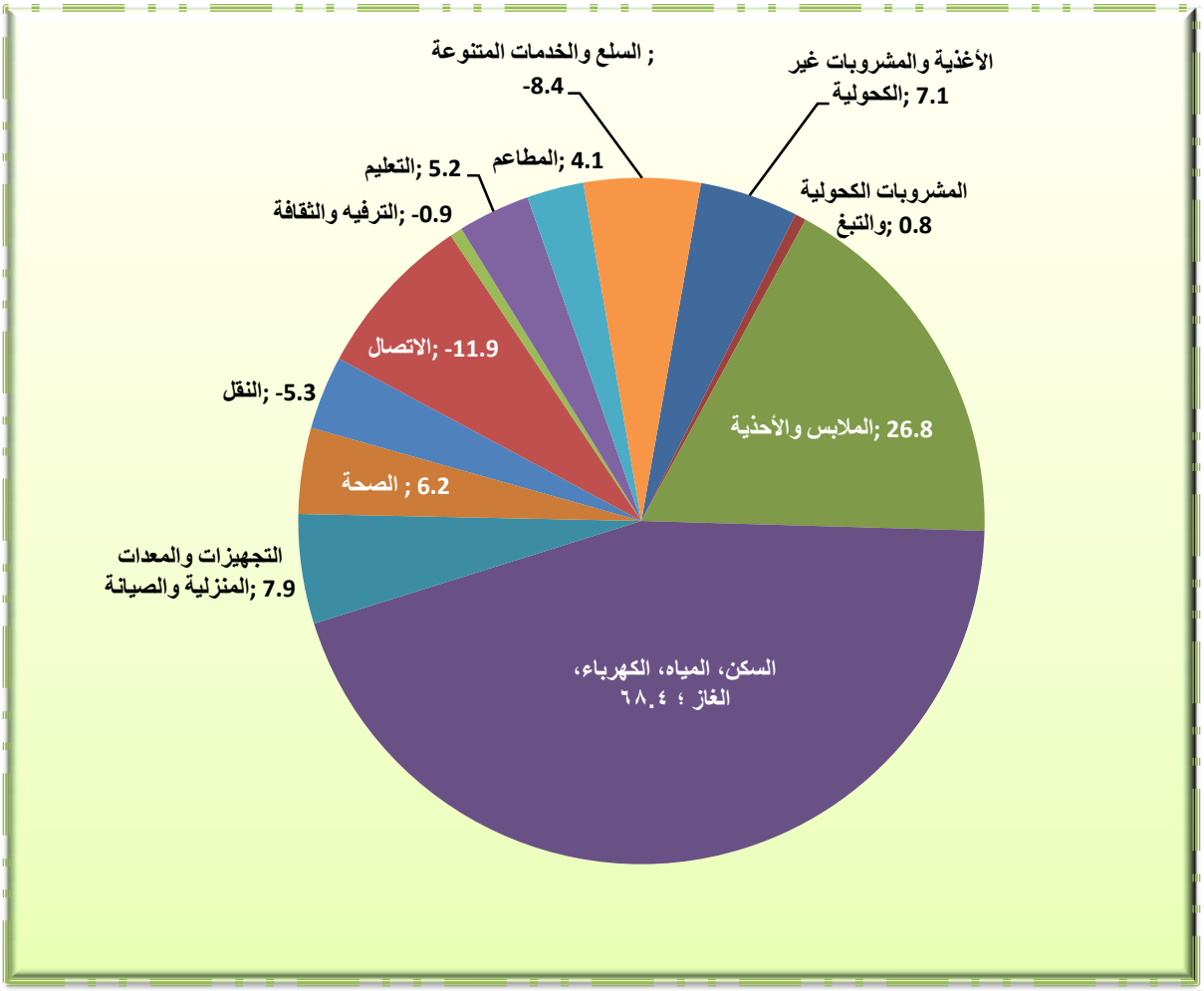

جدول (١٥)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤

(٢٠٠٧=١٠٠)

الرمز	الأقسام الرئيسة	الوزن	معدلات النصف الأول		معدل التغير %	نسبة المساهمة لعام ٢٠١٤ %
			٢٠١٣	٢٠١٤		
٠١	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	٣٠,٠٥٩	١٤٦,٦	١٥٣,٢	٤,٥	٥٨,٣
٠٢	المشروبات الكحولية و التبغ	٠,٧٢٠	١٣٤,١	١٣٦,١	١,٥	٠,٤٢
٠٣	الملابس والأحذية	٧,٣٣٠	١٤٢,٨	١٤٩,٧	٤,٨	١٤,٩
٠٤	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	٣١,٣٠٥	١٥٨,٨	١٦٠,٦	١,١	١٦,٦
٠٥	التجهيزات والمعدات المنزلية	٦,٣٧٧	١٢٠,٦	١٢٣,٥	٢,٤	٥,٤
٠٦	الصحة	٢,٣٠٨	١٦٢,٣	١٦٦,٩	٢,٨	٣,١
٠٧	النقل	١١,٠٨٦	١٠٦,٧	١٠٧,٧	٠,٩	٣,٣
٠٨	الاتصال	٢,٩٢٦	٧٧,٤	٧٦,٣	(١,٤)	(٠٩٦)
٠٩	الترفيه والثقافة	١,٦١٩	١٠٤,٢	١٠٤,٦	٠,٤	٠,٢١
١٠	التعليم	٠,٩٨٩	١٦١,٢	١٧٠,٠	٥,٥	٢,٥
١١	المطاعم	١,٤٠٣	١٤٦,١	١٥٠,٨	٣,٢	١,٩
١٢	السلع والخدمات المتنوعة	٣,٨٧٨	١٥٥,٢	١٤٩,٠	(٤,٠)	(٧,١)
٠٠	**الرقم القياسي العام**	**١٠٠**	**١٤٢,٠**	**١٤٥,٥**	**٢,٤**	**١٠٠**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية .

شكل (١٩)

معدلات التضخم للنصف الأول من عام ٢٠١٤ (%)

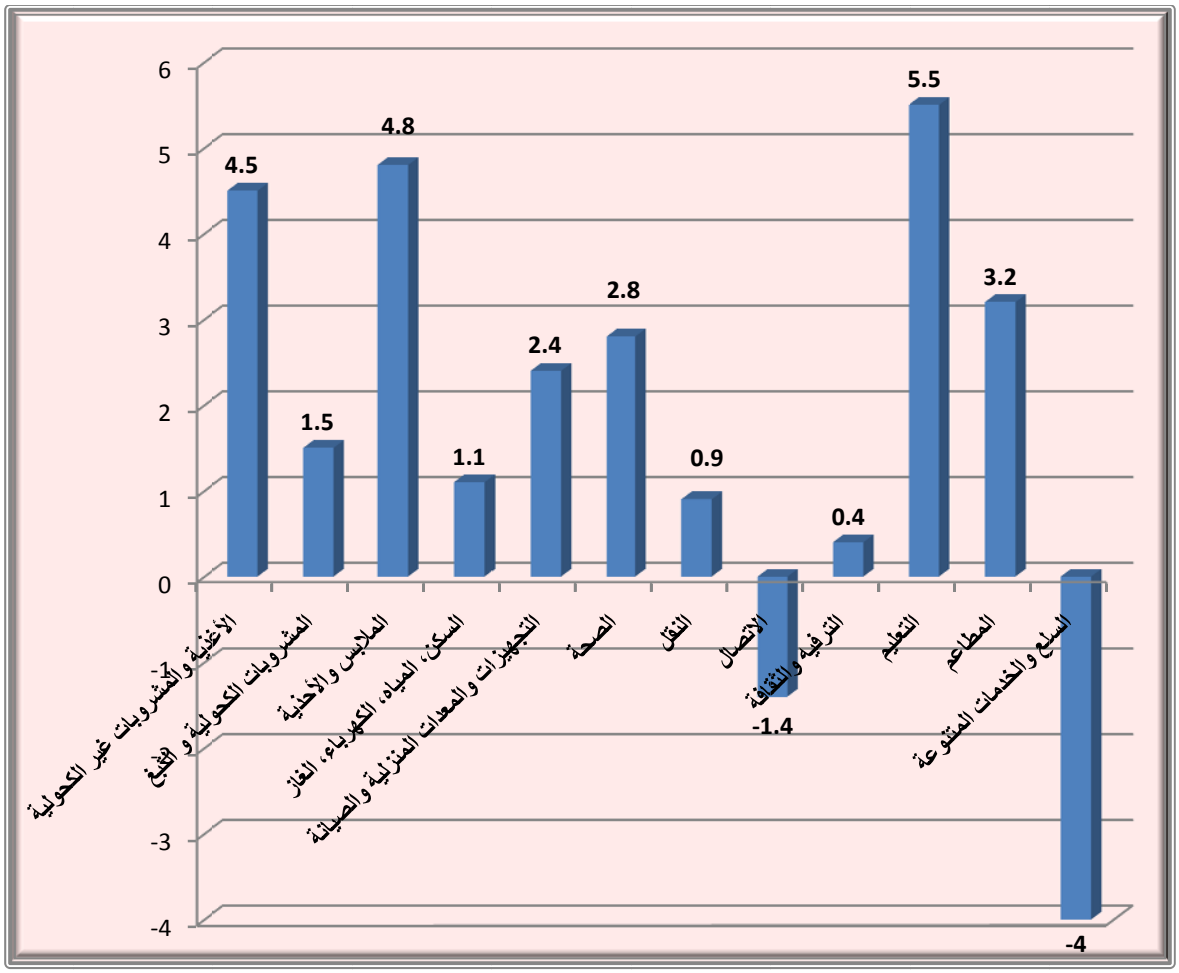

ثالثاً : سعر الصرف

استقر معدل سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي عبر نافذة بيع وشـــــــراء العملة الاجنبية وخلال الربع الاول من عام ٢٠١٤ عند سعر (١١٦٦) دينار لكل دولار .

اما بالنسبة لمعدل سعره تجاه الدولار في السوق الموازية فقد شهد ارتفاعا في قيمته خلال الربع الاول من عام ٢٠١٤ ليبلغ (١٢٢٢) بعد ان كان (١٢٢٠) دينار لكل دولار نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٣ ، وقد واصل البنك المركزي العراقي العمل بنافذة بيع وشراء العملة الاجنبية ، اذ انخفضت الكميات المباعة من نقد وحوالة خلال الفصل الاول الى (١٢,١) مليار دولار منها (٩,٠) مليار دولار بيعت كحوالة وبنسبة (٧٤.٥%) من مجموع المبيعات ، وبمعدل يومي (١٢٧) مليون دولار ، فيما بلغت الكميات المباعة نقداً (٣,١) مليار دولار اي بنسبة (٢٥,٥%) من مجموع الكميات المباعة وبمعدل يومي بلغ (٤٣) مليون دولار . وكما هو موضح في الجدول (١٦) الاتي :

جدول (١٦)
سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي والسوق الموازية خلال اشهر عام ٢٠١٣ والربع الاول من عام ٢٠١٤

(دينار)

الاشهر	سعر الصرف في السوق الموازية	سعر الصرف في مزاد البنك المركزي
كانون الثاني	١٢٢٦	١١٦٦
شباط	١٢٣١	١١٦٦
اذار	١٢٥٥	١١٦٦
نيسان	١٢٦٧	١١٦٦
ايار	١٢٧٠	١١٦٦
حزيران	١٢٣٧	١١٦٦
تموز	١٢١٨	١١٦٦
اب	١٢٠٩	١١٦٦
ايلول	١٢١١	١١٦٦
تشرين اول	١٢٢٠	١١٦٦
تشرين ثاني	١٢١٨	١١٦٦
كانون اول	١٢٢٠	١١٦٦
المعدل	١٢٣٢	١١٦٦
كانون الثاني عام ٢٠١٤	١٢٢٢	١١٦٦
شباط	١٢٢٢	١١٦٦
اذار	١٢٢٢	١١٦٦
المعدل	١٢٢٢	١١٦٦

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية لعام ٢٠١٣ ، جدول (٦) ملحق . والربع الاول من عام ٢٠١٤ .

رابعاً : سعر الفائدة

هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية لذا فهو يعد مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي . فضلا عن سعر الفائدة يساعد البنك المركزي في التحكم بعرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا السعر صعودا ونزولا على المدى المتوسط ، علما أن رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى كبح عمليات الاقتراض مما يؤدي إلى تقليل المبالغ النقدية المعروضة في الأسواق مما يعمل بدوره إلى تخفيض معدلات التضخم .

واصل البنك المركزي العمل بسعر الفائدة البالغ (٦%) سنويًا خلال الربع الاول من عام ٢٠١٤ ، تنفيذا للسياسة النقدية التي ينتهجها، فيما عمل البنك على تخفيض سعر الفائدة بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة سبعة ايام ليصبح (٢%) بدلا من (٤%) اعتبارا من بداية عام ٢٠١٤ لغرض تحفيز المصارف للتوجة نحو السوق لتمويل المشاريع وتوفير الائتمان لطالبيه لدعم التنمية، وقد انخفض الرصيد القائم لتسهيلات الايداعات القائمة بالدينار العراقي الى٢٣٨٠ مليار دينار نهاية اذار٢٠١٤ قياسا بالرصيد القائم نهاية كانون الاول / ٢٠١٣والبالغ ٣١٣٤ مليار دينار، اي بنسبة انخفاض بلغت (٢٤,١%) اما عن تسهيلات الاقراض القائمة فلم يتقدم اي من المصارف الحكومية او الاهلية على اي من الائتمانات المخصصة لهم.

والجدير بالذكر بان قيمة سعر الفائدة لم تتغير وبقيت كما هي للاعوام ٢٠١١-٢٠١٤ وذلك يتضح من خلال الجدول (١٧) :

جدول (١٧)

تطور مؤشرات سعر الفائدة للسنوات (٢٠١١ - ٢٠١٤)

السنة	سعر الفائدة %
٢٠١١	٦
٢٠١٢	٦
٢٠١٣	٦
٢٠١٤	٦

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، نشرات إحصائية متعددة.

خامساً : القطاع المصرفي

هو القطاع المكون للوحدات المصرفية في الاقتصاد، وينظم العلاقة التي تربطها، ضمن الإطار القانوني، الذي تعمل هذه المصارف في ظله. ويقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث يقوم هذا القطاع بتوفير القاعدة النقدية BASE MONY لتغطية التعاملات الاقتصادية ، علما إن هذه القاعدة تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما :

أولا: الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية .

ثانيا: العملة في التداول لدى الجمهور.

لذا فانه يمكن القول بأنه كلما ارتفعت الاحتياطيات المصرفية كلما دل ذلك على درجة التطور والوعي المصرفي . الذي سيعمل بدوره بالمساهمة في تحقيق عملية التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي وكذلك يشجع النشاط الاستثماري من خلال ما يقدمه من تسهيلات وضمانات له.

والجدير بالذكر انه إذا كان القطاع المصرفي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية فان البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور ، وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية ، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار والزيادة بنفس الوقت. ويقصد باستقلالية البنك المركزي هو إعطاءه الحرية في وضع السياسة النقدية بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة فضلا عن توفير السيولة النقدية الكافية لجميع المعاملات الاقتصادية الناشئة داخل الاقتصاد الوطني بشرط أن لا تنخفض آو تزداد عن طاقات البلد الاستيعابية في جانب العرض والطلب وهذا يتطلب مراقبة الأوضاع الاقتصادية عموما والنقدية والمالية خصوصا بما يخدم استقرار النقد وحمايته.

وفيما يخص مؤشرات القطاع المصرفي العراقي فيتضح من الجدول (١٨) إن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع من (٥٦) تريليون دينار عام ٢٠١١ إلى (٦٧) تريليون دينار عراقي عام ٢٠١٣

كما إن إجمالي الودائع الجارية قد ارتفع من (٤٣,٧) تريليون دينار عراقي عام ٢٠١١ إلى (٥٦.٢) تريليون دينار عراقي عام ٢٠١٣ . كما سجلت القروض والسلف زيادة بلغت (٦,٢) تريليون دينار في عام ٢٠١٣ عن عام ٢٠١٢ لتصبح (٢٨,٢) تريليون دينار في هذا العام بعد أن كانت (٢٢) تريليون دينار في عام ٢٠١٢ . وكما موضح في الجدول الاتي

جدول (١٨)

مؤشرات القطاع المصرفي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (ترليون دينار)

السنة	الودائع لدى المصارف التجارية	اجمالي الودائع التجارية	الائتمان النقدية الممنوح من قبل المصارف التجارية	القروض والسلف
٢٠١١	٥٦	٤٣,٧	٢٠,٣	١٥,٣
٢٠١٢	٦٢	٥٠,٤	٢٨,٤	٢٢
٢٠١٣	٦٧	٥٦,٢	٣٤,٦	٢٨,٢

المصدر : المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لسنوات متعددة .

الفصل الخامس

ميزان المدفوعات العراقي

يعتبر ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تندرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، ويؤثر ميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لآية دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلاً عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية بينما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً .

وتعددت التعاريف التي تحدد مفهوم ميزان المدفوعات إلا إن جميع هذه التعاريف لا تخرج او تتجاهل الدلالات التي يحملها التعريف التالي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنة (سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة)، لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول بمختلف إشكالها ومشترياتها ومبيعاتها من الخدمات، وكذلك الهبات الممنوحة إلى او المتلقاة من بقية العالم، فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود الدولة يتم التقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات .

ومهما اختلفت صيغ التعريف لميزان المدفوعات فهي تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسة: يتمثل الأول في المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات من جانب سواء أكانت نقدية او على شكل سلع مادية، ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة .

ويفيد ميزان المدفوعات لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض او إزالة العجز وذلك كأدوات للمنع او التخفيف من التضخم او الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات .

مما تقدم يتضح بإن سجل ميزان المدفوعات يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة

الإنتاجية ، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن انه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى .

وفي ضوء ما متوفر من بيانات أولية، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠١٣ فائضا بلغ (٧٨٦٠.٩) مليون دولار، قد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض وكما مبين أدناه :-

أولا : الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً اقتصادية والتي تمت بين العراق والعالم الخارجي كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة او المستلمة دون مقابل، كما يؤثر على مستوى الفعاليات الاقتصادية الداخلية من خلال تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره احد المؤشرات الرئيسية في صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها .

ويتضح من بيانات البنك المركزي العراقي إن صافي الحساب الجاري لعام ٢٠١٣ سجل فائضاً مقداره (٢٢٠٥٤,٩) مليون دولار بعدما كان (٦٤٣٠.٤) مليون دولار في عام ٢٠١٠، إذ زاد بمقدار (١٥٦٢٤,٥) مليون دولار خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ ، والشكل (٢٠) يوضح تطور الحساب الجاري:

شكل (٢٠)
تطور الحساب الجاري خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

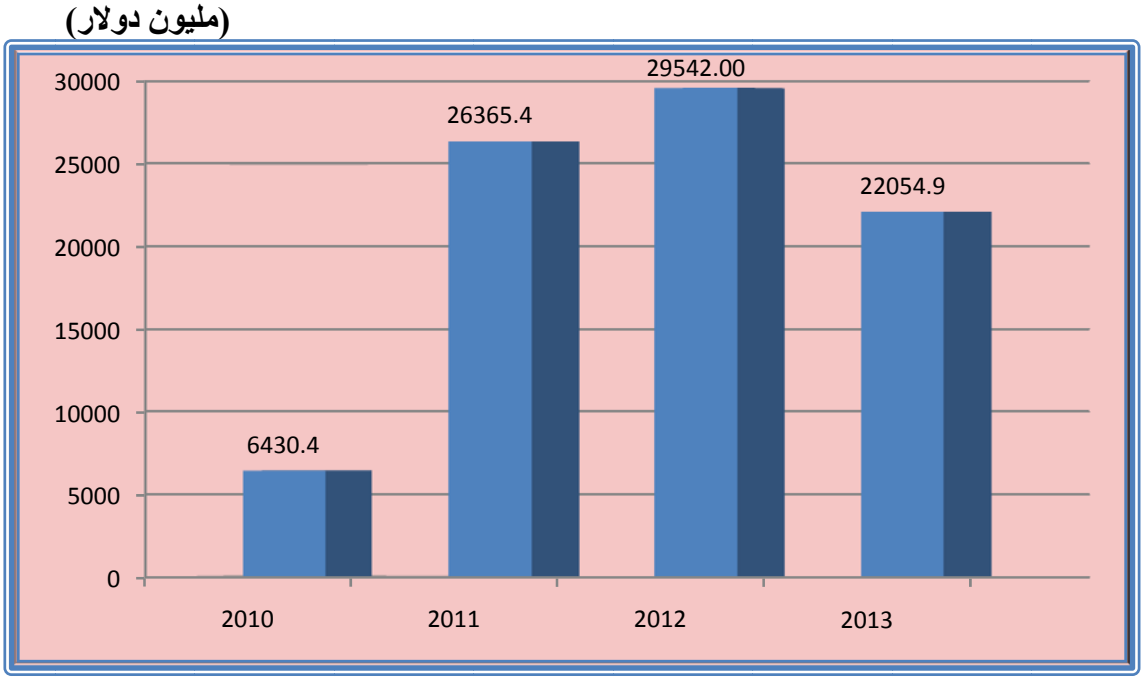

إن هذه الزيادة التي حدثت في الحساب الجاري جاءت نتيجة لزيادة مكونات الحساب وخاصة الميزان التجاري، ويمكن توضيح ذلك بالاتي :-

١- الميزان التجاري

يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع إي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويعتبر الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير وضعه الخارجي، وجاءت هذه الأهمية من خلال تصدير النفط الخام الذي يلعب دوراً رئيسياً في تمويل الاقتصاد العراقي.

وقد سجلت نتائج الميزان التجاري لعام ٢٠١٣ فائضا مقداره (٣٩٧٩٢,٩) مليون دولار بعدما كان (١٤٤٣٥,٦) مليون دولار في عام ٢٠١٠، إذ زاد بمقدار (٢٥٣٥٧,٣) مليون دولار خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣، وجاءت هذه الزيادة اغلبها من العوائد المتحققة عن تصدير النفط الخام البالغة (٨٩٣٤٩,٨) مليون دولار، وقد بلغت قيمة الصادرات الكلية لعام ٢٠١٣ (٨٩٧٦٩.٤) مليون دولار، في حين سجلت الاستيرادات الكلية (٤٩٩٧٦,٥) مليون دولار .

٢- صافي الخدمات

تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية ... الخ، ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة .

تشير البيانات الأولية الخاصة بحساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي إلى ارتفاع العجز بقيمة (١٢٣٣٤,٤) مليون دولار لعام ٢٠١٣ بعدما كان العجز في صافي الخدمات (٧٠٤٤,١) في عام ٢٠١٠، وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (١٤٨٥٦,٢) مليون دولار، اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتامين على الاستيرادات على أساس تحويلها من (CIF) إلى (FOB)، إضافة إلى باقي أنواع الخدمات، في حين بلغ جانب المقبوضات لهذا الحساب (٢٥٢١,٨) مليون دولار، تمثل اغلبها الإيرادات المتحققة عن نفقات الوافدين إلى العراق من العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة .

٣- الدخل الأولي (حساب الدخل)

استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩ وحسب المنهجية المتبعة دولياً تم استحداث مصطلح الدخل الأولي، وهو الدخل الذي يعزى إلى مستثمر في امتلاك أصل مالي، ويتضمن توزيعات الإرباح والإرباح المعاد استثمارها والفائدة ودخل الاستثمار.

سجل هذا الحساب خلال عام ٢٠١٣ عجزا بلغ (٥١٤,٩) مليون دولار بعدما كان (١٥٩١,٤) مليون دولار في عام ٢٠١٠ نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (٩٦٣.٣) دولار منها (٥٩٨,٢) مليون دولار عن فوائد مديونية العراق تجاه العالم الخارجي لعام ٢٠١٣، إما جانب المقبوضات لهذا الحساب فقد بلغ (٤١٩,٠) مليون دولار، في حين سجل صافي تعويضات العاملين فائضاً بلغ (٢٩,٤) مليون دولار .

٤- حساب الدخل الثانوي (التحويلات بدون مقابل الجارية)

هو ايضاً مصطلح مستحدث استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩ وحسب المنهجية المتبعة دولياً، ويدرج فيه تصنيف أكثر تفصيل لأنواع التحويلات الجارية على أساس تكميلي، ويبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً او عينياً .

وسجلت نتائج هذه التحويلات عجزاً مقداره (٤٨٨٨,٧) مليون دولار لعام ٢٠١٣ بعدما كان (٢٥٥٢,٥) مليون دولار في عام ٢٠١٠، تمثل اغلبها المدفوعات المقدمة من العراق كتعويضات عن حرب الخليج والبالغة (٤٤٦٢,٩) مليون دولار، إضافة إلى ما قيمته (٥٠٠,٠) مليون دولار عن تعويضات العراق للخطوط الجوية الكويتية، في حين بلغ جانب المقبوضات لهذه الخدمات (٣٣) مليون دولار عن المنح الجارية المقدمة إلى العراق، كما حقق صافي التحويلات الخاصة من هذا الحساب فائضاً بلغ (١٧٠,٤) مليون دولار عن التحويلات الشخصية التي يتم تحويلها بين المقيمين وغير المقيمين من العراقيين والعرب والأجانب إلى ذويهم، وتحويلات العاملين المقيمين .

والشكل أدناه يوضح مكونات الحساب الجاري خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ .

شكل (٢١)

مكونات الحساب الجاري خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

(مليون دولار)

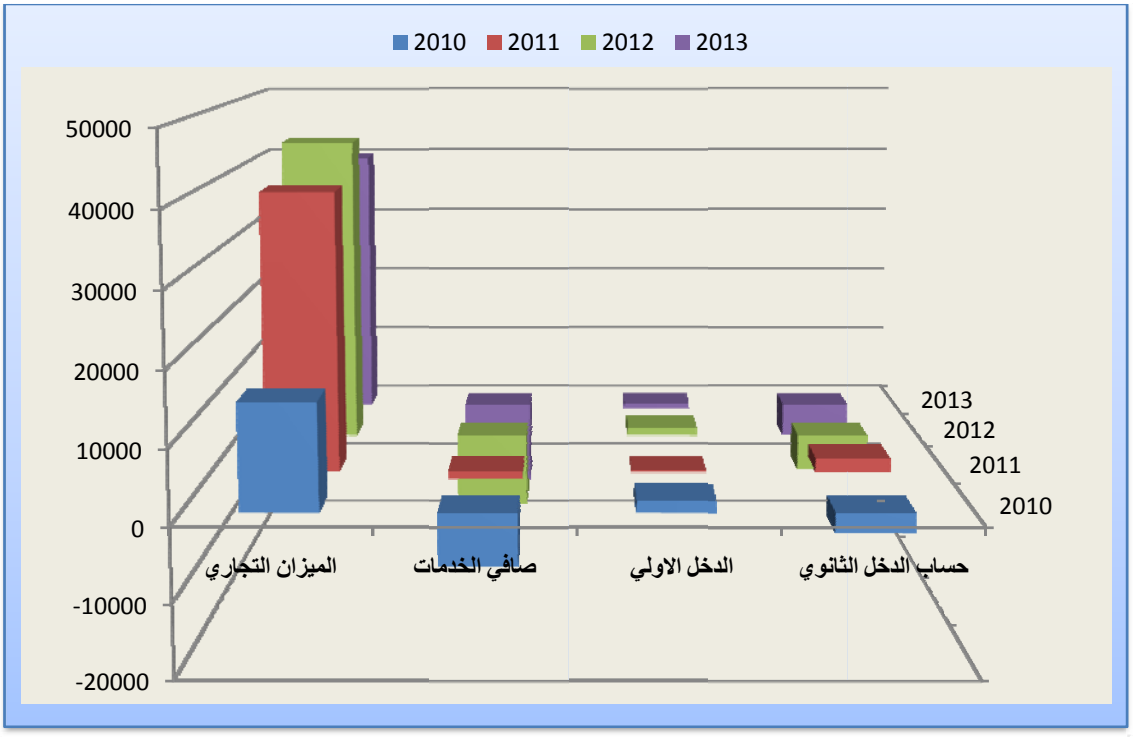

ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي

وتضمن هذا الحساب الأتي :

١- **الحساب الرأسمالي** أشارت الطبعة السادسة حسب منهجية صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تسجيل القيود المدينة والدائنة لحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها بصورة منفصلة بدلاً من ترصيدها ، والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين .

أظهرت نتائج هذا الحساب فائضاً بقيمة (٢٠,٣) مليون دولار لعام ٢٠١٣ عن المنح الرأسمالية المقدمة إلى العراق بعدما كان (٨٥٠,٨) مليون دولار في عام ٢٠١٠ ، وكما موضح في الشكل أدناه :

شكل (٢٢)

تطور الحساب الرأسمالي خلال المدة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣

(مليون دولار)

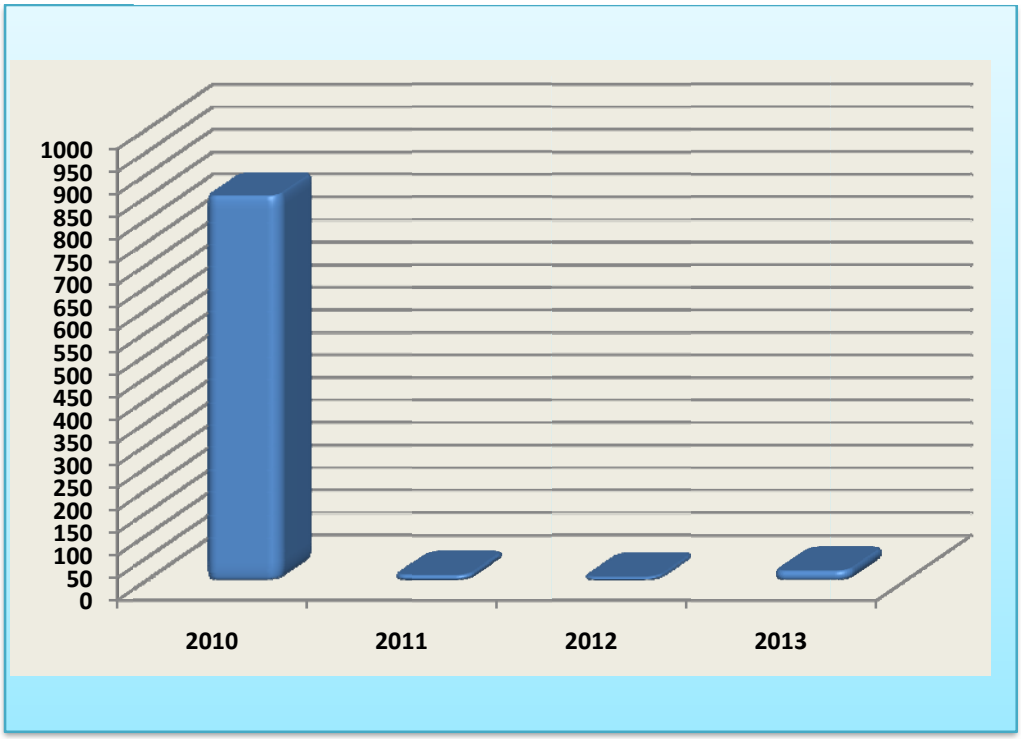

٢- الحساب المالي

يضم هذا الحساب صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، **وسجل هذا الحساب** انخفاضاً بلغ (٥١٠٥,٤) مليون دولار لعام ٢٠١٣ بعدما كان (١٤٢٢,٩) مليون دولار خلال عام ٢٠١٠، باستثناء الأصول الاحتياطية التي حققت فائضاً بقيمة (٧٨٦٠,٩) مليون دولار لعام ٢٠١٣، **ويمكن توضيح تطور هذا الحساب بالشكل الأتي :**

شكل (٢٣)

تطور الحساب المالي خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

(مليون دولار)

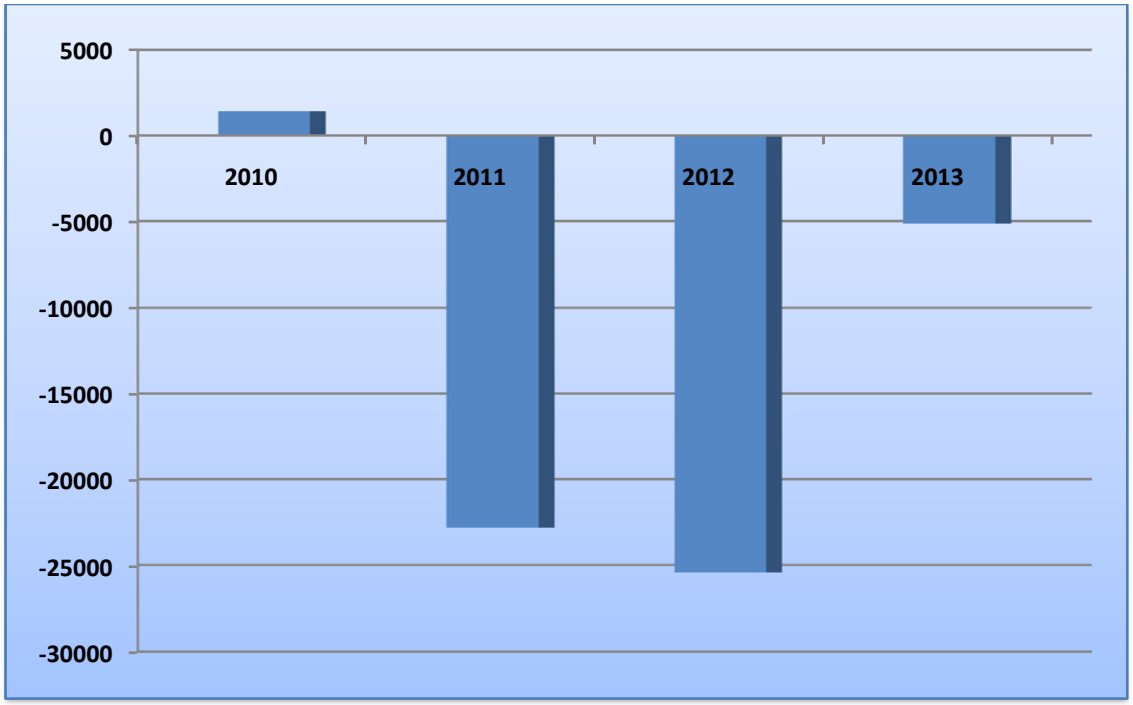

ثالثاً : صافي السهو والخطأ

بعد تسجيل قيود الميزان التجاري بطريقة القيد المزدوج ينبغي إن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً، فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما – كالسهو او الخطأ تضاف فقرة أخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين، ويشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية من صافي الحساب المالي مطروحاً من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي .

وقد سجل صافي السهو والخطأ انخفاضاً قدرة (٢٧١٨٠,٦) مليون دولار لعام ٢٠١٣ بعدما كان (٨٧٠٤,١) مليون دولار في عام ٢٠١٠ ، مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، او إن هناك معاملات تخص الاستيرادات الحكومية او القطاع الخاص لم تغطى بالكامل، وربما إن هناك قيود دائنة قدرت أكثر .

والشكل أدناه يوضح تطور هذه الفقرة خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ .

شكل (٢٤)

صافي السهو والخطأ خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

(مليون دولار)

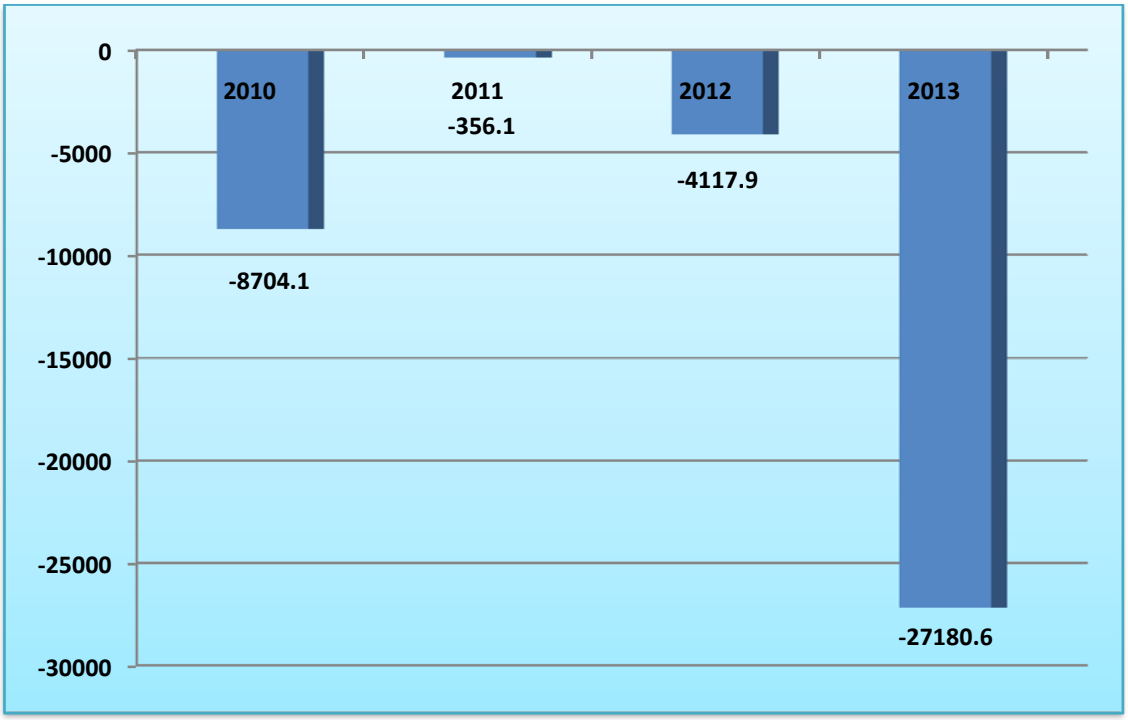

ومن خلال استقراء ما تقدم يلاحظ إن تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٣ يعود إلى زيادة الصادرات النفط الخام، وان هذا الفائض المتحقق في الميزان سينعكس على تحسن الوضع الخارجي للبلد اتجاه الدول الأخرى، حيث تساعد هذه الفوائض على بناء الاحتياطيات الدولية بالعملة الأجنبية والتي تضمن سهولة تدفق ميزان المدفوعات لديها من اجل الإيفاء والالتزام بديونها الخارجية وإيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصادها الصمود إمام الهزات الاقتصادية والمالية، كما إن اي تحسن يطرأ على الميزان سينعكس إيجابا ليس على مستوى الوضع الخارجي للبلد بل أيضا على الوضع المحلي لان من خلاله سيتم التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر الصرف من اجل سيطرة وإتاحة الاستخدام للسلطة النقدية .

والجدول (١٩) يوضح مكونات ميزان المدفوعات العراقي :

جدول (١٩)

مكونات ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

(مليون دولار)

الفقرات	FOB			
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
أولا: الحساب الجاري	٦٤٣٠,٤	٢٦٣٦٥,٤	٢٩٥٤٢,٠	٢٢٠٥٤,٩
١- الميزان التجاري	١٤٤٣٥,٦	٣٩٠٤٨,٠	٤٤٠٥٣,٦	٣٩٧٩٢,٩
– الصادرات	٥١٧٦٣,٦	٧٩٦٨٠,٥	٩٤٢٠٨,٦	٨٩٧٦٩,٤
– الاستيرادات	٣٧٣٢٨,٠	٤٠٦٣٢٥	٥٠١٥٥,٠	٤٩٩٧٦,٥
٢- صافي الخدمات	(٧٠٤٤,١)	(٨٠٩٥,٢)	(١٠٤٥٨,٨)	(١٢٣٣٤,٤)
٣- الدخل الأولي	١٥٩١,٤	(٢٠١,٦)	١٠٥٩,٢	(٥١٤,٩)
٤- الدخل الثانوي	(٢٥٥٢٥)	(٤٣٨٥,٨)	(٥١١٢,٠)	(٤٨٨٨,٧)
ثانياً: الحساب الرأسمالي	٨٥٠,٨	١١,١	(٢٥٤٢٤,١)	٢٠,٣
ثالثاً: الحساب المالي	١٤٢٢,٩	(٢٢٨١٥,٤)	(٢٥٤٣٠,٧)	(٥١٠٥,٤)
رابعاً: صافي السهو والخطأ	(٨٧٠٤,١)	(٣٥٦,١)	(٤١١٧,٩)	(٢٧١٨٠,٦)

المصدر: التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٣ .

الفصل السادس

التجـارة الخارجيـة

للتجارة الخارجية دور مهم واساسي في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلدان النامية ، اذ تساهم مساهمة فعالة في تحديد المعالم الرئيسة للبنيان الاقتصادي وايجاد التوازن والترابط العضوي بين كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية ، لذلك اظهرت الدول بمختلف مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي اهتماماً كبيراً بموضوعة التجارة الخارجية وخلال مختلف المراحل الزمنية ادراكاً منها بضرورة تطوير هذا القطاع، الامر الذي ادى الى زيادة موارد الاقتصاد وتنشيط قطاعاته الاقتصادية المختلفة لاسيما منها القطاعات الانتاجية اذ تمثل التجارة الخارجية القناة الرئيسية التي يجري من خلالها تسويق وتصدير واستيراد المنتجات الوطنية .

ويحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية خاصة في الاقتصاد العراقي وتحديداً في جانب الصادرات النفطية الذي يوفر الموارد المالية اللازمة ، اما جانب الاستيرادات فأنه يساهم في تلبية الاحتياجات الاساسية من السلع الاستهلاكية بجانبيها الغذائية وغير الغذائية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

فعن طريق الصادرات والاستيرادات يتم توسيع نطاق السوق المحلية والخارجية وهو ما يؤثرايجاباً على جوانب مختلفة من الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الانتاج الواسع ، والمساهمة في زيادة الدخل القومي ، وهو ما يعزز من قدرات البلد من الانتاج وتنوعه .

اولاً : مؤشرات التجارة الخارجية لعام ٢٠١٣

من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية لعام ٢٠١٣ يتبين إن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد في تلبية نسبة كبيرة من احتياجات عملية التنمية الاقتصادية على تصدير النفط الخام ومحدودية الصادرات غير النفطية . ومن الناحية الأخرى يؤكد ان مؤشرات اتجاه قيم الاستيرادات نحو الارتفاع ما تزال قائمة ، الامر الذي يشير الى اثبات حقيقة استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص ووقوع الاسواق المحلية تحت تاثير سياسة الاغراق السلعي وامتداد تاثيراته السلبية على الصناعات المحلية ، اذ ما تزال تشكل الايرادات النفطية ما مقداره (٩٥ – ٩٨ %) من اجمالي الايرادات المالية المتأتية للبلاد .

سجل حجم التجارة الخارجية خلال عام ٢٠١٣ ما مقداره (١٧٣,٢) ترليون دينار في مقابل (١٧٨,٧) ترليون دينار في عام ٢٠١٢ ، اي بنسبة انخفاض (٣ %) وذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات بنسبة

(٥,٢%) لتسجل في عام ٢٠١٣ (١٠٤,٦) ترليون دينار فيما سجلت في عام ٢٠١٢ (١١٠,٤) ترليون دينار ، اذ انخفضت كميات النفط الخام المصدر في عام ٢٠١٣ لتبلغ (٨٧٢) مليون برميل وبمعدل سعر تصديري قدره (١٠٣) دولار للبرميل الواحد ، في حين بلغت في عام ٢٠١٢ (٨٨٧) مليون برميل وبمعدل سعر (١٠٧) دولار للبرميل ، ويتوقع في عام ٢٠١٤ انخفاض قيم الصادرات بسبب التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي والظروف الاستثنائية التي تمر بالبلاد نتيجة تعرضها لعدوان كيان داعش الارهابي في احداث حزيران ٢٠١٤ .

اما بالنسبة الى قيمة الاستيرادات محسوبة على اساس (CIF) فقد سجلت قيمة متساوية تقريبا لتبلغ (٦٨,٦) ترليون دينار في عام ٢٠١٣ مقابل (٦٨,٨) ترليون دينار في عام ٢٠١٢ وبنسبة انخفاض سنوية تقدر بـ (٠.٤ %) محسوبة على اساس سعر الصرف الرسمي البالغ (١١٦٦) دينار للدولار الواحد .

اما فيما يخص حجم التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت في عام ٢٠١٣ لتسجل (٦٤.٨ %) مقابل (٧١ %) في عام ٢٠١٢ وكانت نسبة الصادرات منها (٢,٣٩%) ، اما الواردات فبلغت نسبتها الى الناتج المحلي (٢٥,٦ %) .

١. الصادرات :

تؤدي الصادرات دوراً مهماً في اقتصاديات البلدان النامية بصورة عامة والاقتصاد العراقي بشكل خاص ، إذ تحتل الصادرات النفطية من النفط الخام دوراً كبيراً ومؤثراً في سير عملية التنمية حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على نسبة تتراوح ما بين (٩٥%-٩٨%) من اجمالي الايرادات المالية العامة للدولة والتي تغطي اوجه الانفاق الجاري والاستثماري في البلاد في ظل تراجع مساهمة الايرادات الاخرى وانخفاض نسب استغلال الطاقات الانتاجية المحلية .

بلغ اجمالي الصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الاخرى في عام ٢٠١٣ (١٠٤,٦) ترليون دينار وبما يعادل حوالي (٨٩.٧) مليار دولار امريكي وبنسبة انخفاض سنوية قدرها (٥,٢ %) عن عام ٢٠١٢ اذ بلغ (١١٠,٤) ترليون دينار بما يعادل (٩٤,٤) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٩,٤ %) عن عام ٢٠١٠ .

بلغت قيمة صادرات النفط الخام (١٠٤,٠) ترليون دينار لعام ٢٠١٣ وبما يعادل (٨٩.٢) مليار دولار بنسبة انخفاض سنوية قدرها (٥,٤ %) عن عام ٢٠١٢ اذ بلغت (١١٠,٠) ترليون دينار بما يعادل (٩٤,٠) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٩.٤ %) عن عام ٢٠١٠ .

احتل شهر آب من عام ٢٠١٣ اعلى نسبة صادرات للنفط الخام بما مقداره (٩,٤ %) اذ بلغت (٩٧٤٣,٦) مليار دينار بما يعادل (٨٣٥٦,٤) مليون دولار ، بينما شكل شهر ايلول من عام

٢٠١٣ اقل نسبة (٧,٣ %) اذ بلغت قيمته (٧٥٩١,٨) مليار دينار بما يعادل (٦٥١١,٠) مليون دولار .

احتل النصف الاول من عام ٢٠١٣ اعلى نسبة صادرات للنفط الخام مقدارها (٥٠,٦ %) اذ بلغت (٥٢٦٠٩,٤) مليار دينار بما يعادل (٤٥١١٩,٦) مليون دولار ، ويعود سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية من (١٠٦,٣٠) دولار في عام ٢٠١٢ الى (١٠٢,٢٦) دولار في عام ٢٠١٣ .

٢. الاستيرادات :

تشير بيانات الاستيرادات الى استمرار اعتمادية الاقتصاد العراقي على تلبية احتياجاته من السلع المختلفة على الأسواق الخارجية ، وتزايد حجم الاستيراد سنوياً فقد اانخفضت استيراد العراق من (٦٨٨٠١,٠) مليار دينارفي عام ٢٠١٢ الى (٦٨٥٥٦,١) مليار دينار عام ٢٠١٣ وكانت نسبتها الى اجمالي الناتج المحلي بحدود (٢٥,٦%) ويعزى هذا الانخفاض الى تأثر ايرادات العراق بسبب انخفاض اسعار النفط الخام ، ومحدودية الانتاج المحلي من السلع بسبب عدم قدرة هذا الانتاج على المنافسة الاجنبية واعتماد البلدان المصدرة للعراق لمختلف السلع والخدمات على سياسة الاغراق السلعي .

ثانياً : الاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية خلال عام ٢٠١٣

١ . التوزيع الجغرافى لقيم الصادرات

تشكل التجارة الخارجية اهم حلقات ربط الدول مع العالم الخارجي اذ تتحول عبرها الدول من كيانات معزولة الى نسيج متكامل يرتبط بعلاقات تأثير متبادل كل حسب وزنه وتنوع شركاءه التجاريين ، فبالنسبة الى تجارة العراق الخارجية خلال عام ٢٠١٣ فقد تركزت الاتجاهات الجغرافية الى التوجه نحو مجموعة الدول الاسيوية ومن بينها الصين ، كوريا الجنوبية ، اليابان ، ماليزيا ، والدول الاسيوية الاخرى ، اذ احتلت هذه المجموعة اعلى نسبة في الصادرات العراقية حيث سجلت نسبة (٤٩,٧ %) خلال عام ٢٠١٣ من اجمالي الصادرات العراقية .

وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة دول الامريكيتين التي تشمل امريكا الشمالية ، والجنوبية اذ شهدت العلاقات التجارية تطورا مع هذه المجموعة وبنسبة (٢٦,٩ %) من اجمالي الصادرات العراقية التي يشكل النفط الخام الجانب الاعظم منها .

اما في المرتبة الثالثة فقد شكلت مجموعة دول الاتحاد الاوربي المرتبة الثالثة وبنسبة (١٦,٨ %) من اجمالي الصادرات العراقية نتيجة لتنامي العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه المجموعة وفي مقدمتها المانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا .

اما الدول العربية فقد شكلت المرتبة الرابعة في حجم التجارة الخارجية مع العراق بنسبة (٣.٣ %) ويعود سبب هذا التراجع الى التطورات السياسية التي حدث في الدول العربية وتغير الانظمة السياسية فيها وبما انعكس سلبا على واقع التبادل التجاري فيما بين العراق وهذه المجموعة .

فيما سجلت الصادرات العراقي الى بقية دول العالم ما نسبته (٢,٩ %) من اجمالي الصادرات ، وبقية دول اوربا الاخرى غير المنضوية في الاتحاد الاوربي ما نسبته (٠,٤ %) من اجمالي الصادرات .

٢ : التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات

سجلت قيم الاستيرادات نموا" كبيرا" مع الشركاء التجاريين في عام ٢٠١٣ اذ شكلت مجموعة دول اوربا المرتبة الاولى في حجم الاستيرادات اذ بلغت (٣٥,٥ %) من اجمالي الاستيرادات نتيجة لارتفاع حجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد الاوربي .

ثم جاءت في المرتبة الثانية مجموعة الدول الاسيوية اذ شكلت نسبتها (٢٥,٢ %) من اجمالي الاستيرادات ، نتيجة لتنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه المجموعة وخاصة مع الصين وكوريا الجنوبية باعتبارهما من الشركاء الاساسيين مع العراق .

ثم جاءت في المرتبة الثالثة مجموعة الدول العربية التي شكلت ما نسبته (٢١,٧ %) من اجمالي الاستيرادات ، وهذا يعود وكما ذكرنا الى الظروف الاستثنائية التي تمر بالدول العربية نتيجة لما يعرف بالربيع العربي وتغير معظم الانظمة السياسية فيها مما اثر على حجم التبادل التجاري مع العراق .

اما في المرتبة الرابعة فقد شكلت مجموعة دول الاتحاد الاوربي بنسبة (١٠ %) من اجمالي الاستيرادات ، ثم جاءت مجموعة دول الامريكيتين بالمرتبة الخامسة وبنسبة (٧,١ %) من اجمالي الاستيرادات ، ثم اخير بقية دول العالم وبنسبة (٠,٥ %) من اجمالي الاستيرادات .

جدول رقم (٢٠)
تطور حجم التجارة الخارجية مع اهم الشركاء التجاريين خلال عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣

الدولة	٢٠١٢		٢٠١٣		الاهمية النسبية للصادرات%	الاهمية النسبية للاستيرادات %
	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	٣٦٨٠	١٤٩٤٣,٥	٣٥٠٦,٢	١٤٨٨٩,٨	٣,٣	٢١,٧
دول الامريكيتين	٢٩٥١٦,١	٤٨٨٥,٥	٢٨١٢٥,١	٤٨٦٨,١	٢٦,٩	٧,١
دول الاتحاد الاوربي	١٨٤٧٦,٤	٦٩٠٠,٤	١٧٦٠٥,٤	٦٨٧٥,٩	١٦,٨	١٠,٠
دول اوربا الاخرى	٤٧٢,٢	٢٤٤٠٣,٢	٤٥٠,١	٢٤٣١٦,٩	٠,٤	٣٥,٥
الدول الاسيوية	٥٤٥٥٠,١	١٧٣٣١,٤	٥١٩٨٠,٣	١٧٢٦٩,٦	٤٩,٧	٢٥,٢
بقية دول العالم	٣١٥٢,٩	٣٣٦,٩	٣٠٠٣,٦	٣٣٥,٨	٢,٩	٠,٥
المجموع	١٠٩٨٤٧,٧	٦٨٨٠٠,٩	١٠٤٦٧٠,٧	٦٨٥٥٦,١	١٠٠	١٠٠

المصدر : البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للاحصاء والابحاث – التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٣

ثالثاً : التركيب السلعي للتجارة الخارجية لغاية عام ٢٠١٣

١ . التركيب السلعي للصادرات لعام ٢٠١٣

سجلت فقرة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها والتي تضم (النفط الخام ، المنتجات النفطية ، الكبريت ، الفوسفات) اعلى نسبة مساهمة اذ بلغت (٩٩,٣ %) من اجمالي الصادرات العراقية فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية ، المواد الخام غير الغذائية ، المصنوعات الاساسية ، مكائن ومعدلت النقل) النسبة المتبقية البالغة (٠,٧%) ، وهذا ما يؤكد استمرار تشوه البنية الاساسية وتركيبة الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب المتركز على هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية ، وتراجع نسبة مساهمة القطاعات الاساسية (الزراعة ، الصناعة التحويلية ، قطاع التمويل والمصارف .... الخ) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والجدول التالي رقم (٢١) يبين تفاصيل ذلك .

جدول رقم (٢١)

الهيكل السلعي للصادرات خلال عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣ (مليار دينار)

السلعة	٢٠١٢	٢٠١٣	الاهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٣٠٧,٨	٢٩٢,٧	٠,٣
المشروبات والتبغ	٠	٠	٠
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	١٦٤,٤	١٥٧.٤	٠,٢
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	١٠٩٠٢٤,٥	١٠٣٨٨٥,٩	٩٩,٢
الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية	٠	٠	٠
المواد الكيمياوية	١٠,٥	١٠,٥	٠
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	٥٤,٨	٥٢,٥	٠,١
مكائن ومعدات النقل	٢٦٣,٥	٢٥٠,٧	٠,٢
مصنوعات متنوعة	٠	٠	٠
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	٢٢,٢	٢١,٠	٠
المجموع الكلي	١٠٩٨٤٧,٧	١٠٤٦٧٠,٧	١٠٠

المصدر : السابق نفسه .

٢ . التركيب السلعي للاستيرادات لعام ٢٠١٣

سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل اعلى نسبة مساهمة خلال عام ٢٠١٣ من اجمالي الاستيرادات اذ بلغت (٣٨,٥ %) تليها فقرة المصنوعات المتنوعة لتسجل نسبة (١٥,٨ %) من اجمالي الاستيرادات اما فقرة المصنوعات الاساسية فقد سجلت نسبة مساهمة قدرها (١١,٤ %) ثم فقرة الوقود المعدنية نسبة (٩,٨ %) اما بقية الفقرات موضحة في الجدول التالي رقم (٢٢) .

جدول (٢٢)

الهيكل السلعي للاستيرادات خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(مليار دينار)

السلعة	٢٠١٢	٢٠١٣	الاهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٣٧١٤,٩	٣٧٠٢,١	٥,٤
المشروبات والتبغ	٨٩٤,٣	٨٩٠,٨	١,٣
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	١٢٣٨,٣	١٢٣٣,٦	١,٨
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	٦٧٤٣,٠	٦٧١٨,٥	٩,٨
الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية	٤٤٠٢,٨	٤٣٨٧,٧	٦,٤
المواد الكيماوية	٤٦١٠,٤	٤٥٩٢,٩	٦,٧
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	٧٨٤٣,٧	٧٨١٥,٧	١١,٤
مكائن ومعدات النقل	٢٦٤٨٨,٠	٢٦٣٩٤,٧	٣٨,٥
مصنوعات متنوعة	١٠٨٧٠,٦	١٠٨٣٢,١	١٥,٨
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	١٩٩٥,٠	١٩٨٨,٠	٢,٩
المجموع الكلي	٦٨٨٠١,٠	٦٨٥٥٦,١	١٠٠

المصدر : السابق نفسه .

الفصل السابع

تنمية البنى التحتية

تعد كفاءة البنى التحتية احد الأدلة المهمة على مستوى تقدم اي مجتمع اذ تعكس تلك الكفاءة المواصفات الفنية والهندسية المتطورة الى جانب الامكانات المتاحة للتمويل والتجديد ، فضلا عن الاتجاهات الاجتماعية والممارسات السلوكية ذات الصلة بوظائف تلك البنى . والممارسات التي تشكل ضغطا على كفاءة الخدمة من حيث الاستمرار والوفرة .

لقد تعرضت جميع البنى التحتية في العراق الى دمار هائل ، الى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة وخصوصا بعد عام ١٩٩١ حيث كانت تلك البنى احد أهداف الحرب المباشرة وغير المباشرة ، ثم تواصل أهمالها أبان مدة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق ، واستكملت دمارا بعد احداث عام ٢٠٠٣ . وهكذا تواصل الخلل والدمار على نحو تراكمي يدفع المواطن العراقي ثمنه اليوم معاناة وحرماناً وتوتراً .

وقد رافق هذا التراجع في كفاءة البنى التحتية زيادة في حجم السكان ، ومع اعادة توزيع قسم من السكان لاسباب تتعلق بالهجرة ، مما انعكس اثره السلبي المباشر على اداء الفعاليات الاقتصادية بسبب الشحة او الانقطاع التام للطاقة الكهربائية او المياه وانحسار فاعلية قطاع النقل وسيتناول هذا الفصل اهم انشطة البنى التحتية متمثلة بنشاط الكهرباء ونشاط الماء والصرف الصحي ونشاط قطاع النقل .

اولا / نشاط الكهرباء :

يرتبط الاقتصاد العراقي ارتبطا وثيقا باداء قطاع الطاقة ، وقد ادت الحروب المتقطعة والعقوبات الدولية التي شهدها العراق الى تدهور كل منها بصورة بالغة ، لاسيما وان العراق يمتلك اليوم اكبر احتياطيات النفط والغاز على مستوى العالم ، الا انه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره ، كما ان الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة ، فضلا عن العجز المزمن لنظم القوى الكهربائية في العراق على تلبية الطلب المحلي وبحكم كون الطاقة هي المحرك الاساسي للاقتصاد ولانشطته المختلفة ومؤشرا من مؤشرات الرفاه الاجتماعي فقد اولت الحكومة اهتماما بتأهيل هذه البنية الارتكازية الاساسية من خلال رصد المبالغ الاستثمارية اللازمة له ،حيث بلغت التخصيصات الاستثمارية الفعلية لنشاط الكهرباء (١٧,٢%) لعام ٢٠١١ ، ونسبة (١٢,٨%) لعام ٢٠١٢ . وفي عام ٢٠١٣ فقد بلغت (١٣,٢%) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية .

والطاقة الكهربائية بأنشطتها الثلاثة (**الانتاج ، النقل ، التوزيع**) تعد من العوامل المساعدة لمعظم الانشطة والفعاليات الاقتصادية وتعكس مدى التشابك فيما بينها ، ومن بيانات الجدول (٢٢) الذي يوضح **كمية الانتاج** حسب المحطات ، اذ بلغت في عام ٢٠١١ (٤٦,٧)مليون ميكا واط /ساعة منها (٤٠,٨) مليون ميكا واط /ساعة انتاج المحطات و (٥,٩)مليون ميكا واط /ساعة طاقة مستوردة ، وفي عام ٢٠١٢ بلغت كمية الانتاج (٥٦,٢)مليون ميكا واط / ساعة ، منها (٤٦) مليون ميكا واط انتاج المحطات و(١٠,٢)مليون ميكا واط / ساعة طاقة مستوردة مع البارجات وفي عام ٢٠١٣ بلغ مجموع الانتاج (٧٠,٦) مليون ميكا واط /ساعة منها (٥٨,٤)مليون ميكا واط / ساعة انتاج المحطات و(١٢,٢) مليون ميكا واط / ساعة طاقة مستوردة مع البارجات . ومقابل طاقة الانتاج المحدودة حاليا مقارنة بالحاجة هناك قيد التنفيذ (١٧٧٥٠) ميكاواط من خلال مجموعة من محطات التوليد البخارية والغازية والديزلات مخطط اكمالها على مراحل وخلال السنوات (٢٠١٣ – ٢٠١٧) . والجدول (٢٢) يوضح كمية انتاج الطاقة الكهربائية وحسب نوع المحطات وكما مبين ادناه :

جدول (٢٣)

كمية انتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (٢٠١١- ٢٠١٣) (مليون ميكا واط /ساعة)

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية – قسم الاحصاء ، التقرير الاحصائي السنوي ، بغداد

محطات الانتاج	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
محطات بخارية	١٥,٢	١٣,٢	١٦,٢
محطات غازية	٢٠,٦	٢٢,٨	٢٨,٨
محطات متنقلة	٠,٣	٠,١	-
محطات ديزل	٠,٩	٥,٢	٨,٤
محطات كهرومائية	٣,٤	٤,٤	٤,٨
ديزلات	٠,٤	٠,٣	٠,٢
الطاقة المستوردة + البارجات	٧,٢	١٠,٢	١٢,٢
المجموع الكلي	٤٦,٧	٥٦,٢	٧٠,٦

ان تطور انتاج الطاقة الكهربائية لم يتناسب مع الدعم والاولوية التي اعطته اياه الحكومة وبرامجها الاستثمارية السنوية اذ لم تؤشر كميات انتاج الطاقة اي تحسن بل يلاحظ التذبذب والاعتماد على الطاقة المستوردة بسبب عدم تنفيذ عقود التجهيز والتلكؤ في تنفيذ معظم المشاريع لاسباب فنية او تعاقدية ،فضلا عن شحة وتدني نوعية الوقود الواصل الى المحطات الكهربائية الامر الذي انعكس على قصور امدادات كبيرة ومستدامة من الطاقة الكهربائية للقطاعات والانشطة الاقتصادية والتي يمكن لكل من هذه القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة ان تشكل اساسا لتطوير العديد من الصناعات الثانوية وشركات الخدمات المرتبطة بها ، فهي توفر حلقة وصل حيوية في تحويل مصادر الطاقة في العراق الى قوة اقتصادية وطنية تصبح مصدر انتاج ضخم ومربح للعراق وتلبي جميع احتياجاته بدلا من الاستيراد لتلبية معظم الطلب المحلي

وفيما يخص شبكات نقل الطاقة الكهربائية ومن بيانات الجدول (٢٤) الذي يوضح اعداد الخطوط نقل الطاقة والجدول (٢٤) الذي يوضح عدد محطات التحويل العاملة في **شبكات نقل الطاقة الكهربائية** فقد بلغ عدد خطوط نقل الطاقة الكهربائية لعام ٢٠١١ لمحطات ذات الجهد (٤٠٠) ك.ف (٤٨)خط وبطول (٤٣٥٦) كم ، وعدد محطات التحويل (٢٤) محطة وبسعة (١٧٠٠٠) م.ف.أ ، وذات الجهد (١٣٢)ك.ف بلغ (٣٩١) خط وبطول (١٢٠٧٣) كم ، ومحطات التحويل بلغ (٢٠٨) محطة وبسعة (٢٧٠٥٥) م.ف.أ ، وفي عام ٢٠١٢ فقد بلغ لمحطات ذات الجهد (٤٠٠) ك.ف (٤٨) خط وبطول (٤٤٥٨) كم ولمحطات التحويل بلغ

(٢٤) محطة وبسعة (١٧٠٠٠) م.ف.أ ، وذات الجهد (١٣٢) ك.ف فقد بلغ (٤١٨) خط وبطول (١٢٨٧٠) كم ، ولمحطات التحويل (٢١٣) محطة وبسعة (٣٠٥٢٦) م.ف.أ ، وفي عام ٢٠١٣ فقد بلغ لمحطات ذات الجهد (٤٠٠)ك.ف (٥٣) محطة وبطول (٥٧١٦) كم ولمحطات التحويل بلغ (٢٤) محطة وبسعة (١٩٢٥٠)م.ف.أ ولمحطات ذات الجهد (١٣٢) ك.ف فقد بلغ (٥٠٢) محطة وبطول (١٣٣٥٨) كم ، ولمحطات التحويل فقد بلغ (٢١١) محطة وبسعة (٣١٧٨٤) م.ف.أ .

وهذا يعود الى انشاء وتاهيل المحطات الثانوية وخطوط وقابلوات نقل الطاقة لازالة الاختناقات الناتجة عن تنامي معدلات الحمل في كافة المحافظات عدا اقليم كردستان . وكما موضح في الجدولين (٢٤) و(٢٥) :

جدول (٢٤)

اعداد واطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية

السنة	الجهد	العدد	الطول (كم)	الجهد	العدد	الطول(كم)
٢٠١١	٤٠٠ك.ف	٤٨	٤٣٥٦	١٣٢ك.ف	٣٩١	١٢٠٧٣
٢٠١٢	٤٠٠ك.ف	٤٨	٤٤٥٨	١٣٢ك.ف	٤١٨	١٢٨٧٠
٢٠١٣	٤٠٠ك.ف	٥٣	٥٧١٦	١٣٢ك.ف	٥٠٢	١٣٣٥٨

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية – قسم الاحصاء ، التقرير الاحصائي السنوي ، بغداد.

جدول (٢٥)

عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية

السنة	٤٠٠ك .ف		١٣٢ك .ف	
	العدد	السعة التصميمية	العدد	السعة التصميمية
٢٠١١	٢٤	١٧٠٠٠	٢٠٨	٢٧٠٥٥
٢٠١٢	٢٤	١٧٠٠٠	٢١٣	٣٠٥٢٦
٢٠١٣	٢٤	١٩٢٥٠	٢١١	٣١٧٨٤

المصدر: وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية – قسم الاحصاء ، التقرير الاحصائي السنوي ، بغداد .

اما في شبكات التوزيع فمن بيانات الجدول (٢٦) الذي يبين اعداد واطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية فقد بلغ اعداد واطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية لعام ٢٠١١ لخطوط ذات القدرة (٣٣) ك.ف الهوائية (٥٠٣) خط وبطول (٨٣٥٦) كم ، والقابلو بلغ عدد الخطوط (٥٥٣) خط وبطول (٢٦٣٤) كم ، اما خطوط (١١) ك.ف الهوائية فقد بلغت (٤٢٤٥) خط وبطول (٤٧٤٣٣) كم والقابلو بلغت (١٥٩٤) خط وبطول (٤٦٥٧) كم ، فضلا عن عدد محطات التحويل العاملة في شبكات التوزيع لمحولات (١١/٣٣) ك.ف فقد بلغت (٥٧٧) محطة وبسعة (٢١٣٩١) م.ف.أ ، ولمحولات (٠.٤/٣٣) ك.ف فقد بلغت (١٠٥٨٥٠) محولة وبسعة (٣٢٤٨٢) م.ف.أ .

اما في عام ٢٠١٢ فقد بلغ اعداد واطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية لخطوط ذات القدرة (٣٣)ك.ف الهوائية بلغت (٤٥١) خط وبطول (٧٦١٣) كم ، والقابلو بلغ (٥٥٠) خط وبطول (٢٠٤٧) كم ، وفي خطوط (١١).ك.ف الهوائية بلغ (٤٥٦٨) خط وبطول (٥٢١٠٧) كم والقابلو بلغ (٨٧٢) خط وبطول (٢١٥٨) كم ،ومحطات التحويل العاملة في شبكات التوزيع (١١/٣٣) ك.ف فقد بلغت (٥٩٩) محطة وبسعة (١٩٢٦٦) م.ف.أ ، ولمحولات (٠.٤/١١)ك.ف بلغ (١٠٨٦٧٤) محولة وبسعة (٣٥٣٣٧) م.ف.أ .

وفي عام ٢٠١٣ فقد بلغت لخطوط ذات القدرة (٣٣) ك.ف الهوائية (٥١٠) خط وبطول (١٠٥٢٧) كم والقابلو (٧١٢) خط وبطول (٣٢٥١) كم ، وبالنسبة لخطوط ذات القدرة (١١) ك.ف فقد بلغت الهوائية (٥٢٣٠) خط وبطول (٥٥٢٥٩) كم والقابلو (١٠٧٧) خط وبطول (٧٥٨٨) كم ولمحولات (٠.٤/١١) فقد بلغت (١٠٨٦٧٤) خط وبطول (٣٥٣٣٧) كم ،ومحطات التحويل العاملة في شبكات التوزيع(١١/٣٣) ك.ف فقد بلغت (٦٧٢) محطة وبسعة (٢٧٠٤٣) م.ف.ا ، ومحولات (٠.٤/١١) ك.ف فقد بلغ (١٢٤٤٩٣) محولة وبسعة (٤٣٧٩٨) ك.ف.أ ويرجع ذلك الى تحسين الخطوط والمحطات الثانوية من خلال تبديل المحولات بمحولات ذات قدرة اكبر ومعالجة نقاط الضغط على المحطات .

جدول (٢٦)
اعداد واطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)

السنة	خطوط ٣٣ك .ف				خطوط ١١ك .ف				محولات ٠.٤/١١ ك.ف	
	هوائية		قابلو		هوائية		قابلو		العدد	السعة
	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)		
٢٠١١	٥٠٣	٨٣٥٦	٥٥٣	٢٦٣٤	٤٢٤٥	٤٧٤٣٣	١٥٩٤	٤٦٥٧	١٠٥٨٥٠	٣٥٤٨٢
٢٠١٢	٤٥١	٧٦١٣	٥٥٠	٢٠٤٧	٤٥٦٨	٥٢١٠٧	٨٧٢	٢١٥٨	١٠٨٦٧٤	٣٥٣٣٧
٢٠١٣	٥١٠	١٠٥٢٧	٧١٢	٣٢٥١	٥٢٣٠	٥٥٢٥٩	١٠٧٧	٧٥٨٨	١٢٤٤٩٣	٤٣٧٩٨

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية – قسم الاحصاء ، التقرير الاحصائي السنوي ، بغداد.

اما توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب اصناف المستهلكين فمن بيانات الجدول (٥)الذي يوضح نسب اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة حسب اصناف المستهليكن فقد بلغ اجمالي الطاقة المباعة من مديريات التوزيع في عام ٢٠١١ (٢٥.٧) مليون (م.و.س) وهي موزعة على اصناف المستهلكين وبنسبة (٤٣%) للاستهلاك المنزلي والصناعي (٢٥%) والحكومي (٢٤%) والتجاري (٦%) والزراعي (٢%) والمتجاوزين وبنسبة (١%) ، وفي عام ٢٠١٢ فقد بلغ اجمالي الطاقة المباعة (٣٥.١)مليون (م.و.س) وهي موزعة على اصناف المستهلكين وبنسبة (٤٠%) للاستهلاك المنزلي ويليه الحكومي وبنسبة (٢٥%) والزراعي (٢١%) والتجاري (٥%) والصناعي (٣%) والمتجاوزين (٦%) . وفي عام ٢٠١٣ بلغت (٤٥) مليون (م.و.س) وهي موزعة على اصناف المستهلكين اذ بلغت اعلى نسبة تجهيز للقطاع المنزلي وبنسبة (٣٩%) ويليه القطاع الحكومي وبنسبة (٢٧%) ثم القطاع الصناعي (٢٠%) والتجاري (٦%) والزراعي (٣%) وكما موضح في الجدول (٢٧).

جدول (٢٧)

توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب اصناف المستهلكين للمدة (٢٠١١- ٢٠١٣) مليون (م .و .س)

السنة	اجمالي الطاقة المباعة	منزلي	%	تجاري	%	حكومي	%	زراعي	%	صناعي	%
٢٠١١	٢٥,٧	١١,١	٤٣	١,٥	٦	٦,١	٢٤	٠,٦	٢	٦,٣	٢٥
٢٠١٢	٣٥,١	١٤	٤٠	٢	٥	٩	٢٥	٨	٢١	١,٢	٣
٢٠١٣	٤٥	١٧,٦	٣٩	٢,٧	٦	١٢,٣	٢٧	١,٥	٣	٩	٢٠

المصدر: وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية – قسم الاحصاء ، التقرير الاحصائي السنوي ، بغداد ،ص٢٦.

يتضح مما تقدم ان منظومة الكهرباء في العراق تدور في حلقة مفرغة بين ضعف قدرتها على التوصيل وعدم امكانية الاعتماد عليها على النحو المطلوب الامر الذي يسفر عن القيام باصلاحات عاجلة من شأنها الاخلال بسلامة المنظومة على المدى الطويل ، فضلا عن التدابير اليائسة التي تدفع المستخدمين لاتخاذها والتي تزيد من تدهورها لاسيما النقص الحاد في الطاقة الكهربائية ، ففي عام ٢٠٠٩ بلغ الامداد للتيار الكهربائي (٨) ساعات يوميا فقط ، والى حوالي (١٠) ساعة يوميا في عام ٢٠١٠ والى (٩) ساعات عام ٢٠١٢ ،والى (١١) ساعة في عام ٢٠١٣ الامر الذي يشكل تكاليف باهظة على الاقتصاد ممثلة بصورة اهدار لوقت الانتاج ، وتلف للاصول الراسمالية بسبب انقطاع التيار الكهربائي ، وعدم القدرة على تنفيذ الاعمال التجارية العادية وفقا لجدول زمني يمكن الاعتماد عليه . وفي بلد يعاني من برودة الطقس في فصل الشتاء وقسوة حرارته في فصل الصيف ، فأن نقص الطاقة الكهربائية يشكل صعوبات جمة للافراد . وقد ادى

غياب امدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية الى انتشار تركيب المولدات الديزل الخاصة (المولدات الاهلية) ، والتي يمثل استمرار تشغيلها تكاليف توليد عالية واحداث ضجيج ، وتلوث للهواء وانبعاث غازات في الغلاف الجوي . وتشير التقديرات الى ان التكلفة الاجمالية التي يتكبدها الاقتصاد العراقي بسبب نقص الطاقة الكهربائية تتجاوز (٤٠) مليار دولار سنويا . ويعزى هذا النقص الى مجموعة متنوعة من اوجه القصور في منظومة الطاقة الكهربائية التي لاتتحقق بكامل سعتها ، نظرا لظروف التشغيل غير القياسية وعمر محطات توليد الكهرباء ، ونقص الوقود ، وتعطل معدات التوليد مما اثر على القدرة الفعلية لتوليد الكهرباء اذ بلغ معدل الانتاج الفعلي (٦٦٦٩) ميكا واط عام ٢٠١٣ وهو دون مستوى الحاجة والتي تقدر بحوالي (١٥٢٢٠) ميكا واط اي ان العراق يعاني من عجز بحدود (٨٥٥١) ميكا واط ، فضلا عن كلفة الفرصة البديلة المتمثلة بشل الانشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل وتسد حاجة الطلب المحلي المتنامي .
ومن جهة اخرى فأن تجمعات المحطات الكهربائية الموجودة تعاني من اختناقات تيار الضغط العالي حيث تفوق الاحمال الكهربائية لمنطقة وسط البلاد وخصوصا في بغداد قدرة شبكة نقل الكهرباء الموفرة لخدمة هذه المنطقة كما ان خطوط الكهرباء الحالية بحاجة الى تعزيز من خلال مد خطوط اضافية لتخفيف الاختناقات وتحسين مستوى مرونة منظومة الكهرباء وزيادة قدرتها على توصيل التيار على النحو المطلوب .

اما شبكات توزيع الكهرباء فهي تعاني من مشاكل مماثلة كالاحمال الزائدة وعدم الاعتماد عليها نتيجة للنمو العشوائي للسكن اذ بلغت نسبة التجاوز على الشبكة الوطنية بنسبة (٥%) عام ٢٠١٢ و (٤%) في عام ٢٠١٣ والافتقار الى ممارسات صيانة قياسية ومنهجية تنعكس بشكل تحديات عديدة تواجه قطاع الطاقة الكهربائية مما يتطلب تحديد مزيج تقنيات توليد الكهرباء وتحديد اكثر اساليب التوليد كفاءة والتي من شأنها تزويد العراق بالكهرباء وعلى نحو مستدام بيئيا لاسيما الامكانيات الطبيعية التي يملكها العراق ما تمكنه من توليد طاقة كهربائية وفيرة بفضل ما ينعم به من مصادر الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية).

ثانيا / قطاع الماء والصرف الصحي

١- خدمات الماء الصافي

الماء شريان الحياة وهو مدخل ضروري من خلاله تستطيع البيوت والشركات من القيام بأعمالها الاعتيادية وان اي مشاكل في تجهيز المياه او الجودة تؤثر سلبا على الانتاجية الاقتصادية وتشكل خطرا على صحة الشعب . وفي العراق اولت سياسة الدولة التنموية اهمية خاصة للنهوض بقطاع الماء الصافي في السنوات الاخيرة والتأكيد على شمول كافة المناطق الحضرية والريفية على حد سواء بهذه الخدمة الاساسية وتأمين المياه الصالحة للشرب وتقديمها بكميات كبيرة ونوعيات جيدة الى كافة فئات الشعب. لاسيما انها شهدت في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تطورا ملموسا في تقديم هذه الخدمة بلغت تغطيتها الى حوالي (٩٥%) من سكان المناطق الحضرية و(٧٥%) من المناطق الريفية.

وفي عقد التسعينيات وما تلاها فقد شهد قطاع الماء الصافي تراجعا في تقديم الخدمة فتراجعت نسبة تغطية الماء الصافي فضلا عن نوعية وكمية المياه المجهزة التي شهدت تدنيا واضحا ،اذ بلغ في عام ٢٠٠٥ من خلال المسح الذي انجز من قبل الجهاز المركزي للاحصاء ان نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب كانت في الحضر (٧٩,٩%) مقابل (٦١,٦%) للريف وهذا التفاوت قد لايعود فقط الى اهمال المعنيين في مجال البنى التحتية بل يعود ذلك في الجزء الاكبر منه الى طبيعة المناطق الريفية التي تتميز بتباعد القاطنين في مناطق سكناهم بالاضافة الى عدم وجود مجمعات سكنية في الريف ادت كل هذه الاسباب مجتمعة الى هذا التفاوت مع الحضر. كما ان الشيء الذي يبعث على القلق هو ارتفاع نسبة الاسر المكتفية الى حوالي (٦٤%) وهذا يعني ان تعرض منظومة الماء لمشكلات او ازمات سوف تؤدي الى ارتفاع نسبة الحرمان لكثير من الاسر ، مما يتطلب وضع الحلول السريعة هذه المشكلة التي يترتب عليها آثارا سلبية على صحة الافراد والبيئة .

لذا فالاستخدام المستدام للمياه الصالحة للشرب والحد من انتشار العشوائيات العامل الاساسي لضمان الاستدامة البيئية ، ليس فقط في اطار هذا الهدف الانمائي للالفية ، ولكن فيما يتعلق بخفض نسبة وفيات الاطفال (الهدف الانمائي للالفية الرابع) وتخفيف وطأة الفقر والجوع (الهدف الانمائي للالفية الاول) .

ولقد استشعرت خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣- ٢٠١٧) اهمية هذه الخدمة واعطتها اولوية متقدمة ضمن اهتماماتها وهدفت الى تأمين تغطية شاملة لمياه الشرب من خلال جملة اهداف ووسائل لتحقيق هذه الاهداف لاسيما ان انتاج الماء يتم في المشاريع والمجمعات المائية وبطاقات مختلفة لتجهيز السكان بالماء الصالح للشرب ، اذ يتبع العراق منهاجا مركزيا يستند الى العرض في ادارته للماء من خلال وزارة البلديات والاشغال العامة وهي الوزارة المسؤولة عن ايصال جميع الخدمات الى (١٤) محافظة فضلا عن اطراف

محافظة بغداد ، وامانة بغداد مسؤولة عن مركز المحافظة بغداد وحكومة اقليم كردستان مسؤولة عن تقديم الخدمات الى ثلاث محافظات (اربيل ، السليمانية ، دهوك).

ومن بيانات الجدول (٢٨) الذي يوضح نشاط الماء اذ بلغت كمية الماء الصافي المنتجة في عام ٢٠١١ (١١,٣) مليون م^{٣} /يوم وحققت امانة بغداد اعلى انتاج بلغ (٢,٦) مليون م^{٣} /يوم ، وهذه الكميات المنتجة من المياه في المشاريع والمجمعات المائية اذ بلغ عدد المشاريع (٢٧٠) مشروع ماء واكثر من (٤١٧١) مجمعا للماء تنتج الماء الصالح للشرب ، وبلغ نصيب الفرد من الماء بحدود (٣٩٢) لتر/ يوم، ثم وصلت كمية الماء المنتج الى(١٢,٥٦) مليون م^{٣} /يوم وذلك في عام ٢٠١٢ وبنسبة زيادة بلغت (١١,١٥%) عن عام ٢٠١١ في حين قدرة الحاجة الكلية من الماء بحدود (١٠,٨٠) مليون م^{٣}/يوم ، وهذه الكميات منتجة في اكثـــر مـــن (٢٧٥) مشروعاً و(٣٢٢٣) مجمعاً للماء اذ حققت امانة بغداد اعلى كمية انتاج بلغت (٢.٨) مليون م^{٣} / يوم وبلغ نصيب الفرد اليومي من الماء حوالي (٤٢٦) لتر/ يوم ، ويعود ذلك الى اصلاح وصيانة الاجهزة والمعدات العاطلة والى توفير المستلزمات الاساسية للتصفية فضلا عن تشغيل عدد من المجمعات العاملة بالطاقة الشمسية والتي بلغ عددها (٣٧٩) مجمع بهدف تأمين مياه الشرب للمواطنين وسد الحاجة الفعلية لهم وبالكميات المطلوبة ، وفي عام ٢٠١٣ بلغت كمية الماء الصافي المنتج (١٣,٣) مليون م^{٣} موزعة بواقع (٣,٠) مليون م^{٣} منتجة في امانة بغداد و(١٠,٤) مليون م^{٣} منتجة في أطراف بغداد وباقي المحافظات وهذه الكميات منتجة في المشاريع والمجمعات المائية اذ بلغ عددها (٢٧٦) مشروع منها (١٢) محطة كبيرة موزعة على جانبي الكرخ والرصافة ضمن نطاق عمل امانة بغداد و(٢٦٤) مشروع في أطراف بغداد وباقي المحافظات وبلغ عدد المجمعات المائية (٣٢٣٦) مجمع منها (١٠٦) مجمع في امانة بغداد و(٣١٣٠) مجمع في أطراف بغداد وباقي المحافظات ، ليبلغ نصيب الفرد اليومي (٤٠٠) لتر /يوم . لاسيما ان خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ – ٢٠١٧) انطلقت من رؤية تأمين ماء صالح للشرب ولكافة المواطنين وزيادة عدد المخدومين في المحافظات (عدا محافظة بغداد) من (٨٢%) عام ٢٠١١ الى (٩٨%) عام ٢٠١٧ من خلال الاسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ والبالغة (٣٠) مشروعا فضلا عن انشاء مشاريع جديدة وبعدد (٨٣) مشروعا في المناطق غير المخدومة وتوسيع طاقات المشاريع القائمة والعمل على تخفيض نسبة الهدر من الماء المنتج من (٤٠%) الى (٢٥%) وذلك في عام ٢٠١٧.

جدول (٢٨)

المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)

التفاصيل	الوحدة القياسية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
كمية الماء الصافي المنتج	مليون م٣ /يوم	١١,٣	١٢,٥٦	١٣,٣
عدد المشاريع	مشروع	٢٧٠	٢٧٥	٢٧٦
عدد المجمعات	مجمع	٤١٧١	٣٢٢٣	٣٢٣٦
نصيب الفرد اليومي	لتر / يوم	٣٩٢	٤٢٦	٤٠٠

المصدر: ١- وزارة البلديات والاشغال العامة ، المديرية العامة للماء / قسم التخطيط والمتابعة .

٢- امانة بغداد دائرة ماء بغداد ، قسم السيطرة النوعية .

مما تقدم يتضح بان قطاع الماء يعاني من ضغوط متزايدة بسبب امدادات المياه والذي يرجع الى جملة اسباب منها قدم الشبكة والتخسفات والانسدادات وكثرت التجاوزات على الشبكات وستزداد هذه الضغوط بسبب النمو السكاني والاقتصادي ، فضلا عن التدهور في نوعية المياه يزيد من حدة المشكلة بسبب تصريف المياه غير المعالجة والنفايات الصناعية الى مجرى النهر مما ينعكس سلبا على صحة المواطنين ويزيد من تدهور الحالة الصحية وخصوصا بين صفوف الاطفال اذ تزداد حالات الوفيات بسبب رداءة نوعية المياه ،وحين تقع الانقطاعات تضطر العوائل الى تخصيص بعض الدخل لشراء المياه للتغلب على الانقطاعات المستمرة في تجهيز المياه مما يضطر الفقراء الى دفع المزيد من المبالغ للحصول على مياه الشرب، فضلا عن اسعار وحدات الماء (الجباية) لازالت منخفضة في الوقت الذي تزداد فيه الكلف التشغيلية بشكل سريع اذ لاتغطي هذه الايرادات اكثر من(٥%) من كلف التشغيل والصيانة وهذه الاسعار المنخفضة لاتقدم حافزا لترشيد الاستهلاك وتجرد قطاع تجهيز الماء من الاموال الضرورية لتحديث وتحسين اداء الشبكات. لذا يواجه العراق صعوبات في تحقيق هدف الوصول الى تأمين ماء صالح للشرب بنوعية عالية وزيادة نسبة المخدومين في المحافظات (عدا محافظة بغداد) .

٢ـ خدمات الصرف الصحي :

بهدف الحفاظ على بيئة صحية سليمة للاسر لابد ان يكون هناك عمل يأخذ بنظر الاعتبار توفر البنى التحتية السليمة والتي من اهم شروطها هو توفر الصرف الصحي . لاسيما وان عادات استخدام هذا المرفق يلعب دورا في مدى كفاءته والقدرة على الايفاء بحاجات المواطنين اذ ان التجاوز على شبكات الصرف الصحي قد يثقل وظائفها ويؤدي الى اثار سلبية على البيئة . وفي اواخر عام ٢٠٠٣ قدم تقرير دولي وصفا لحال البنى التحتية في العراق اشار فيه الاهمال الذي تعرضت له مما نتج عنه تدهور كبير اذ لايحصل معظم الشعب على الخدمات الاساسية وغالبا ما يلجأون الى بدائل ذات تكلفة عالية للحصول على المياه والكهرباء والصرف الصحي اذ من بين (١٧٧) محطة لتوزيع المياه والصرف الصحي هناك (٣٤) محطة اعتبر اداؤها مقبول و(٩٨) محطة اداؤها غير مقبول . كما اظهر مسح قام به الجهاز المركزي للاحصاء في عام ٢٠٠٥ ظهر ان نسبة المخدومين بشبكة المجاري الى سكان المحافظات المشمولة بالمسح حوالي (٢٥,٧%) ، في حين بلغت نسبة السكان المخدومين بنظام معالجة مستقلة (سبتك تانك) حوالي (٥١,٢%) من سكان المحافظات المشمولة كما بلغ عدد المحطات المعالجة المركزية في العراق (١٤) محطة وعدد المحطات الصغيرة (٤) محطات وذلك في عام ٢٠٠٧ ، ومن بيانات الجـــدول(٢٩) الذي يوضح نشاط الصرف الصحي في العراق عدا اقليم كردستان للمدة ٢٠١١ـ ٢٠١٣.

جدول (٢٩)

المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (٢٠١١ـ٢٠١٣)

التفاصيل	الوحدة القياسية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد محطات المعالجة المركزية	محطة	٢٦	٢٣	٢٥
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة)	%	٢٧	٣٢,٢	٣٣,٣
كمية المياه العادمة المتولدة في المحطات	مليون م٣/ يوم	١,٨	١,٧	١,٨
محطات الضخ	محطة	١٠٢٤	١٥٧١	١٠٧٧

المصدر :ـ ١ـ وزارة البلديات والاشغال العامة، المديرية العامة للمجاري .

٢ـ أمانة بغداد / دائرة مجاري بغداد

فقد بلغ عدد محطات المعالجة المركزية في عام ٢٠١١ (٢٦) محطة منها (٤) محطات في محافظة بغداد المركز(امانة بغداد) والاطراف و(٢٢) محطة مركزية في باقي المحافظات . وبلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري حوالي (٢٧%) ، وفي عام ٢٠١٢ فقد بلغ عدد محطات المعالجة المركزية (٢٣) محطة منها (٣) محطات معالجة في بغداد و(٢٠) محطة في باقي المحافظات و بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (٣٢,٢%) .

وفي عام ٢٠١٣ فقد بلغ عدد محطات المعالجة المركزية (٢٥) محطة منها (٤) محطات في محافظة بغداد المركز (امانة بغداد) و(٢١) محطة في باقي المحافظات .

وبلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري حوالي (٣٣,٣%). كما ان معدل كمية المياه العادمة المتولدة لمحطات المعالجة فقد بلغت في عام ٢٠١١ حوالي (١,٨) مليون م^{٣} /يوم ،وبلغ مجموع محطات الضخ الكلية (١٠٢٤) محطة منها (٣٢٤) محطة في بغداد و(٧٠٠) محطة في باقي المحافظات ، وفي عام ٢٠١٢ فقد بلغت كمية المياه العادمة (١.٧) مليون م^{٣} /يوم وهي موزعة على المحافظات اذ بلغت في محافظة بغداد المركز(١,١) مليون م^{٣}/يوم وفي باقي المحافظات فقد بلغت (٥٥٢) الف م^{٣}/يوم. وبلغ مجموع محطات الضخ الكلية (١٥٧١) محطة منها (٣١٧) محطة ضخ في بغداد المركز و(١٢٥٤) محطة ضخ في أطراف بغداد وباقي المحافظات .

وفي عام ٢٠١٣ بلغت كمية المياه العادمة المتولدة لمحطات المعالجة (١.٨) مليون م^{٣}/ يوم منها (١,١) مليون م^{٣} / يوم في محافظة بغداد المركز (امانة بغداد) وفي باقي المحافظات بحدود (٧٠٠) الف م^{٣} / يوم وبلغ مجموع محطات الضخ الكلية (١٠٧٧) محطة ضخ منها (٣٥٧) محطة في بغداد ، و(٧٢٠) محطة في باقي المحافظات .وهذا ما يعكس حجم الضغط على محطات المعالجة لاسيما في محافظة بغداد المركز بسبب الكثافة السكانية والتوسع الكبير فيها مما يعظم من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة ويعيق زيادة نسبة التغطية من جهة اخرى ، كما ان كمية المياه العادمة والواردة الى محطات المعالجة تفوق طاقاتها حيث ان نسبة كبيرة من هذه المياه تذهب الى اماكن التصريف بدون معالجة مما ينعكس ذلك سلبا على صحة المواطنين وتهديد حياتهم .

وقد استهدفت خطة التنمية الوطنية(٢٠١٣ – ٢٠١٧) زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح (٥٣%) من سكان المحافظات و(٩٥%) في بغداد المركز ومعالجة المياه العادمة المتولدة الى المحطات قبل طرحها وذلك من خلال اكمال تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ والجديدة منها وبتخصيصات سنوية بلغت بحدود (٢٠٢) مليار دينار وذلك في عام ٢٠١٧ .

ان مشاريع الصرف الصحي كانت ولم تزل دون المستوى المطلوب ، وقد اسهم عدم الاهتمام بهذا القطاع في تلوث البيئة واصبح يشكل خطورة حقيقية على صحة المواطنين، حيث ان اغلب مياه الصرف الصحي يلقى

في الانهار والجداول التي تستخدم مياهها للشرب من قبل العديد من سكان القرى والارياف التي لاتكون مخدومة بشبكات المياه الصالحة للشرب ، بل صارت تلقى بمخلفاتها في مياه الانهار وهذا يشكل تحديا وخطورة على حياة المواطنين وصحتهم .

وبالرغم من ضخامة المبالغ الاستثمارية التي خصصت للصرف الصحي في المحافظات عدا بغداد والتي بلغت بحدود (٧٥٠) مليار دينار للفترة من (٢٠٠٤ –٢٠٠٨) وبنسب صرف عالية بحدود (٩٠%) الا ان تدني مستوى خدمات الصرف الصحي والتدهور الذي اصاب البنى التحتية لها والافتقار الى معالجة المياه العادمة المتولدة للمحطات لم يطور من واقع هذه الخدمة بشكل ملحوظ مما يعيق تحقيق الرؤية الهادفة الى تأمين الصرف الصحي مستجيب لغايات الاهداف الانمائية للالفية. واذا لم يتم التصدي لتلك المسائل سيستمر الصرف الصحي السيئ في الحاق الضرر بصحة المواطنين وإعاقة تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

ان ابرز مشكلات هذا القطاع هو وجود عجز كبير في نسبة تغطية سكان الحضر وانعدام التغطية بشكل كامل في المناطق الريفية مما يؤشر حجم المعاناة وضعف الامكانات المتاحة لسكان الريف مقارنة بسكان الحضر وهذا ينسجم مع ارتفاع نسبة الفقر في الريف، والحاجة الى موارد ضخمة جدا لزيادة نسبة التغطية وتحسين نوعية الخدمات . الى جانب تقادم اعمار شبكات الصرف الصحي القائمة حاليا وعدم استيعابها لجميع كميات المياه العادمة المتولدة وحاجتها الى الادامة والتطوير .فضلا عن التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة الى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من مأخذ مشاريع مياه الشرب ، فضلا عن التوسع الافقي المستمر والكبير في المدن والقصبات العراقية ساهم في تفاقم المشكلة وعظم من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة وحَد من زيادة نسبة التغطية . مما يتطلب اعادة النظر بمعايير تخطيط المدن والاسكان الافقي والتحول الى الاسكان العمودي . وتأمين المستلزمات التشغيلية بشكل مستدام لتعزيز امكانات المشاريع القائمة واعادة تأهيلها ، فضلا عن تعزيز امكانات المختبرات المركزية ومختبرات المجاري في المحافظات لتأمين الفحوصات اللازمة لضمان طرح مياه معالجة بمواصفات عالمية .

ثالثا / قطاع النقل :

يتصف هذا القطاع بوجود شركات مملوكة للدولة ومرتبطة بها حسب البند المعمول به لحد الان في قانون النقل رقم (٨٠) لعام ١٩٨٣ الذي ينص على ان (يقوم القطاع الاشتراكي بقيادة وتوجيه نشاط النقل) [٣] والتعليمات والانظمة الفرعية ذات الصلة الصادرة بموجبها تمنح وزارة النقل وتشكيلاتها السيطرة والتوجيه في مجال الاستيراد والتصدير والخزن ، ويتكون هذا القطاع من التشكيلات الاتية :-

١- سكك الحديد :

يمثل النقل بسكك الحديد احد الجوانب الاساسية في مجال النقل البري التي تحقق شروط النقل بامان وبأقل تكلفة للمسافرين والبضائع ولمسافات طويلة ، ويعد العراق من الدول الرائدة في مجال استخدام السكك اذ تم تسيير اول قطارفي حزيران عام ١٩١٤.

ويمتلك شبكة سكك حديدية تغطي اجزاء واسعه منه وكما موضحة في الجدول (٣٠)

جدول (٣٠)

المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية في العراق للمدة (٢٠١١ – ٢٠١٣)

التفاصيل	الوحدة القياسية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اطوال السكك الحديد	الف كم	٢,٦	٢,٤	٢,٤
عدد القاطرات	قاطرة	٤١٤	٤١٤	٤١٤
عدد المسافرين بأجر	الف مسافر	١٧٨	١٤٨	١٣٤
عدد الكيلومترات السفرية	مليون مسافر/ كم	٩٠	٧٥	٦٨
متوسط اجرة نقل المسافر	الف دينار	١٠,٩	١٠,٧	١١,١
البضائع المنقولة باجر	الف طن	٦٦٠	٨٥٠	١٧٠٣
الايرادات المتحققة من نقل المسافرين	مليار دينار	١,٩٤	١,٦	١,٥
الايرادات المتحققةمن نقل البضائع	مليار دينار	١٠,١	١٠,١	١١,٦

المصدر: وزارة النقل ، دائرة التخطيط والمتابعة .

---

[٣] المادة (٢) من قانون النقل رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٣ .

اذ بلغت اطوال السكك الحديد العراقية في عام ٢٠١١ (٢,٦)الف كم من خطوط السكك ، اذ بلغت الخطوط الرئيسية حوالي (٢.٢) الف كم من مجموع الخطوط وبنسبة (٨٢,١%) ، والخطوط الفرعية تبلغ (٠,٤)الف كم وبنسبة (١٧,٩%). وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ فقد بلغت اطوال خطوط السكك (٢,٤) الف كم منها (٢) الف كم خطوط رئيسية وبنسبة (٨١,١%) اما الخطوط الفرعية فقد بلغ طولها (٠,٤) الف كم وبنسبة (١٨,٩%) ويعود سبب الانخفاض الى تقادم والغاء بعض الخطوط بسبب الوضع الامني .ومن المؤمل زيادة اطوال شبكة خطوط السكك الرئيسة والفرعية لتصل في نهاية عام ٢٠١٧ الى (١٠,٧) الف كم . كما بلغ عدد القاطرات (راس القطار) في عام ٢٠١١ (٤١٤) قاطرة منها (٢٨٣) قاطرة رئيسية والتي تسحب عربات المسافرين والبضائع و (١٣١) قاطرة مناقلة وهي ماكنة توصيل القاطرات بالعربات داخل المحطة ،وهذا يعود الى تقادم عمر القاطرات وعدم صلاحيتها للعمل . وفي عامي ٢٠١٢و ٢٠١٣ بقى عدد القاطرات مثلما كان عليه في عام ٢٠١١ وذلك بسبب عدم ادخال قاطرات جديدة للخدمة .

وبلغ **عدد مسافري** سكك الحديد في عام ٢٠١١ (١٧٨) الف مسافر ، ثم انخفض في عام ٢٠١٢ ليبلـــــغ (١٤٨) الف مسافر وبنسبة انخفاض بلغت (١٦,٨%) عن عام ٢٠١١ . وفي عام ٢٠١٣ بلغ عدد المسافرين (١٣٤) الف مسافر وبنسبة انخفاض (٩,٥%) ويعود ذلك الى عزوف المسافرين لاعتماد سكك الحديد كوسيلة نقل بسبب الاوضاع السيئة للسكك والقاطرات اذ ان معدل السرعة لايتجاوز (٥٠) كم تقريبا في الساعة ، والانحراف خارج مسار السكة اصبح امرا شائعا في الشبكة مما يقلل من اعتمادية النقل بالسكك كوسيلة نقل امنه ، ومن المتوقع الزيادة في طاقات نقل المسافرين لتصل في عام ٢٠١٧ الى (٦٤,٧) مليون مسافر وطاقات نقل البضائع لتصل الى (٣٣٥) مليون طن . وهذا الوضع انعكس على انخفاض عدد الكيلو مترات السفرية المقطوعة اذ سجلت في عام ٢٠١١ حوالي (٩٠) مليون مسافر/ كم وفي عام ٢٠١٢ سجلت (٧٥) مليون مسافر / كم وبانخفاض نسبته (١٦,٧%) ، ثم انخفض في عام ٢٠١٣ ليصل الى (٦٨) مليون مسافر / كم ويرجع السبب في ذلك الى تسيير خط واحد هو خط بغداد – البصرة ، فضلا عن عدم تفعيل النقل الدولي مما اضطر المواطن الى استخدام وسائل النقل الاخرى البديلة. كما بلغ متوسط اجرة نقل المسافر الواحد في عام ٢٠١١ (١٠,٩) الف دينار. وفـــي عام ٢٠١٢ وصلت الـــى (١٠,٧) الف دينار وبنسبة انخفاض بلغت (١,٨%). وفي عام ٢٠١٣ بلغت (١١,١) الف دينار . اما فيما يخص نقل البضائع المنقولة باجر فقد بلغت في عام ٢٠١١ (٦٦٠) الف طن ، وفي عام ٢٠١٢ بلغت (٨٥٠) الف طن وهذا الحال انعكس على انخفاض الايرادات المتحققة سواء كانت من نقل المسافرين او من نقل البضائع اذ بلغت الايرادات المتحققة من نقل المسافرين في عام ٢٠١١ (١,٩٤) مليار دينار وفي عام ٢٠١٢ بلغت (١,٦) مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت (١٥,٨%) .وفي عام ٢٠١٣ بلغت الايرادات المتحققة من نقل المسافرين (١,٥) مليار دينار وبنسبة انخفاض (٦,٣%)عن عام ٢٠١٢ . فضلا عن الايرادات المتحققة من

نقل البضائع فقد انخفضت هي الاخرى فبعد ان سجلت في عام ٢٠١١ (١٠.١) مليار دينار ، وفي عام ٢٠١٢ بلغت الايرادات (١٠,١) مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت (٠,١%) عن عام ٢٠١١. الا انها حققت زيادة في عام ٢٠١٣ لتصل الى (١١,٦) مليار دينار وهذا يعود الى زيادة كمية البضائع المنقولة وبنسبة زيادة (١٠٠%) عن عام ٢٠١٢

مما تقدم يتضح بان النقل بواسطة سكك الحديد في العراق غير فعال وهذا يعود الى جملة اسباب منها قدم الشبكة اذ ان عمر معظم هذه السكك هو مابين (٦٠ – ٨٠) سنة وعدم وجود خطوط مزدوجة مما ينعكس على زمن الرحلة وطول مدة الانتظار في المحطات اذ توجد رحلة واحدة فقط بين بغداد والبصرة كما ان معظم الحمولات هي من المنتجات النفطية والحنطة والمعدات العسكرية وغيرها فضلا عن انخفاض الطاقة التشغيلية لشبكة سكك الحديد والتي لاتتجاوز (٥٠%) بسبب قلة المعرفة بالاساليب الادارة الحديثة للنقل وعدم توفر شروط السلامة الواجبه لتلافي الحوادث ونقل الحمولات بأمان .مما يتطلب التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديدية والذي من شأنه المساهمة في تخفيف الضغط على الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن وما يترتب على ذلك من الحد من الاضرارالتي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها في الكثيرمن الحالات والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة .

٢ – النقل المائي :-

تهتم الدول عادة بالنقل المائي سواء كان بحريا او نهريا وذلك لتميزه عن باقي وسائط النقل الاخرى لاسيما نقله البضائع ذات الكميات الضخمة فضلا عن رخص تكاليفه قياسا بمجالات النقل الاخرى .

والعراق لديه اربع موانئ رئيسة ومنصتين عائمتين لتصدير النفط تقع على امتداد الخط الساحلي القصير له والذي تحده الكويت وايران ، وكما موضح في الجدول (٣١) الذي تم فيه تصنيف الموانئ من حيث العمر والطاقة الانتاجية .

جدول (٣١)

موانئ الحمولة والحاويات في العراق

اسم الميناء	تاريخ الانجاز	الطول	الارصفة	الطاقة الانتاجية
المعقل	١٩١٩	٢,٥ كم	٦	٢,٥–٣مليون طن
ام قصر	١٩٦٥	٤,٢كم	٢٢	٩ – ١٠ مليون طن
ابو فلوس	١٩٧٤	٠,٥٢٥كم	٣	٧٥٠ الف طن
خور الزبير	١٩٨٩	٢,٢ كم	١٢	٧,٧٥ مليون طن

المصدر : مجموعة لويس بيرجر، تقييم الاولويات الاقتصادية في العراق، ٢٠١٢.

ويدخل مينائي ام قصر والزبير ما يقارب (٢٥%) من الواردات الى العراق وذلك لامتلاكهما القدرة الاستيعابية للتعامل مع الحمولة والحاويات وخاصة ميناء ام قصر الذي يتمتع بمعدل بضائع سنوي يبلغ (١٠) مليون طن سنويا وفيه طريق جيد متعدد الوسائط وخط سكة حديد . ومن متابعة نشاط هذا التشكيل وكما موضحة في الجدول (٣٢).

جدول (٣٢)

المؤشرات الرئيسية للنقل المائي للمدة (٢٠١١ -٢٠١٣)

التفاصيل	الوحدة القياسية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد السفن القادمة للموانئ العراقية (لنقل البضائع)	سفينة	٢٠٧٨	٢٠٧٦	٢٤٤٣
الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المستوردة	مليون طن	١٢,٥	١٤,٤	١٥,٢
عدد السفن المغادرة من الموانئ العراقية	سفينة	١٤٤	١٣٥	١٢٧
الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المصدرة والمغادرة للموانئ العراقية	الف طن	٣٤٣	٤٠٥	٥٦٥
عددالمسافرين القادمين للموانئ العراقية	مسافر	لايوجد	لايوجد	لايوجد
عدد المسافرين المغادرين الموانئ العراقية	مسافر	لايوجد	لايوجد	لايوجد

المصدر : وزارة النقل ، دائرة التخطيط والمتابعة.

اذ يتضح بان **اعداد السفن المحملة بالبضائع والقادمة للموانئ** العراقية في عام **٢٠١١** فقد بلغت (٢٠٧٨) سفينة محملة بالبضائع بلغت (١٢,٥) مليون طن وكانت اغلبها مواد متنوعة (سمنت ، مواد غذائية ، ادوات احتياطية ،...) ، وفي عام **٢٠١٢** فقد بلغت عدد السفن القادمة للموانئ العراقية (٢٠٧٦) سفينة وهي محملة بالبضائع المستوردة بلغت بحدود (١٤,٤) مليون طن موزعة على الموانئ العراقية منها (٩٣١٥) الف طن في ميناء ام قصر و(٣٨٠٦) الف طن في ميناء خور الزبير و(١٢٨٥) الف طن في مينائي المعقل وابوفلوس ، وفي عام ٢٠١٣ ازدادت اعداد السفن القادمة لموانئ العراق والخاصة بنقل البضائع لتصل الى (٢٤٤٣) سفينة محملة بالبضائع بلغت (١٥,٢) مليون طن ، وهذا يعود الى زيادة الاستيرادات سواء كانت للقطاع العام او عائدة للقطاع الخاص المحلي. لاسيما ان هناك طاقات متاحة لارصفة الموانئ العاملة هي بحدود (١٩) مليون طن سنويا الا ان البضائع التي تم مناولتها في الموانئ العراقية لا يتعدى اكثر من (١٤) مليون طن سنويا، عليه هناك طاقات متاحة غير مستغلة حيث يمكن ان يكون السبب في هذه الحالة عزوف البواخر عن الرسو في الموانئ العراقية وقيامها بالرسو في موانئ الدول المجاورة بسبب المنافسة القوية من قبل موانئ الدول الاقليمية المجاورة والتي هي خارج مسؤوليات سلطات الموانئ العراقية .

اما **عدد السفن الحملة بالبضائع المغادرة للموانئ العراقية** فقد بلغت في عام **٢٠١١** (١٤٤) سفينة وهي محملة بالبضائع المتنوعة والمعدة للتصدير بلغت (٣٤٣) الف طن . وفي عام **٢٠١٢** فقد بلغ عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية (١٣٥) سفينة وهي محملة بمواد مختلفة بلغت (٤٠٥) الف طن ، وفي عام ٢٠١٣ بلغ عدد السفن المغادرة من موانئ العراق والخاصة بنقل البضائع (١٢٧) سفينة وبحمولة اجمالية بلغت بحدود (٥٦٥) الف طن ، ويلاحظ ارتفاع كمية الحمولات المنقولة على الرغم من انخفاض عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية وذلك بسبب ارتفاع الاعماق للموانئ نتيجة عمليات الحفر والكري التي تنفذها الشركة لذا اصبح بالامكان ابحار البواخر العملاقة ذات الحمولات الكبيرة من والى الموانئ العراقية.

اما **عدد المسافرين القادمين عن طريق الموانئ العراقية** ففي الاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و٢٠١٣ لم تسجل اي حركة للسفن والخاصة بنقل المسافرين سواء كانت للمغادرين ام للقادمين وهذا يعود الى الاعتماد على وسيلة النقل الجوي بسبب تفعيل دوره واعادة الحيوية لهذا النشاط .

مما تقدم يتضح بأن تشكيل النقل المائي (البحري والنهري) يعاني من معوقات جدية تحد من فاعليته تتمثل بالممرات المائية الضيقة والمعدات الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع والخدمات الساندة كلها قديمة وغير كفوءة ، اذ تشكل الرواسب الطينية المتأصلة والسفن الغارقة في القنوات الرئيسة والتي لايمكن تنظيفها لان المعدات المتوفرة غير مناسبة تحديا اضافيا لحجم حركة المرور الحالية والمتزايدة بسبب محدودية الاعماق الحالية للممرات الملاحية وواجهات الارصفة والتي تتراوح ما بين (٧.٥ – ١٢) متر مما

يحد من امكانية استقبالها للبواخر العملاقة بانسيابية ، فضلا عن مشاكل ادارية رئيسية مرتبطة بعمليات ادارة الموانئ، اذ ان ادارة الموانئ الاربعة الخاصة بالحمولات والحاويات غير فاعلة الى حد كبير وينجم عنها تأخيرات طويلة للتحميل والتفريغ ووزارات متعددة تستخدم الموانئ لكنها لاتقوم بتنسيق الشحنات مما يؤدي الى اختناقات ولذلك في بعض الاوقات لاتوجد هناك سفن في حين توجد في اوقات اخرى عدة سفن بأنتظار التفريغ بسبب العجز الكبير في الطاقات التصميمية للارصفة الحالية والتي هي بحدود (١٥) مليون طن سنويا والطلب المتوقع من الاستيرادات والصادرات للعراق مستقبلا هي بحدود (٥٣) مليون طن في سنة ٢٠١٨، كما ان سلطات الكمارك تحتاج الى عدة ايام للانتهاء من تخليص المعاملات ،فضلا عن الحاجة الى استثمارات كبيرة لتكوين نواة لاسطول بحري عراقي جديد يضم بواخر لنقل الحاويات وبواخر للحمولات المتنوعة اذ لم يتجاوز اجمالي الاستثمارات الموجهة الى هذا النشاط خلال المدة (٢٠٠٧ – ٢٠١١) عن (٤٦٠) مليار دينار ولم يتجاوز حجم المصروف منها عن (٤٠%) فضلا عن عزوف القطاع الخاص للاستثمار في تنفيذ البنى التحتية لهذا النشاط . اما في مجال النقل النهري فالعمل شبه متوقف بسبب شحة المياه وقلة الغواطس في الانهار وحاجتها الى الكري فضلا عن وجود عوائق في مجرى الانهار من بقايا الجسور المتضررة بسبب الحروب السابقة وكذلك انشاء الجسور الوقتية والعائمة وجسور الخدمة .

٣- النقل الجوي :

يتمتع النقل الجوي بالسرعة الفائقة تمكنه من الوصول الى أبعد المسافات في زمن قصير تعجز عن تحقيقه وسائل النقل الاخرى ، وتنبثق هذه الاهمية من الخدمات التي يقدمها في مجال نقل الركاب والبضائع والامتعة والبريد من دولة الى اخرى والتي ادت الى تسهيل عملية النقل وزيادة الروابط والعلاقات الدولية .

وفي العراق فقد تأسست الخطوط الجوية في عام ١٩٤٦ كوحدة تابعة للسكك الحديدية العراقية واستمرت بتقديم خدماتها وبدعم من الدولة وذلك من خلال ضخ الاستثمارات الهائلة

في هذا التشكيل تجسد في تمويل وشراء الطائرات والمعدات الارضية وتأهيل نخبة كفوءة من الطيارين والفنيين فضلا عن الخدمات الساندة ، وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي خرج نشاط النقل الجوي العراقي الى نطاق دولي واسع من خلال فتح خطوط بعيدة المدى ، وحصلت زيادة مضطردة بأعداد المسافرين والبضائع والبريد .

وفي عام ١٩٨٨ تأسست شركة الخطوط الجوية العراقية كشركة مستقلة اداريا وماليا وهي الناقل الوطني فيما يتعلق بالنقل الجوي . ولكن في مطلع التسعينيات خلال فترة الحصار الاقتصادي واعلان منطقة الحظر الجوي اقتصرت رحلاتها الجوية الدولية على السعودية لاداء

مناسك الحج ورحلات داخلية متقطعة الى البصرة والموصل .

وهناك ستة مطارات رئيسة تدعم الطيران المدني في العراق وهي على النحو الاتي :

١- مطار بغداد الدولي .

٢- مطار البصرة.

٣- مطار الموصل .

٤- مطار النجف .

٥- مطار اربيل .

٦- مطار السليمانية

ومن بين هذه المطارات ، فأن مطار النجف هو الاحدث وقد حصل على شهادة التشغيل الخاصة به في عام ٢٠٠٨ (شهادة المستثمر الجوي) (A.O.C) واستمرار ازدياد اعداد السياح الدينيين خلال السنوات الثلاث الماضية مما يعزز المقومات المتنامية للسياحة الدينية ، فضلا عن موقع العراق الجغرافي كحلقة وصل بين الشرق والغرب . ومع تزايد الاستقرار تحسن عدد الرحلات الدولية التي تصل الى بغداد واربيل فهناك جداول منتظمة لرحلات مباشرة من والى اوربا تقوم بها شركات نقل جوي اوربية كبرى.

ويتمثل نشاط النقل الجوي في العراق بنشاط كل من المنشأة العامة للطيران المدني والمسؤولة عن المطارات في انحاء العراق والشركة العامة للخطوط الجوية العراقية والمسؤولة عن النقل الجوي بواسطة الطائرات . والجدول (٣٣) الذي يبين واقع نشاط الخطوط الجوية العراقية :-

جدول (٣٣)

عدد المسافرين وكمية الشحن الوارد والصادر للمدة (٢٠١١-٢٠١٣)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
النقل الدولي (الف مسافر)	٤٤٥,٩	٥٠٠,٩	٢٩٧,١
النقل الداخلي (الف مسافر)	٤٣,٤	٤٨,٤	١٢٤,٨
الشحن الوارد(الف طن)	٧,٩	٤,٤	٤,٢
الشحن الصادر (طن)	٤٠٠	٩٢٤	٩٠٧,٢

المصدر: وزارة النقل ، دائرة التخطيط والمتابعة

اذ يتضح من خلال بيانات الجدول (٣٢) ان عدد مسافري النقل الدولي قد ارتفع من (٤٤٥.٩) الف مسافر وذلك في عام ٢٠١١ ليصل في عام ٢٠١٢ الى (٥٠٠,٩) الف مسافر وفي عام ٢٠١٣ بلغ (٢٩٧,١) الف مسافر ومن المؤمل زيادة العدد ليصل في عام ٢٠١٧ الى (٢.٧) مليون مسافر ، فضلا عن النقل الداخلي بين المحافظات العراقية فقد بلغ عدد المسافرين في عام ٢٠١١ (٤٣,٤)الف مسافر ثم ارتفع الى (٤٨,٤)الف مسافر وذلك في عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣ بلغ (١٢٤,٨) الف مسافر . ومن المتوقع ان يصل في نهاية عام ٢٠١٧ الى(٤٠٣,٥) الف مسافر وهذا يعود الى تنفيذ اعمال اعادة تأهيل المطارات الحالية ، فضلا عن امتلاك الشركة لاسطول جوي متكامل. كما ان نشاط الشحن للبضائع هو الاخر شهد تحسنا بسيطا ، اذ بلغ الشحن الوارد في عام ٢٠١١ (٧,٩) الف طن وفي عام ٢٠١٢ بلغ (٤,٤) الف طن وفي عام ٢٠١٣ بلغ (٤,٢) الف طن ومن المؤمل ان يصل الى مليون طن وذلك في نهاية عام ٢٠١٧ ، كما ان الشحن الصادر قد شهد تحسنا اذ بلغ في عام ٢٠١١ (٤٠٠) طن ثم ارتفع ليصل الى (٩٢٤) طن وذلك في عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣ بلغ (٩٠٧,٢) طن . ومن المتوقع ان يصل الى (١٧٣٢) طن وذلك في نهاية عام ٢٠١٧ وهذا يتوقف على مدى تحقيق الرؤية الخاصة بهذا التشكيل وهي الوصل الى طيران وطني مريح ومنافس من خلال جملة اهداف وضعتها خطة التنميـــة الوطنيـــة (٢٠١٣ – ٢٠١٧) للنهوض بواقع هذا التشكيل والتي تستند الى مبادئ اقتصادية سليمة وتحديدها لاهداف موجهة نحو تأسيس اقتصاد اكثر تنوعا يقوده في نهاية المطاف القطاع الخاص .

كما بلغ عدد الرحلات الجوية العراقية خلال عام ٢٠١١ (٢٣,٢) الف رحلة منها (١١.٦) الف رحلة قادمة، والرحلات المغادرة بلغت (١١,٦) الف رحلة ، وفي عام ٢٠١٢ بلغ عدد الرحلات (٢٧,٨) الف رحلة منها (١٣,٩) الف رحلة قادمة و (١٣,٩) رحلة مغادرة ، وفي عام ٢٠١٣ بلغ عدد الرحلات (٤١١٠) رحلة منها (١٠٠٣) رحلة داخلية و (٣١٠٧) رحلة خارجية . ومن المتوقع ان يصل عدد الرحلات في نهاية عام ٢٠١٧ الى (٥٠٩٨٢) رحلة منها (٢٥٤٩١) رحلة قادمة و(٢٥٤٩١) رحلة مغادرة لتنقل بحدود (٣,٤) مليون مسافر وهذا يعتمد على مدى تاهيل المطارات الموجودة حاليا واعادة بناء الاسطول الجوي العراقي بالطائرات الحديثة والالتزام بالشروط والمتطلبات الدولية الخاصة بمعايير الامان والسلامة وضبط مواعيد الاقلاع والهبوط

يتضح مما تقدم ان النقل الجوي في العراق يعاني من تحديات تتمثل بعدم استيفاء بعض اساليب ادارة وتشغيل الخطوط الجوية وفقا للشروط الدولية ومنظمة الطيران العالمية ، فضلا عن تضخم اعداد الملاكات غير المتخصصة بما يؤثر في اداء الشركة ونتائجها المالية مما يتطلب تطوير ودعم هذا النشاط كونه يمثل واجهة البلد وبوابته على العالم الخارجي .

٤ ـ النقل البري :

يعد نقل البضائع والخدمات بكفاءة امرا مهما لتطوير ونمو اي اقتصاد حديث . والخدمة السيئة في قطاع النقل ترفع كلفة كافة السلع تقريبا وتقلل الانتاجية وفرص العمل وتخلق اقتصادا يتمتع بقدرة تنافسية اقل ، كما ان خدمات النقل الجيد لن يكون لها الاثر المعاكس فقط

وانما يمكنها تعزيز الاستقرار من خلال زيادة الارتباط الاقتصادي والاجتماعي بين السكان .

ان كفاءة خدمات النقل بشكل عام وخدمات الشحن والدعم اللوجستي بشكل خاص تعتمد على نوعية وتغطية البنية التحتية للنقل وجودة عمل تلك المؤسسات التي تقدم خدمات الشحن والدعم اللوجستي . ونتيجة لذلك فأن تكاليف النقل البري في العراق عالية جدا كما ان نوعية الخدمات المقدمة غير جيدة اذ ان الشحن بطيء وغير موثوق ، اي بمعنى اخر ان شحن البضائع في العراق هي عملية مكلفة وفي كثير من الاحيان تستغرق وقتا طويلا ويمكن ان تتضمن تأخيرات غير متوقعة وكبيرة في كل خطوة . وبسبب القيود على كافة انماط النقل ، فأن البدائل نادرا ما تكون متاحة والانتقال ما بين وسائط النقل المتعدد لايوجد على ارض الواقع .

ان التكاليف العالية للشحن والدعم اللوجستي تعيق النمو الاقتصادي من خلال جعل تقريبا جميع البضائع والخدمات مكلفة اكثر وتقلل من القدرة التنافسية للاقتصاد مع دول الجوار بل حتى البضائع التي تنتج وتباع محليا تكون اكثر تكلفة اذا ما تم استيراد مدخلات الانتاج من مناشيء بعيدة . فضلا عن ذلك ان الشحنات البطيئة تزيد من تضرر الاعمال بسبب التوقفات في عمليات الانتاج وعدم القدرة على توفير المنتجات بطريقة مناسبة .

وتحظى الشركة العامة للنقل البري بالأولوية في نقل البضائع سواء كان في الموانيء من والى السفن او نقل البضائع التابعة الى الوزارات العراقية الاخرى ، اذ تقوم بنقل المواد الغذائية لصالح وزارة الزراعة ومواد البطاقة التموينية لصالح وزارة التجارة الى جانب معدات النقل والشحنات الاخرى لكافة الوزارات . وتمتلك الشركة حوالي (٥٠٠) شاحنة عاملة فقط مقارنة ب (١٢٠٠) شاحنة قبل عام ٢٠٠٣ مما تضطر الشركة الى التعاقد مع سائقي الشاحنات من القطاع الخاص لتلبية متطلبات الشحن الخاصة بها . ويوضح الجدول (٣٤) المؤشرات الرئيسية لنشاط النقل البري .

جدول (٣٤)

المؤشرات الرئيسية لنشاط النقل البري في العراق للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٣)

التفاصيل	الوحدة القياسية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد الشاحنات	شاحنة	٥٧٢	٥٧٢	٥٢٩
كمية البضائع المنقولة	الف طن	٥١٩	٤٩٦	٤٤٩
الايرادات المتحققة	مليار دينار	١٢,٦	٩	١٩,٣
عدد المشتغلين	مشتغل	٣٧٨٢	٣٨٩٦	٣٦٨٣

المصدر: وزارة النقل ، دائرة التخطيط والمتابعة .

اذ بلغ **عدد الشاحنات** في عام ٢٠١١ (٥٧٢) شاحنة وهذا يعود الى اعادة تأهيل وصيانة الشاحنات العاطلة .وفي عام ٢٠١٢ لم يتغير عدد الشاحنات بسبب عدم شراء شاحنات جديدة لسنة ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣ انخفض عدد الشاحنات ليصل الى (٥٢٩) شاحنة بسبب شطب عدد من الشاحنات لعدم صلاحيتها للعمل . كما ان **كمية البضائع** المنقولة بالشاحنات المملوكة للشركة وهي بضائع متنوعة تعود الى وزارات الدولة المختلفة منقولة من الموانئ الى كافة المحافظات فضلا عن البضائع المنقولة بين المحافظات ففي عام ٢٠١١ قد بلغت (٥١٩) الف طن وهذا يعود الى زيادة الاستيرادات ، وفي عام ٢٠١٢ وصلت الى (٤٩٦) الف طن ، وفي عام ٢٠١٣ انخفضت الى (٤٤٩) الف طن وبنسبة انخفاض (٩,٥%) عن عام ٢٠١٢ وذلك بسبب شطب عدد من الشاحنات وزيادة التعاقد مع الشركات الاهلية الناقلة والتي بلغ عددها بحدود (٣٥) شركة اهلية. ومن المتوقع ان تصل الحمولة المخططة في عام ٢٠١٧ وكما وردت في خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣ – ٢٠١٧) الى (٥) مليون طن وذلك من خلال تشجيع اقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع لتلبية الطلب المتنامي على نقل البضائع بالشاحنات وتحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذا النشاط . وبلغت الايرادات المتحققة من نقل البضائع في عام ٢٠١١ (١٢,٦) مليار دينار ، وفي عام ٢٠١٢ انخفضت لتصل الى (٩) مليار دينار وذلك بسبب تقادم عمر الشاحنات والذي انعكس على انخفاض كمية البضائع المنقولة ومن ثم الانخفاض في حصيلة الايرادات المتحققة . ثم ازدادت في عام ٢٠١٣ لتصل الى (١٩,٣) مليار دينار وهذا يعود الى زيادة تسعيرة البضائع المنقولة ومواد اخرى الداخلة والخارجة للعراق . فضلا عن زيادة اسعار المنفيست وفتح منافذ جديد للمنفيست .

وبلغ عدد المشتغلين في الشركة في عام ٢٠١١ (٣٧٨٢) مشتغل وفي عام ٢٠١٢ وصل الى (٣٨٩٦) مشتغل موزعين على مكاتب وفروع الشركة في المحافظات وبزيادة بنسبة (٣%) عما كانت عليه في عام ٢٠١١ . وفي عام ٢٠١٣ وصل عدد المشتغلين الى (٣٦٨٣) مشتغل وبنسبة انخفاض بلغت (٥,٥%) عن

عام ٢٠١٢ ويعود السبب في ذلك الى الاحالة على التقاعد او الوفاة او النقل . ومن بين هذا العدد من المشتغلين الذين يعملون في الشركة مابين اداريين وفنيين وسائقين الا ان (٩٠٠) مشتغل منهم فقط نشطون منهم (٥٠٠) سائق شاحنة وهذا ما يعكس حجم البطالة المقنعة التي تعيشها الشركة فضلا عن مواردها المادية والمالية غير كافية لتلبية الطلب والعقود الثانوية وان عمليات التعاقد مع القطاع الخاص مطولة وغير تنافسية لاسيما ان الشاحنات التابعة للشركة هي قليلة ومعظمها بحاجة الى صيانة مكلفة ينعكس سلبا على سرعة ادائها .

٥ – النقل العام :

ان ضمان سهولة الحركة وقدرة الحصول على الوظائف وخدمات التعليم والصحة يبقى امراً أساسياً ويتوقف على كفاءة وفاعلية شبكات النقل العام والباصات التي تعد وسيلة النقل بالنسبة الى الكثير من المواطنين وبخاصة في المدن السريعة النمو .

والعراق من الدول السباقه في هذا المجال اذ تم تأسيس الشركة العامة لنقل الركاب عام ١٩٣٨ وكانت بأسم مصلحة نقل الركاب وهي مسؤولة عن نقل الركاب داخل بغداد فقط وبعدها تطور نشاطها بين المحافظات وبين العراق والدول المجاورة وكانت تمتلك اسطولا كبيرا من الحافلات وعدد من المنتسبين يتناسب مع تشغيل هذا الاسطول . الا انه بعد احداث عام ٢٠٠٣ وما تلاها من عمليات تدمير ونهب باصات نقل الركاب ومكاتب النقل العام ومرافق الصيانة هذه الاحداث ألقت بظلالها على شبكات النقل العام والباصات التي تعد وسيلة النقل الوحيدة بالنسبة للكثير من العراقيين وخاصة في مراكز المدن الكبيرة مما تضائل نشاط نقل الركاب الحكومي ، اذ كان محدود جدا سواء كان ذلك على مستوى النقل بين المدن او داخلها ولم يكن بالشكل المنظم الذي كان معمولا به سابقا . وفي عام ٢٠٠٨ استعاد نقل الركاب الحكومي نشاطه المنظم تدريجيا من خلال تسيير الحافلات بين المدن خلال النهار وبين الجامعات والمناطق الرئيسة في بغداد . وبموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٣٨) لسنة ٢٠٠٨ تم دمج الشركة العامة لنقل الركاب مع الشركة العامة لنقل الوفود وذلك لتماثل نشاطهما لتكون بأسم الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود . ومن بيانات الجدول (٣٥) الذي يوضح نشاط النقل العام.

جدول (٣٥)

المؤشرات الرئيسة لنشاط النقل العام للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٣)

التفاصيل	الوحدة القياسية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد الحافلات العاملة	حافلة	١٠٨٨	٧٧٨	٨١١
عدد الركاب	مليون راكب	١٠	٨.٢	٩.٣
عدد المشتغلين	مشتغل	٤٤٠٢	٤٠٥٣	٣٩١٩

المصدر : وزارة النقل ، دائرة التخطيط والمتابعة .

اذ تمتلك الشركة حافلات بلغ عددها في عام ٢٠١١ (١٠٨٨) حافلة عاملة لتنقل حوالي (١٠) مليون راكب ويرجع ذلك الى تسليم كافة الحافلات التابعة لشركة النقل البري الى الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود ليتم تشغيلها على مسارات الخطوط التي كانت تعمل عليها قبل احداث عام ٢٠٠٣وخاصة في مدينة بغداد (اذ بلغ عدد الخطوط العاملة اكثر من (٣٠) خط داخل مدينة بغداد و(٣) خطوط لنقل الطلبة و(٤) خطوط داخل المحافظات و(١٤) خط بين بغداد والمحافظات ، وفي عام ٢٠١٢ فقد انخفض عدد الحافلات ليصل الى (٧٧٨) حافلة كما ان عدد الركاب انخفض ليصل الى (٨,٢) مليون راكب وبنسبة انخفاض (١٨%). وهذا يعود الى توقف عدد من الخطوط فضلا عن توقف بعض الحافلات لاسباب تعود الى شطب جزء منها بسبب عدم صلاحيتها للعمل ، وفي عام ٢٠١٣ بلغ عدد الحافلات (٨١١) حافلة عاملة لتنقل حوالي (٩,٣) مليون راكب وهذا يعود الى شراء حافلات جديدة ذو طابقين ضمن الخطة الاستثمارية لسنة ٢٠١٣ وبذلك ازداد عدد الركاب وبنسبة تغير عن العام السابق بلغت (١٣,٤%) .فضلا عن الاسعار التي تعمل بها الشركة لازالت اقل من اسعار القطاع الخاص هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان الحافلات التي تمتلكها الشركة هي حديثة الصنع ومكيفة وآمنة لذلك اخذ المواطنون بتفضيلها على حافلات القطاع الخاص . وبلغ عدد المشتغلين في الشركة (٤٤٠٢) مشتغل عام ٢٠١١ ، ثم انخفض ليصل في عام ٢٠١٢ الى (٤٠٥٣) مشتغل وبنسبة انخفاض بلغت (٧.٩%) وذلك بسبب الاحالة على التقاعد وان اكثر من نصفهم فائض عن الحاجة مما يؤثر في كفاءة اداء الشركة . وفي عام ٢٠١٣ بلغ عدد المشتغلين (٣٩١٩) مشتغل وبنسبة انخفاض عن العام السابق بلغت (٣,٣%) . ومع محدودية نشاط السكك الحديد فقد اصبح الاعتماد على النقل بالحافلات كونه الحل المتاح حاليا لاسيما ان الشركة تمتلك سيارات وباصات حديثة ومكيفة لذلك اخذ المواطنون بتفضيلها على حافلات القطاع الخاص مما يتطلب العمل على انشاء مشاريع النقل العام داخل المدن مثل المترو كحل لمشكلة نقل الركاب وتخفيف الازدحام المروري وتقليل التلوث للوصول الـى

تـحـقـيـق رؤية خـطــة التنميــة الــوطـنـية (٢٠١٣ – ٢٠١٧) الخاصة بنشاط النقل العام والتي تهدف الى تأمين نقل عام داخل المدن وما بينها سريع ومستدام صديق للبيئة ومحققا لطموحات الفئات المستهدفة

مما تقدم يتضح بان قطاع النقل في العراق يعاني من خلل كبير ضمن نشاط الشحن والدعم الوجستي متمثلا بارتفاع تكاليف شحن البضائع ويؤثر سلبا على الصادرات والواردات وتتضمن المعوقات التي تواجه النقل الكفوء والمنظم للنشاط الاقتصادي الاساسي شبكة الطرق السيئة والسيطرة المركزية على حركات الشحن من قبل مشاريع مملوكة للدولة غير كفوءة ولاتمتلك راس المال الكافي مما ينعكس على انخفاض الانتاجية .فضلا عن ذلك ان قطاع النقل في العراق غير متكامل بصورة جيدة مع دول الجوار اذ لاتوجد اتفاقيات للترانزيت لاعطاء حرية لتنقل الشاحنات مما يعزز التجارة البينية بين دول المنطقة .

ان وجود قطاع نقل كفوء سيسهل الارتباط الاقتصادي داخل العراق ومع دول الجوار ايضا ويساهم في خفض تكاليف مدخلات الانتاج الخاصة بالانشطة الاقتصادية الاخرى مما يجعل الاقتصاد اكثر انتاجية وتنافسية في الاسواق العالمية . واذا ما حقق العراق النمو المتوازن في جميع القطاعات والمناطق سيصبح من الضروري للقطاع الخاص ان يوسع اسواقه ويزيد من فرص التوظيف وهذا لايتم الا بوجود قطاع نقل اكثر تطورا .

الملحق الاحصائي

جدول (١)

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية للفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣)

مليار دينار

رمز التصنيف الدولي	الإنشطة الأقتصادية	2010	2011	2012*	2013**	معدل التغير السنوي (%) للسنوات 2013-2012	معدل النمو المركب السنوي (%) للسنوات 2013-2010
1	الزراعة والغابات والصيد	8366.2	9918.3	10403.6	10742.40	3.3	8.7
2	التعدين والمقالع	73569.9	115999.4	127208.8	126750.5	-0.4	19.9
2-1	النفط الخام	72905.0	115256.4	126435.6	125534.1	-0.7	19.9
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	664.9	743.0	773.2	1216.4	57.3	22.3
3	الصناعة التحويلية	3678.7	6132.8	6817.6	7288.1	6.9	25.6
4	الكهرباء والماء	2909.7	3443.2	3692.3	3991.2	8.1	11.1
5	البناء والتشييد	10263.2	10358.5	18983.2	22738.5	19.8	30.4
مجموع الانشطة السلعية		98787.7	145852.2	167105.5	171510.7	2.6	20.2
عدا النفط		25882.7	30595.8	40669.9	45976.6	13.0	21.1
6	النقل والمواصلات والخزن	9452.3	10175.9	11882.6	15063.3	26.8	16.8
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	12458.7	14115.8	14325.9	17688.3	23.5	12.4
8-1	البنوك والتأمين	2064.2	2794.7	3712.0	5921.0	59.5	42.1
مجموع الانشطة التوزيعية		23975.2	27086.4	29920.5	38672.6	29.3	17.3
8-2	ملكية دور السكن	13303.5	15160.5	15448.9	16216.20	5.0	6.8
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	2703.4	30518.8	40917.6	43242.50	5.7	152.0
9-1	الحكومة العامة	23976.9	27065.3	35576.1	37731.00	6.1	16.3
9-2	الخدمات الشخصية	3061.5	3453.6	5341.6	5511.6	3.2	21.7
مجموع الانشطة الخدمية		40341.9	45679.4	56366.6	59458.8	5.5	13.8
المجموع حسب الأنشطة		163104.7	218617.8	253392.6	269647.9	6.4	18.2
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		1040.2	1290.7	1484.8	2252.3	51.7	29.4
الناتج المحلي الإجمالي		162064.6	217327.1	251907.7	267395.6	6.1	18.2
الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط		89159.6	102070.7	125472.1	141861.50	13.1	16.7

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء - دائرة الحسابات القومية

*تقديرات أولية سنوية

**تقديرات أولية فصلية

جدول (٢)
التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

%

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013
١	الزراعة والغابات والصيد	5.1	4.5	4.1	4.0
٢	التعدين والمقالع	45.1	53.1	50.2	47.0
٢-١	النفط الخام	44.7	52.7	49.9	46.6
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	0.4	0.3	0.3	0.5
٣	الصناعة التحويلية	2.3	2.8	2.7	2.7
٤	الكهرباء والماء	1.8	1.6	1.5	1.5
٥	البناء والتشييد	6.3	4.7	7.5	8.4
مجموع الانشطة السلعية		60.6	66.7	65.9	63.6
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		15.9	14.0	16.1	17.1
٦	النقل والمواصلات والخزن	5.8	4.7	4.7	5.6
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	7.6	6.5	5.7	6.6
٨-١	البنوك والتأمين	1.3	1.3	1.5	2.2
مجموع الانشطة التوزيعية		14.7	12.4	11.8	14.3
٨-٢	ملكية دور السكن	8.2	6.9	6.1	6.0
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	1.7	14.0	16.1	16.0
٩-١	الحكومة العامة	14.7	12.4	14.0	14.0
٩-٢	الخدمات الشخصية	1.9	1.6	2.1	2.0
مجموع الانشطة الخدمية		24.7	20.9	22.2	22.1
المجموع حسب الأنشطة		100.0	100.0	100.0	100.0

جدول (٣)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠)

للفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣)

مليار دينار

رمز التصنيف الدولي	الإنشطة الأقتصادية	2010	2011	2012*	2013**	معدل التغير السنوي (%) للسنوات 2013/2012	متوسط معدل النمو للمدة 2013-2010 %
١	الزراعة والغابات والصيد	4.1	4.7	4.9	5.1	4.1	7.5
٢	التعدين والمقالع	24.3	27.3	30.8	30.9	0.3	8.3
٢-١	النفط الخام	24.1	27.1	30.6	30.7	0.3	8.4
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	0.2	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0
٣	الصناعة التحويلية	1.7	2.1	2.2	2.2	0.0	9.0
٤	الكهرباء والماء	1.1	1.3	1.4	1.5	7.1	10.9
٥	البناء والتشييد	2.8	2.8	4.4	5.0	13.6	21.3
مجموع الانشطة السلعية		34.0	38.2	43.7	44.7	2.3	9.5
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		9.9	11.1	13.1	14.0	6.9	12.2
٦	النقل والمواصلات والخزن	1.5	1.5	1.6	2.0	25.0	10.1
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3.9	4.3	4.3	4.8	11.6	7.2
٨-١	البنوك والتأمين	0.8	1.0	1.2	1.8	50.0	31.0
مجموع الانشطة التوزيعية		6.2	6.8	7.1	8.6	21.1	11.5
٨-٢	ملكية دور السكن	7.0	7.3	7.4	7.5	1.4	2.3
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10.9	11.8	12.5	13	4.0	6.0
٩-١	الحكومة العامة	10.2	11.1	11.4	11.9	4.4	5.3
٩-٢	الخدمات الشخصية	0.7	0.7	1.1	1.1	0.0	16.3
مجموع الانشطة الخدمية		17.9	19.1	19.9	20.5	3.0	4.6
المجموع حسب الأنشطة		58.1	64.1	70.7	73.8	4.4	8.3
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		0.4	0.5	0.5	0.7	60.0	26.0
الناتج المحلي الاجمالي		57.7	63.6	70.2	73.1	4.2	8.2
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط الخام		33.6	36.5	39.6	42.3	6.8	8.0

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء - دائرة الحسابات القومية

تقديرات أولية سنوية *

تقديرات أولية فصلية **

جدول (٤)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠)
للفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣)

(%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2010	2011	2012	*2013
1	الزراعة والغابات والصيد	7.1	7.3	6.9	6.9
2	التعدين والمقالع	41.8	42.6	43.6	41.9
2-1	النفط الخام	41.5	42.3	43.3	41.6
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	0.3	0.3	0.3	0.3
3	الصناعة التحويلية	2.9	3.3	3.1	3.0
4	الكهرباء والماء	1.9	2.0	2.0	2.0
5	البناء والتشييد	4.8	4.4	6.2	6.8
مجموع الانشطة السلعية		58.5	59.6	61.8	60.6
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		17.0	17.3	18.5	19.0
6	النقل والمواصلات والخزن	2.6	2.3	2.3	2.7
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	6.7	6.7	6.1	6.5
8-1	البنوك والتأمين	1.4	1.6	1.7	2.4
مجموع الانشطة التوزيعية		10.7	10.6	10.0	11.7
8-2	ملكية دور السكن	12.0	11.4	10.5	10.2
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	18.8	18.4	17.7	17.6
9-1	الحكومة العامة	17.6	17.3	16.1	16.1
9-2	الخدمات الشخصية	1.2	1.1	1.6	1.5
مجموع الانشطة الخدمية		30.8	29.8	28.1	27.8
المجموع حسب الأنشطة		100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (٥)
الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد لكل منهما
للفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣)

المؤشرات	2010	2011	2012*	2013**	معدل التغييرالسنوي % 2013/2012	معدل النمو المركب % للفترة (٢٠١٣-٢٠١٠)
الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) (مليار دينار)	162064.6	217327.1	251907.7	267395.6	961.5	18.16
عدد السكان (بالمليون)	32.49	33.34	34.21	35.10	2.60	2.60
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(بالاسعار الجارية) (بالمليون)	5.0	6.5	7.3	7.6	5.56	14.22
الدخل القومي بالاسعار الجارية (مليار دينار)	146453.5	192237.1	225272.8	–	31.3	—
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الف دينار	4507.7	5766.2	6585.5	–	27.9	—
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠)	57.7	63.6	70.2	73.1	4.0	8.15

الجهاز المركزي للحصاء / مديرية الحسابات القومية

* تقديرات اولية سنوية

* تقديرات اولية فصلية

جدول (٦)

توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب الملكية بالاسعار الجارية للفترة (٢٠١٠- ٢٠١٣)

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	2010			2011			2012*			2013**			التغيير الستوي للقطاع العام	التغيير السنوي للقطاع الخاص
	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	% 2013-2012	% 2013-2012
الزراعة والغابات والصيد	7.4	8358.8	8366.2	0.4	9917.9	9918.3	1.0	10402.6	10403.6	0.5	10772.5	10773.0	-53.0	3.6
التعدين والمقالع	73003.0	566.9	73569.9	115302.3	697.1	115999.4	126480.0	728.8	127208.8	133064.4	1039.3	134103.7	5.2	42.6
النفط الخام	72905.0	0.0	72905.0	115256.4	0.0	115256.4	126435.6	0	126435.6	132996.0	0.0	132996	5.2	0.0
الانواع الأخرى من التعدين	98.0	566.9	664.9	45.8	697.1	742.9	44.4	728.8	773.2	68.4	1039.3	1107.7	53.9	42.6
الصناعة التحويلية	2218.6	1460.1	3678.7	2081.8	4050.9	6132.7	1875.5	4942.1	6817.6	2168.3	2456.1	4624.4	15.6	-50.3
الكهرباء والماء	2494.2	415.5	2909.7	2893.5	549.6	3443.1	2887.1	805.2	3692.3	2976.9	565.4	3542.3	3.1	-29.8
البناء والتشييد	306.9	9956.3	10263.2	284.4	10074.2	10358.6	188.9	18794.3	18983.2	297.5	14824.5	15122	57.5	-21.1
القطاعات السلعية	78030.2	20757.6	98787.8	120562.4	25289.7	145852.1	131432.5	35673.0	167105.5	138507.5	29657.9	168165.4	82.3	-16.9
القطاعات السلعية عدا النفط	5125.2	20757.6	25882.8	5306.0	25289.7	30595.7	4996.9	35673.0	40669.9	5443.2	28618.5	34061.7	77.1	-19.8
النقل والمواصلات والخزن	1049.2	8403.1	9452.3	862.0	9313.9	10175.9	1694.3	10188.3	11882.6	1443.8	15601.2	17045	-14.8	53.1
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	1777.6	10681.1	12458.7	1710.2	12405.5	14115.7	3701.7	10624.3	14326.0	2579.2	18925.8	21505	-30.3	78.1
البنوك والتأمين	1572.8	491.4	2064.2	1742.8	1051.9	2794.7	2678.6	1033.4	3712.0	3292.0	830.8	4122.8	22.9	-19.6
القطاعات التوزيعية	4399.6	19575.6	23975.2	4315.0	22771.3	27086.3	8074.6	21846.0	29920.6	7315.0	35357.8	42672.8	-22.2	61.9
ملكية دور السكن	0.0	13303.5	13303.5	0.0	15160.5	15160.5	0.0	15448.9	15448.9	0.0	19337.0	19337.0	0.0	25.2
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	23976.9	3061.5	27038.4	27065.3	3453.6	30518.9	35576.0	5341.6	40917.6	35489.0	3797.8	39286.8	-0.2	-28.9
الحكومة العامة	23976.9	0.0	23976.9	27065.3	0.0	27065.3	35576.0	0	35576.0	35489.0	0.0	35489	-0.2	0.0
الخدمات الشخصية	0.0	3061.5	3061.5	0.0	3453.6	3453.6	0.0	5341.6	5341.6	0.0	3797.8	3797.8	0.0	-28.9
القطاعات الخدمية	23976.9	16365.0	40341.9	27065.3	18614.1	45679.4	35576.0	20790.5	56366.5	35489.0	23134.8	58623.8	-0.2	11.3
المجموع حسب الأنشطة	106406.7	56698.2	163104.9	151942.7	66675.1	218617.8	175083.1	78309.5	253392.6	181311.5	88150.5	269462.0	3.6	12.6
الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط الخام	33501.7	56698.2	90199.9	36686.3	66675.1	103361.4	48647.5	78309.5	126957.0	48247.2	87111.1	135358.3	-1.6	11.2

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء - دائرة الحسابات القومية

*ارقام عام ٢٠١٢ تقديرات أولية سنوية

تم تقدير ارقام ٢٠١٣ من قبل دائرة السياسات الاقتصادية والمالية **

جدول (٧)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب الملكية بالاسعار الجارية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)

%

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2010			2011			2012			2013		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
1	الزراعة والغابات والصيد	0.1	99.9	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0
2	التعدين والمقالع	99.2	0.8	100.0	99.4	0.5	99.9	99.4	0.6	100.0	99.2	0.8	100.0
2-1	النفط الخام	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	14.7	85.3	100.0	6.2	93.8	100.0	6.2	93.8	100.0	6.2	93.8	100.0
3	الصناعة التحويلية	60.3	39.7	100.0	46.9	53.1	100.0	46.9	53.1	100.0	46.9	53.1	100.0
4	الكهرباء والماء	85.7	14.3	100.0	84.0	16.0	100.0	84.0	16.0	100.0	84.0	16.0	100.0
5	البناء والتشييد	3.0	97.0	100.0	2.0	98.0	100.0	2.0	98.0	100.0	2.0	98.0	100.0
	القطاعات السلعية	79.0	21.0	100.0	81.6	18.4	100.0	83.2	16.8	100.0	82.4	17.6	100.0
	القطاعات السلعية عدا النفط	19.8	80.2	100.0	16.8	83.2	100.0	15.9	84.1	100.0	16.0	84.0	100.0
6	النقل والمواصلات والخزن	11.1	88.9	100.0	8.5	91.5	100.0	8.5	91.5	100.0	8.5	91.5	100.0
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	14.3	85.7	100.0	12.0	88.0	100.0	12.0	88.0	100.0	12.0	88.0	100.0
8-1	البنوك والتأمين	76.2	23.8	100.0	79.8	20.2	100.0	79.8	20.2	100.0	79.8	20.2	100.0
	القطاعات التوزيعية	18.4	81.6	100.0	18.7	81.3	100.0	18.6	81.4	100.0	17.1	82.9	100.0
8-2	ملكية دور السكن	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	90.4	9.6	100.0	90.0	10.0	100.0	90.0	10.0	100.0	90.3	9.7	100.0
9-1	الحكومة العامة	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0
9-2	الخدمات الشخصية	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0
	القطاعات الخدمية	63.7	36.3	100.0	62.5	37.5	100.0	60.4	39.6	100.0	60.5	39.5	100.0
	المجموع حسب الأنشطة	66.2	33.8	100.0	69.7	30.3	100.0	70.1	29.9	100.0	67.3	32.7	100.0
	الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط الخام	40.3	59.7	100.0	37.9	62.1	100.0	37.3	62.7	100.0	35.6	64.4	100.0